مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 3 تموز 2023

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: الجيش الإسرائيلي يطلق عملية عسكرية واسعة في جنين ومقتل 4 فلسطينيين على الأقل

بقلم إيمانويل فابيان

أعداد كبيرة من القوات تتواجد في المنطقة أثناء تنفيذ الضربات الجوية؛ التطورات تأتي بعد أسابيع من التكهنات بشأن عملية عسكرية كبيرة؛ شن الجيش الإسرائيلي عملية كبيرة في مدينة جنين بالضفة الغربية فجر الإثنين، ركزت على مخيم اللاجئين المضطرب في المدينة، مع تقارير عن غارات جوية على أهداف متعددة. وقال مسؤول حكومي كبير إن "الهدف من هذه العملية الواسعة هو إنهاء دور جنين كمدينة ملاذ للإرهاب، وستستمر طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك."

وقالت وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية إن أربعة أشخاص قُتلوا وأصيب ما لا يقل عن 27 آخرين في عدد من الضربات، فيما شوهدت أعداد كبيرة من القوات البرية الإسرائيلية تدخل المدينة من عدة اتجاهات. وقالت الوزارة إن سبعة فلسطينيين في حالة خطيرة.

وأكد الجيش الإسرائيلي أن "قوات الأمن تشارك الآن في جهود واسعة النطاق لإحباط الإرهاب في جميع أنحاء جنين" وقامت بقصف "البنية التحتية للإرهاب" في المدينة بعيد الساعة الواحدة فجرا بقليل. وقال الجيش إنه شن غارة جوية على غرفة حرب مشتركة تخدم مجموعات مسلحة مختلفة في المدينة وما يسمى بـ"كتيبة جنين"، والتي "كانت بمثابة نقطة مراقبة، ومكان تجمع للإرهابيين المسلحين قبل وبعد الأعمال الإرهابية، ومخبأ للذخائر والقنابل ومركز اتصالات."

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيئل هجاري للصحفيين في وقت لاحق إن العملية تركزت على مخيم جنين وكانت "جزءا من سلسلة من الإجراءات التي نقوم بها وسنواصل تنفيذها." وقال "لم نأت لاحتلال المخيم، هذه ليست عملية ضد السلطة الفلسطينية بل ضد الفصائل الفلسطينية في جنين." ووصف هجاري العملية بأنها "مداهمة على مستوى اللواء" دون إعطاء اسم رسمي لها. وقال إنه بعد الضربة الأولية على المقر المشترك للفصائل المسلحة، نفذ الجيش عددا من الضربات بطائرات مسيرة على عناصر مطلوبين ومواقع أخرى تستخدم لتخزين وتصنيع الأسلحة.

وأفاد الفلسطينيون أنه تم إرسال رسائل نصية للسكان تطلب منهم البقاء في منازلهم، بينما تلقى بعض أعضاء الفصائل المسلحة رسائل نصية تحثهم على إلقاء أسلحتهم وتسليم أنفسهم. وزعم أعضاء في الجناح المحلي لحركة "الجهاد الإسلامي"، المعروف باسم "كتيبة جنين"، أن عناصره فتحوا النار على القوات الإسرائيلية في المدينة واستهدفوا آليات عسكرية، بما في ذلك جرافةD9 ، بعبوات ناسفة.

في غضون ذلك، ذكرت تقارير إعلامية فلسطينية أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية اعتقلت عضوا بارزا في ما يسمى بـ"كتيبة جبع"، وهي جماعة مسلحة أخرى مقرها شمال الضفة الغربية. وزعمت التقارير أن مراد ملايشة كان مطلوبا من قبل إسرائيل منذ أكثر من عام. وأفادت وسائل إعلام فلسطينية أن الاشتباكات المتفرقة والغارات الجوية الإسرائيلية استمرت مع بزوغ الفجر في جنين. وأظهرت لقطات تم نشرها على الإنترنت ما زُعم أنها ناقلات جند مدرعة في ضواحي المدينة الفلسطينية. كما زعمت وسائل إعلام فلسطينية أن مسلحين تمكنوا من إسقاط طائرة مسيرة تابعة للجيش الإسرائيلي فوق المدينة.

وفي قطاع غزة وجه القيادي في حركة "حماس" إسماعيل هنية رسالة تضامن مع جنين وحذر من أن "الدم الذي يراق في جنين سيحدد المرحلة المقبلة على كافة السبل الممكنة. شعبنا ومقاومته قادرون على الرد على هذا العدوان الهمجي." وتستعد القوات الأمنية لاحتمال إطلاق صواريخ من القطاع.

وقال مصدر أمني رفيع لموقع "واينت" الإخباري إن حركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة تلقيتا رسائل مفادها أن العملية تقتصر على جنين وأنه لا ينبغي لهما التدخل أو "أننا سنرد بشدة." وأشاد وزير الدفاع يوآف غالانت بالعملية في تغريدة، قائلا إن "كل من يؤذي مواطني إسرائيل سيدفع ثمنا باهظا." وأضاف غالانت "نحن نراقب عن كثب سلوك عدونا، ومؤسسة الدفاع مستعدة لأي سيناريو."

في حادثة منفصلة على ما يبدو، قالت وزارة الصحة الفلسطينية إن شابا يبلغ من العمر 21 عاما، يُدعى محمد حسنين، قُتل برصاص القوات الإسرائيلية عند مدخل مدينة البيرة، بالقرب من رام الله. ولم يصدر

تعليق فوري من الجيش الإسرائيلي على الحادث. وفي حادث آخر، أطلق مسلحون فلسطينيون النار على مستوطنة أفني حيفتس بالضفة الغربية صباح الإثنين، مما تسبب في أضرار طفيفة في مبنى، بحسب الجيش الإسرائيلي. وتقوم القوات بتمشيط المنطقة بحثا عن المشتبه بهم. وتعرضت أفني حيفتس، القريبة من مدينة طولكرم الفلسطينية، لإطلاق النار عدة مرات في الأشهر الأخيرة.

في غضون ذلك، انتقد نبيل أبو ردينة، المتحدث باسم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، عملية الجيش الإسرائيلي في جنين، ووصفها بأنها "جريمة حرب جديدة ضد شعبنا الأعزل."

منذ أسابيع هناك تكهنات حول عملية عسكرية إسرائيلية كبيرة في الضفة الغربية، بعد سلسلة من هجمات إطلاق النار والمقاومة الشديدة لعمليات الجيش الإسرائيلي في المدن الفلسطينية. وفي الشهر الماضي، قصفت طائرة مسيرة إسرائيلية سيارة تقل ثلاثة مسلحين فلسطينيين كانوا قد فتحوا للتو النار على نقطة تفتيش في شمال الضفة الغربية بالقرب من جنين، في أول عملية قتل مستهدفة في الضفة الغربية منذ عام 2006. وجاء هذا الحادث بعد أيام من استخدام طائرات مروحية هجومية في عملية عسكرية في جنين قُتل فيها سبعة فلسطينيين، بينهم فتيان اثنان، وأصيب ثمانية جنود في انفجار قنبلة كبيرة على جانب طريق وفي اشتباكات مع مسلحين فلسطينيين.

في الأسبوع الماضي، أظهرت لقطات فلسطينيين في منطقة جنين وهم يحاولون إطلاق صاروخين محليي الصنع باتجاه بلدات إسرائيلية. وسقط الصاروخان في المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية في شمال الضفة الغربية ولم يعبرا الحدود إلى داخل إسرائيل. ولطالما اعتبر الجيش الإسرائيلي شمال الضفة الغربية، وخاصة مدينة جنين ومحيطها، "بؤرا للإرهاب"، أبرزتها سلسلة من الهجمات في أوائل عام 2022 والتي نفذ العديد منها مسلحون من سكان المنطقة.

وقال هجاري إنه منذ العام الماضي، نفذ سكان المنطقة نحو 50 هجوم إطلاق نار، وفر 19 فلسطينيا مطلوبا إلى جنين لالتماس اللجوء هناك من القوات الإسرائيلية.

في الولايات المتحدة، كتب السفير الإسرائيلي مايك هرتسوغ في تغريدة ليلا: "على مدى العامين الماضيين، أصبحت جنين مركزا رئيسيا للإرهاب ومعقلا إيرانيا بالقرب من المراكز السكانية الإسرائيلية. معظم الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين جاءت من جنين. لن تقف أي دولة مكتوفة الأيدي بينما يضرب الإرهابيون مواطنيها."

تصاعدت التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية على مدار العام ونصف العام الأخيرين، حيث شن الجيش عمليات ليلية شبه يومية وسط سلسلة من الهجمات الفلسطينية المميتة. ومنذ بداية هذا العام، قتلت الهجمات الفلسطينية في إسرائيل والضفة الغربية 24 شخصا. ووفقا لحصيلة جمعها "تايمز أوف إسرائيل"، قُتل ما لا يقل عن 137 فلسطينيا من الضفة الغربية خلال تلك الفترة، معظمهم أثناء تنفيذ هجمات أو خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية، لكن بعضهم كان من المدنيين غير المتورطين في القتال والبعض الآخر قُتل في ظروف غامضة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نائب من حزب الله لإسرائيل: "إذا ما بدك حرب سكوت"

بينما تواصل إسرائيل المطالبة بإزالة خيام تم وضعها وراء السياج الحدودي ولكن داخل أراضيها الرسمية، النائب محمد رعد يقول إن الدولة اليهودية لم تعد قادرة الإملاء على أحد فقد تطرق رئيس كتلة حزب الله في البرلماني اللبناني إلى المطالب الإسرائيلية بأن تقوم المنظمة بتفكيك خيام تم وضعها داخل الأراضي الرسمية لإسرائيل وراء السياج الحدودي بين البلدين وقال موجها حديثه لإسرائيل: "إذا ما بدك حرب سكوت" ونقلت وسائل محلية عن النائب محمد رعد، الذي يقود "كتلة الوفاء للمقاومة"، قوله إن "العدو يطالب بإزالة الخيمتين، وتفضل أن تقوم المقاومة بإزالتهما، لأنه لا يريد الدخول في حرب لا يرغب فيها." وأضاف: "إذا ما بدك حرب سكوت وتضبضب."

الموقع، الذي يضم بضع خيام، أقامته الحركة المدعومة من إيران في أوائل أبريل شمال السياج الحدودي، ولكن على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق المعترف به في منطقة جبل دوف المتنازع عليها، والتي تطالب فيها كل من إسرائيل ولبنان وسوريا وتُعرف أيضا باسم مزارع شبعا. وأكدت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية منذ ذلك الحين أن الموقع أقيم جنوب الخط الأزرق.

وشكك رعد في وجود الخيام في الأراضي الإسرائيلية، معتبرا ذلك بأنه "تفسير العدو."وقال إن لا إسرائيل ولا أي أحد آخر بإمكانه أن يفرض على حزب الله أي شيء.وأضاف: "ولى الزمن الذي كنت تقصف فيه مفاعل تموز النووي دون أن يرف لك جفن، فالآن أنت لست قادرا على إزالة خيمتين، لأن هناك مقاومة."

وذكر التقرير، نقلا عن أربعة مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين لم يذكر أسماءهم، إن القدس وواشنطن تعتقدان أن الموقع يشكل خطرا جديا بالتصعيد على طول الحدود، وأضاف أن إسرائيل نقلت رسالة حادة للبنان عبر الأمريكيين مفادها أنه يجب إزالة الوقع.ونقل عن مسؤول اسرائيلي قوله "هدفنا هو ألا يكون

الموقع هناك. نحن نفضل أن يقوم حزب الله بإخلاء رجاله على أن نقوم بقصفهم. لقد أوضحنا ذلك للولايات المتحدة، وأوضح الأمريكيون للبنانيين ذلك." وقالت وزارة الخارجية الأمريكية لموقع "واللا" إنها لن تعلق على المحادثات الدبلوماسية. وبحسب ما ورد، تبذل إسرائيل جهودا من وراء الكواليس منذ أبريل لإزالة الخيام والنشطاء سلميا، ولكن دون جدوى.

وبحسب موقع "واينت"، يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لن تكون قادرة على العمل ضد هذا الموقع ويتطلعون إلى الولايات المتحدة وفرنسا بدلا من ذلك. وزعم الموقع الإخباري أن المسؤولين الإسرائيليين حددوا موعدا نهائيا لإزالة الموقع، وبعد ذلك سيقومون هم بأنفسهم بالتخلص من الخيام، وهي خطوة قد تؤدي إلى اندلاع مواجهة أوسع.

في رسالة وُجهت مؤخرا للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كتب سفير إسرائيل لدى المنظمة غلعاد إردان إن أنشطة حزب الله تشكل انتهاكا لقرار الأمم المتحدة رقم 1701 الصادر بعد نهاية حرب لبنان الثانية في عام 2006 وصادق عليه كلا البلدين. القرار يدعو الجماعات المسلحة باستثناء الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل إلى البقاء شمال نهر الليطاني. كما تضمنت الرسالة صورا للموقع اللبناني في إسرائيل. علاوة على ذلك، أشار وزير الأمن الداخلي السابق إلى أن حزب الله بنى 27 موقعا على طول الخط الأزرق خلال العام الماضي، وأنه يتوقع أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بشأن هذه المسألة، لأن هذه المواقع تنتهك هي أيضا القرار 1701.

في غضون ذلك، توجه لبنان إلى مجلس الأمن متهما إسرائيل بانتهاك سيادة لبنان جوا وبحرا.

لا توجد حدود رسمية لإسرائيل ولبنان بسبب النزاعات الإقليمية، لكنهما ملتزمان إلى حد كبير بالخط الأزرق الذي تعترف به الأمم المتحدة بين البلدين. والخط الأزرق معلّم ببراميل زرقاء على طول الحدود ويبعد عدة أمتار عن السياج الإسرائيلي في بعض المناطق، المبني بالكامل داخل الأراضي الإسرائيلية. ويعمل الجيش الإسرائيلي على بناء جدار حدودي جديد مع لبنان ليحل محل السياج القديم في المنطقة. وأثارت الأعمال الهندسية، التي تتم عادة شمال السياج الإسرائيلي ولكن داخل الأراضي الإسرائيلية، عدة اشتباكات طفيفة على الحدود في الأشهر الأخيرة. وبدأ العمل في الجدار في عام 2018. وبحلول عام 2020، كانت مديرية الحدود والسياج الأمني التابعة لوزارة الدفاع قد أكملت 15 كيلومترا فقط من الجدار الخرساني على طول حوالي 130 كيلومترا من أجل حماية 22 قرية إسرائيلية مجاورة. وتتمثل الخطة في بناء حاجز على طول الحدود بأكملها – وهو مشروع ستبلغ تكلفته 1.7 مليار شيكل (470 مليون دولار).

تدخلت اليونيفيل في بعض الأحيان وأوقفت الأعمال الهندسية بعد أن شكاوى تقدم بها الجيش اللبناني بشأن عبور القوات الإسرائيلية للخط الأزرق. ويُعتقد أن المواقع الجديدة التي أقامها حزب الله أقيمت ردا على الأعمال الهندسية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : مشيرة إلى هبوط طارئ، الشرطة تحث المتظاهرين على عدم إغلاق الطرق المؤدية إلى مطار بن غوريون

قائد المنطقة يأمر بقصر التجمع على 5000 متظاهر وأن يقتصر على منطقة محددة؛ المنظمون الإسرائيليين يحثون على الحضور بأعداد كبيرة: "لن ندع أي شخص يؤذي الحق في الاحتجاج" فقد تعهدت الشرطة يوم الأحد بعدم التسامح مطلقا مع إغلاق الطرق حول مطار بن غوريون من قبل المتظاهرين ضد الإصلاح القضائي للحكومة، قبل مظاهرة مخططة هناك في اليوم التالي قالت الشرطة إنها ستقتصر على 5000 شخص. وقد دان منظمو الاحتجاج بشدة الخطوة للحد من عدد المتظاهرين، واتهموا الشرطة بالإضرار عمدا بحرية التظاهر."

بعد هبوط طارئ لطائرة خلال الليل، والذي وصفه بـ"علامة تحذير"، دعا قائد المنطقة المركزية آفي بيتون المتظاهرين إلى إبقاء طرق الوصول إلى مطار بن غوريون خالية حتى لا يتم إعاقة المستجيبين للطوارئ في حالة حدوث سيناريو مماثل. وقال في بيان بعد اجتماعه مع ضباط الشرطة قبل المظاهرة: "أظهروا المسؤولية حتى لا تحدث كارثة نأسف لها جميعا." وكان على متن الطائرة، رحلة شركة "يونايتد إيرلاينز" رقم UA91 المتوجهة من بن غوريون إلى نيوارك في الولايات المتحدة، 339 شخصا عندما، بعد نصف ساعة تقريبا من انطلاقها، أبلغ الطيارون عن مخاوفهم بشأن النافذة وطلبوا العودة. أعلنت سلطات المطار حالة طارئة وتم استدعاء عشرات سيارات الإسعاف وعناصر الإطفاء والشرطة وخدمات الطوارئ إلى المطار. هبطت الطائرة بسلام.

وأكدت الشرطة التزامها بالحفاظ على حرية الاحتجاج، وحذرت المتظاهرين من إغلاق الطرق أو التدخل في حركة المرور. وجاء في بيان الشرطة أن "الشرطة ستسمح للمشاركين في الاحتجاج بالتظاهر في المنطقة، لكنها لن تسمح بإغلاق الطرق، ولن تتسامح مطلقًا مع أي محاولة لتعطيل حركة المرور في المنطقة وعلى الطرق الالتفافية." وقالت الشرطة أيضا أنه يتعين على المسافرين الذين لديهم رحلات جوية يوم الاثنين الوصول إلى المطار في وقت مبكر.

في وقت لاحق من يوم الأحد، وقع بيتون على أمر يقيد الاحتجاج بـ 5000 متظاهر ويقتصر على منطقة محددة في مطار بن غوريون. وشدد الأمر على منع المتظاهرين من الدوس على الطرق أو قطعها أو إبطاء حركة المرور أو منع دخول المطار. وفي رد على أمر بيتون، دعا المنظمون الإسرائيليين إلى التدفق "بأعداد كبيرة" إلى المطار "لإنقاذ الديمقراطية." وقالوا في بيان: "لن نسمح لأي شخص بالمساس بالحق في الاحتجاج. سوف نتظاهر كما هو مخطط له غدًا خارج المبنى رقم 3. سنمارس حقوقنا الديمقراطية ونرى أنه من حق كل إسرائيلي أن يتظاهر ضد الديكتاتورية."

وردا على تصريح بيتون السابق، رفض منظمو الاحتجاج تحذيره ووصفوه بأنه "لا علاقة له بما نخطط لفعله." وقالوا لأخبار القناة 12: "نعتزم الوصول بأعداد كبيرة إلى المطار وإجراء مظاهرة خارج الصالة." كما انتقدوا بيتون، قائلين إن مهمة الشرطة هي حماية حرية التعبير والتجمع، "وليس مضايقة المتظاهرين الذين ينظمون احتجاجًا غير عنيف." وأضاف المنظمون أن "قائد المنطقة يجب أن يقوم بعمله. نحن نحتج في كل مكان، بما في ذلك في بوابة البلاد."

تمت الدعوة للتظاهرة في مطار بن غوريون الأسبوع الماضي بينما تعهد المتظاهرون بتكثيف نشاطهم ردا على استئناف الحكومة العمل التشريعي لخطط تعديل النظام القضائي. وبدا أن حدة الاحتجاجات قد تراجعت خلال الأشهر من المفاوضات المعلقة الآن بين ممثلي الائتلاف والمعارضة. ودعا منظمو الاحتجاج المتظاهرين إلى التجمع خارج المبنى رقم 3 الساعة 5:30 مساء يوم الإثنين، وقالوا إنهم اختاروا المطار لأنه "يرمز إلى أن إسرائيل دولة ليبرالية وديمقراطية مزدهرة."

وانتقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي أُجبر في وقت سابق من هذا العام على السفر إلى المطار على متن طائرة هليكوبتر للحاق برحلة إلى الخارج لأن المتظاهرين أغلقوا الطرق، السلطات القانونية الأسبوع الماضي لعدم ملاحقة المتظاهرين الذين منعوا الوصول إلى المطار. كما انتقد نتنياهو، إلى جانب وزير العدل ياريف ليفين، ووزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتامار بن غفير، قيادة سلطات إنفاذ القانون الأسبوع الماضي للمظاهرات خارج منازل نواب الائتلاف، مطالبين برد أكثر قوة.

وتصاعدت الاحتجاجات، بما في ذلك التجمعات الجماهيرية الأسبوعية التي تعقد مساء السبت، بعد أن بدأت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست مداولات حول مشروع قانون لمنع القضاة من ممارسة المراجعة القضائية بشأن "معقولية" قرارات الحكومة. وتعهدت شخصيات من الائتلاف بإقرار مثل هذا التشريع قبل عطلة الكنيست الصيفية في نهاية الشهر.

كما صرح نتنياهو أن حكومته ستعمل لاحقًا لإعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة القوية، على الرغم من أنه أضاف أن هذا سيتخذ شكلاً مختلفًا عن خطة وزير العدل ياريف ليفين الأصلية لترسيخ السيطرة السياسية الكاملة على عملية اختيار القضاة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : منتقدو الإصلاح يسعون إلى إظهار القوة في احتجاج بعد الظهر في مطار بن غوريون

من المتوقع أن يشارك الآلاف في مظاهرات في صالات السفر والقوافل على الطرق المؤدية إلى المطار، بينما تحاول الشرطة الحد من التأثير على السفر

يأمل المتظاهرون ضد جهود الحكومة لإصلاح النظام القضائي في استعراض كبير للقوة يوم الإثنين، في مظاهرة ضخمة مخططة في مطار بن غوريون، مركز السفر المركزي في إسرائيل. ويخطط المنظمون للتجمع خارج صالة السفر 3 بالمطار في الساعة 5:30 مساءً، مع توقع وصول حشود من المتظاهرين بالسيارات والقطار. وقالت الشرطة في غضون ذلك إنها لن تسمح بالتجمع إلا خارج صالة السفر 1 الأصغر، وسيقتصر على 5000 مشارك، وهو أمر رفضه قادة الاحتجاج وأشاروا إلى أنهم قد يتجاهلونها. وبعيدًا عن الاحتجاجات في صالات السفر، من المتوقع أن يقوم العديد من الأشخاص بقطع الطرق المؤدية إلى المطار من خلال التجول في أنحاء المنطقة في قوافل، بينما حذرت الشرطة من الغرامات ونقاط مخالفات للسائقين الذين يسدون الطرق عمداً.

ومع انهيار المفاوضات بين الائتلاف والمعارضة للتوصل إلى تسوية بشأن الإصلاح، اشتعلت المظاهرات ضد الإصلاح من جديد. وقال المنظمون إنه تم اختيار المطار كمكان للاحتجاج لأنه "يرمز إلى أن إسرائيل دولة ليبرالية وديمقراطية مزدهرة." ومع انتهاء العام الدراسي، من المتوقع أن يشهد المطار زيادة في حركة المرور مع خروج العائلات لقضاء الإجازات الصيفية. وقال منظمو الاحتجاج إنهم لا يرغبون في تعطيل خطط المسافرين، محذرين إياهم من عدم الوصول إلى المطار بالسيارة، وركوب القطار بدلاً من ذلك.

وحذر قائد الشرطة كوبي شبتاي الأحد من أن "إغلاق طرق الوصول حول المطار وداخله وفي المناطق التي تشمل مرافق استراتيجية أو أمنية قد يتسبب في كارثة في حالة الطوارئ." وقال أيضًا إن الحق في الاحتجاج هو "ركيزة أساسية لدولة ديمقراطية" لكنه أضاف أن عناصر الشرطة لن يتسامحوا مطلقًا مع المتظاهرين الذين يضرون برموز الدولة أو البنية التحتية في الحدث.

وأصدرت سلطة الطيران الإسرائيلية مذكرة، أو "إشعار للطيارين"، تحذر طياري الخطوط الجوية من الاضطرابات المحتملة خلال الاحتجاجات يوم الاثنين. وحذر الإشعار الطيارين من "تأخيرات محتملة في الرحلات الجوية بسبب الانقطاعات الأرضية داخل مطار بن غوريون." وقد أشارت الشرطة مرارًا وتكرارًا إلى الهبوط الطارئ في وقت مبكر من صباح يوم الأحد لرحلة طيران "يونايتد إيرلاينز" رقمUA91 ، التي عادت بعد أن لاحظ الطيارون وجود شقوق في نافذة قمرة القيادة، كمبرر للحد من الاحتجاجات المخطط لها في المطار يوم الاثنين، قائلة إن الطرق يجب أن تظل مفتوحة أمام سيارات الطوارئ.

لكن جمعية تمثل طيارين من شركات الطيران الإسرائيلية الكبرى عارضت ذلك. وقالت مجموعة الطيارين: "محاولة الشرطة الادعاء أن الاحتجاج في المطار غدا سيضر بالسلامة... مبالغ فيه إلى أقصى حد. هناك طرق وصول سريعة لا حصر لها لمركبات الطوارئ داخل المطار، ونظام طوارئ المطار يعرف كيفية استخدامها وسيساعد عند الحاجة."

وقال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الأحد إنه يتوقع أن "لا تستسلم الشرطة لمخالفي القانون." وقال بن غفير في بيان إن الحكومة تدعم "بالتأكيد" الحق في الاحتجاج، "لكن إغلاق المدن وإغلاق الشوارع وشل مطار بن غوريون – هذا انتهاك للأمن القومي"، قال.أتوقع من الشرطة تطبيق القانون وضمان عدم الاستسلام لمخالفي القانون والأشخاص الذين يريدون الإضرار بالديمقراطية."

وبينما هدأت الاحتجاجات إلى حد ما خلال الأشهر الماضية مع توقف عملية تشريع الإصلاح القضائي، قال المنظمون إنه الآن بعد أن بدأت الحكومة في المضي قدمًا بعناصر معينة من الخطة في الكنيست، فإنهم يجددون جهود الاحتجاج.

وقال المنظمون إنهم يخططون لمزيد من الاضطرابات للروتين الإسرائيلي في الأيام المقبلة، بينما يتبنون موقفًا أكثر عدائيا تجاه خطوات التحالف. وتتصاعد الاحتجاجات مع بدء لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست المداولات حول مشروع قانون يمنع القضاة من ممارسة المراجعة القضائية حول "معقولية" قرارات الحكومة. وتعهدت شخصيات من الائتلاف بإقرار مثل هذا التشريع قبل عطلة الكنيست الصيفية في نهاية الشهر. وقد صرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن حكومته ستعمل لاحقًا لإعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة القوية، على الرغم من أنه أضاف أن هذا سيتخذ شكلاً مختلفًا عن خطة وزير العدل ياريف ليفين الأصلية لترسيخ السيطرة السياسية الكاملة على عملية اختيار القضاة.

شهد يوم السبت الأسبوع الـ26 للاحتجاجات على مستوى البلاد ضد الإصلاح القضائي. وكانت الشرطة تتوقع زيادة في الإقبال، وكانت التظاهرة الرئيسية كالعادة في شارع كابلان في تل أبيب. وقدرت شركة Crowd Solutionsالشريكة للقناة 13 عدد المشاركين بحوالي 130,000، بينما قدر المنظمون العدد بحوالي 150,000. وعلى الصعيد الوطني، أعلن المنظمون عن مشاركة حوالي 286,000 متظاهر.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : الوزراء يناقشون مشروع قانون يخول بن غفير سجن أي فرد مشتبه بدون توجيه تهم

من المقرر أن يناقش وزراء الحكومة يوم الأحد مشروع قانون يمنح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير سلطات واسعة لسجن أي مواطن إسرائيلي لعدة شهور دون توجيه اتهامات ضدهم، وفرض قيود صارمة أخرى عليهم. ويهدف الاقتراح، الذي قدمه عضو حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف بزعامة بن غفير، إلى توسيع استخدام إجراء الاعتقال الإداري المثيرة للجدل، والذي يستخدمه وزير الدفاع حاليا لاعتقال المشتبهين بالإرهاب دون محاكمة. ودعا بن غفير إلى استخدام الاعتقال الإداري، الذي يمكن بموجبه احتجاز الأفراد دون تهمة لمدة تصل إلى ستة أشهر قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى، للمساعدة في مكافحة تصاعد جرائم العنف في البلدات العربية. وتصويت اللجنة الوزارية للتشريع لصالح مشروع القانون سيساعد في تسهيل إقراره في الكنيست. وبموجب اقتراح عضو الكنيست تسفيكا فوغل، سيتم منح بن غفير سلطة الموافقة على الاعتقالات الإدارية لأي شخص يعتقد الوزير أنه يشكل خطرًا على الجمهور، في حال طلب مفوض الشرطة الإجراء، وبموافقة المستشار القضائي، المدعي العام أو أحد نوابهم.

الإجراءات الأخرى التي يمكن أن يفرضها بن غفير على الأفراد إذا "كان على قناعة بأن هناك مخاوف معقولة من إلحاق الضرر بالأمن العام" تشمل قيود على التجول داخل إسرائيل؛ حظر مغادرة البلاد؛ مطالبة الناس بالعيش في مناطق معينة؛ وحظر شراء سلع وخدمات "معينة"، و"إجراءات" معينة، من بين تدابير جذرية أخرى مماثلة. ويستخدم الاعتقال الإداري في المقام الأول ضد الفلسطينيين – يحتجز حوالي 1000 منهم حاليا بموجب هذا الإجراء. وتم استخدام هذا الإجراء أيضًا ضد عدد قليل من اليهود الإسرائيليين المشتبه بهم بالإرهاب في السنوات الأخيرة، على الرغم من معارضة بن غفير وقادة اليمين المتطرف الآخرين توظيفها في مثل هذه الحالات – بما في ذلك الأسبوع الماضي.

في رأي قانوني تم تقديمه الشهر الماضي، حذر مكتب المدعي العام من أن الاقتراح يمثل "تهديدا للديمقراطية"."مشروع القانون هذا – على غرار المبادرات الأخرى التي يجري النظر فيها هذه الأيام – يشكل تغييرا جذريا لنظام تطبيق القانون الجنائي في إسرائيل، ويشكل أيضا تهديدا عميقا وجوهريا للطابع الديمقراطي للبلاد."المبادرات الأخرى" تشير كما يبدو إلى خطط الإئتلاف المثيرة للجدل لتقييد نظام القضاء في البلاد. وأضاف الرأي القانوني إن "الاعتقال الإداري لشخص يُفترض أنه بريء – دون أدلة كافية، ودون اشتباه معقول بارتكاب جريمة جنائية، والاعتماد فقط على معلومات استخبارية حول شكوك مستقبلية ومجردة، ودون حد زمني – يشكل انتهاكا فادحا للحق في الحرية والكرامة." كما ورد أن الشاباك والشرطة والمستشارة القضائية غالي باهراف-ميارا يعارضون مشروع القانون أيضا.

منذ تعيينه وزيرا للأمن القومي، سعى بن غفير إلى ممارسة المزيد من السيطرة المباشرة على عمليات وأفراد الشرطة، بما في ذلك محاولة فاشلة لعزل قائد منطقة تل أبيب بالشرطة، وضغط لتوسيع سلطاته، في خطوات يقول منتقدوها إنها تعبث باستقلالية الشرطة. كما اشتبك مرارا مع مفوض الشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي، الذي سيتنحى في يناير ولن يسعى إلى عام آخر في المنصب. وفي الشهر الماضي، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا مؤقتا ضد قانون يمنح بن غفير سلطات متزايدة على الشرطة، مما يشير إلى مخاوف متزايدة بشأن تسييس سلطات إنفاذ القانون. ويواجه بن غفير، الذي خاض الانتخابات بالاعتماد على برنامج وعد فيه بمحاربة الجريمة بصرامة، انتقادات شديدة بسبب تصاعد الهجمات الفلسطينية والارتفاع الحاد في جرائم القتل في الوسط العربي.

ويلقي الكثيرون من قادة المجتمع العربي باللائمة على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في كبح جماح منظمات الجريمة القوية وتتجاهل إلى حد كبير العنف، الذي يشمل نزاعات عائلية، وحرب عصابات، وعنف ضد النساء. كما عانت البلدات العربية من سنوات من الإهمال من قبل سلطات الدولة.

* * *

i24news : الفلسطينيون: الجيش الإسرائيلي يحاول فصل مخيم جنين عن محيطه من خلال تجريف الطرقات و إقامة السواتر

في تعقيب لها على الأحداث الدائرة في جنين منذ فجر الإثنين، قالت مصادر فلسطينية للميادين إن "الجيش الإسرائيلي يحاول فصل مخيم جنين عن محيطه من خلال تجريف الطرقات وإقامة السواتر. ولا تزال القوات الخاصة الإسرائيلية المعززة بالآليات المدرعة حتى الآن عاجزة عن اقتحام المخيم، فيما ينحصر وجود القوات

الخاصة الإسرائيلية في أطراف مخيم جنين فقط ." وأضافت هذه المصادر أن "جزءا من العملية العسكرية يستهدف البنية التحتية لجنين ومخيمها وهناك رغبة إسرائيلية واضحة للانتقام من المخيم"، مشيرة إلى أن "معنويات المقاتلين مرتفعة جداً وهناك وحدة موقف تترجم في الميدان بشكل مميز."

يشار إلى أن تقارير إسرائيلية أفادت بأن الجيش غير معني أصلا باحتلال المخيم وإنما بمحاصرته. كما شدد الناطق بلسان الجيش أن العملية لا تستهدف المدنيين في جنين وإنما مراكز انطلاق العمليات الأمنية التي تستهدف الإسرائيليين والتي زادت وتيرتها على نحو غير مسبوق في الفترة الأخيرة . وأكد مصدر أمني لـ i24NEWSإنه تم تدمير عدد كبير من معامل المتفجرات في جنين خلال الليل. تشمل العملية في جنين انخراط الطائرات والمسيرات في الهجوم، فضلا عن مشاركة ألف مقاتل .

من جانبه قال مدير مستشفى جنين الحكومي: "لم نتلق هذا العدد من الإصابات الخطيرة منذ عام 2002" في إشارة إلى آخر عملية إسرائيلية كبرى في جنين. ووصل الى المستشفيات نحو 27 جريحا 7 منهم بحالة خطيرة فيما تفيد التقارير بمقتل 4 فلسطينيين حتى الآن.

* * *

i24news : الرئيس الإسرائيلي يمنح "وسام الشرف الرئاسي" للمستشار اليهودي للعاهل المغربي

كشف الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، الأحد، عن لائحة الأسماء الذين سيتم منحهم وسام الشرف الرئاسي لهذا العام، حيث شملت اسم أندريه أزولاي، المستشار اليهودي للعاهل محمد السادس .وسيمنح الرئيس الإسرائيلي الوسام لرجل الدولة المغربي البالغ من العمر 82 عامًا في فئة الأفراد "الذين قدموا مساهمة فريدة للشعب اليهودي ." وتولى أزولاي منصبه منذ حكم الملك الراحل الحسن الثاني .

وأفاد بيان رسمي للرئاسة، جاء فيه: "لقد قدم أزولاي مساهمة استثنائية للعالم اليهودي ويهود المغرب ودولة إسرائيل في تنمية العلاقات مع المغرب والحفاظ عليها على مر السنين، والحفاظ على التراث اليهودي في المغرب وتقديم الدعم والمشورة للقادة الإسرائيليين في سعيهم من أجل السلام في الشرق." وأضاف البيان أن "رؤيته في إقامة علاقات ودية وسلمية بين إسرائيل والمغرب تحققت في اتفاقيات إبراهيم ونفوذه واضح في كل مجال من مجالات هذه العلاقات ."

وأسس أزولاي منظمة "الهوية والحوار" من أجل استعادة التراث اليهودي في المغرب وتعزيز التواصل بين الثقافات بين اليهود والفلسطينيين. وفي عام 2020، وبحضور ملك المغرب، تم افتتاح "بيت الذاكرة"، وهو

مركز للثقافة اليهودية أسسه أزولاي، وهي مزيج من اللغتين العربية والعبرية للتعبير عن "التعايش" بين اليهود والمسلمين في مدينة الصويرة في جنوب المغرب.

* * *

i24news : وزير الهجرة والاستيعاب الإسرائيلي يندد بتخريب نصب الهولوكوست التذكاري في باريس

"تخريب النصب التذكاري للهولوكوست في باريس، من قبل مشاغبين معادين للسامية، هو عمل مروع لا يمكن لأي شخص مستنير قبوله"

ندد وزير الهجرة والاستيعاب الإسرائيلي أوفير سوفير في بيان باستهداف النصب التذكاري الذي يخلد ذكرى الهولوكوست في باريس بقوله "إن تخريب النصب التذكاري للهولوكوست في باريس، من قبل مشاغبين معادين للسامية، هو عمل مروع لا يمكن لأي شخص مستنير قبوله. لن نقبل بأي كراهية أو معاداة للسامية ضد اليهود ." وتابع الوزير أنه على اتصال مستمر مع قادة الجالية اليهودية بعيد زيارته فرنسا الأسبوع الماضي."

وشهدت فرنسا أمس تواصلا للاحتجاجات التي طغت عليها أعمال الشغب ولم يسلم منها النصب التذكاري لضحايا المحرقة وأعضاء المقاومة الفرنسية خلال الاضطرابات في أعقاب إطلاق الشرطة النار على الفتى ذي الأصول الجزائرية في إحدى ضواحي باريس. وتم تخصيص النصب التذكاري لـ 200000 تم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال والموت النازية من فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الفرنسيين الذين قاتلوا ضد النازيين.

ونشرت باريس 45 ألف ضابط مدعومين بمدرعات خفيفة لتهدئة أعمال الشغب. ومع ذلك، وقعت حالات نهب ليلة الجمعة في ليون ومرسيليا وجرينوبل. كما أحرق مثيرو الشغب سيارات وحاويات قمامة.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: نقاط حزب الله العسكرية في مزارع شبعا كفرصة إستراتيجية

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

يجب على "إسرائيل" أن تعمل بكل الطرق الممكنة لإزالة مراصد **حزب الله** في مزارع شبعا، ويجب استنفاذ كل التحركات السياسية ولكن يكون أن يكون محدوداً بوقت، وفي حال فشلت، يجب اتخاذ الإجراءات لإزالة

الخيام حتى على حساب خطر التدهور إلى مواجهة محدودة في الميدان، هذا ما كتبه طاقم معهد أبحاث الأمن القومي، وأضاف..

الحقائق:

في منتصف حزيران / يونيو الماضي، وبعد تسريب من نقاش لجنة الشؤون الخارجية والأمن، كشفت "وسائل الإعلام الإسرائيلية" عن وجود خيمتين يحرسهما عناصر **حزب الله** بالقرب من مزارع شبعا، أقيمت الخيام على "الجانب الإسرائيلي" من الخط الأزرق (الذي حددته الأمم المتحدة كخط حدودي بين شمال فلسطين المحتلة ولبنان في عام 2000 واعتمده الكيان)، أي في (الأراضي السيادية للكيان) الذي حوله اختلاف مع حزب الله الذي لا يعترف بالخط الأزرق ويدعي أن هذه المنطقة هي جزء من لبنان (رغم حكمها من سوريا عام 1967)، ولم يغب إنشاء الخيام عن أعين "الجيش الإسرائيلي."

في "إسرائيل" تقرر في المرحلة الأولى عدم العمل على إزالة الخيام بالقوة، ولكن العمل من خلال القنوات الدبلوماسية. وكجزء من ذلك، تم توجيه نداء إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة لإيصال رسائل إلى الجانب اللبناني حتى يتصرف من تلقاء نفسه لإزالة الخيام.

تداعيات

إن إقامة الخيام وعزم **حزب الله** على عدم إزالتها يعكسان زيادة ثقة **حزب الله** بالنفس أمام "إسرائيل" في الآونة الأخيرة والمزيد من الجرأة من جانبه، مع استعداده للمجازفة، ومن أبرز مظاهر ذلك، الأحداث غير العادية التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية: الإنذار الذي أصدره **حزب الله** بشأن قضية حقل الغاز **كريش**، وهجوم مفرق "مجدو" من قبل فلسطيني تسلل من الحدود الشمالية (13 آذار)، وإطلاق الصواريخ من لبنان (6 نيسان)، الذي برغم أنه نفذته عناصر فلسطينية إلا أنه من المرجح أن الاستعدادات والبنية التحتية قد أقيمت على علم من حزب الله. وفي الوقت نفسه، هناك زيادة في مدى تواجد عناصر **حزب الله** على طول الحدود واستعدادهم لإحداث احتكاك مع "الجيش الإسرائيلي" على طول الحدود.

دو افع حزب الله

يبدو أن الدافع وراء **حزب الله** هو فهمه الخاطئ بأن الصعوبات الداخلية في "إسرائيل" منذ قيام الحكومة الحالية تبشر بالضعف وأن "إسرائيل" لا مصلحة لها في الوقت الحالي في شن حرب ضده، حسب فهمنا،

فإن **حزب الله** ليس مهتماً أيضاً بمواجهة عسكرية واسعة لكنه يفسر التطورات على أنها فرصة له، لتحسين "توازن الردع" في مواجهة "الجيش الإسرائيلي" وتوسيع وجوده في جنوب لبنان، وسيطرته على الحدود.

حزب الله يعتمد على "المصلحة الإسرائيلية" لاحتواء الأحداث ومنع تدهور واسع، وبالتالي لا يخشى الاحتكاك، حتى لو أن إنشاء الخيام بدأ بالخطأ من قبل ناشطين من عناصره في الميدان لم يكونوا على دراية بموقع الخط الأزرق (الحدود).

إن استمرار وجودهم وحتى التوسع من خيمة واحدة إلى خيمتين يخدم **حزب الله** لتحسين موقعه باعتباره "حامي لبنان" أمام الجمهور اللبناني وإثبات أهميته بالنسبة لإيران ودورها المركزي ضمن" **محور المقاومة** " ضد "إسرائيل."

الاستنتاج:

نحن في مرحلة تآكل "الردع الإسرائيلي" ضد حزب الله، إنه أكثر جرأة ويتصرف بشكل صارخ أكثر من ذي قبل

إن العملية المستمرة لبناء قوة **حزب الله**، وتفسير عمل قواتنا على أنه تجنب الاحتكاك مع التنظيم، يؤدي إلى وضع استراتيجي خطير، حالة من الثقة المفرطة بالنفس قد تؤدي إلى التصعيد، وسواء كان **حزب الله** يتصرف من منطلق الضيق أو الأزمة في ظل الأوضاع الصعبة في **لبنان**، ويسعى لتبرير وجوده، أو كان يتصرف بدافع الغطرسة والثقة المفرطة بالنفس، فإن الاتجاه خطير ويجب إيقافه.

توصيات:

1. من وجهة نظر "إسرائيل"، في الظروف التي نشأت، من المهم جداً عدم الوقوع كألعوبة بيد حزب الله. يجب على "إسرائيل" أن تعمل بكل الطرق الممكنة لإزالة خيام **حزب الله** في مزارع شبعا، **وذلك لسببين رئيسيين:**

   على مستوى الميدان :بالنظر إلى ضرورة وقف مساعي حزب الله لتوسيع وجوده بالقرب من الحدود، **حزب الله** يحاول تدريجياً خلق واقع جديد وهذه المرة من خلال اختراق المنطقة السيادية لـ "إسرائيل"، وهو وضع لا تستطيع "إسرائيل" الموافقة عليه.

   على الصعيد الاستراتيجي :لا بد من إظهار القوة والعزم من جانب "إسرائيل" لتحسين "ميزان الردع" ضد **حزب الله** الذي تآكل في الآونة الأخيرة.

2. لقد فعلت "إسرائيل" الشيء الصحيح من خلال اللجوء أولاً إلى القنوات الدبلوماسية لفضح أفعال **حزب الله**، التي تنتهك بشكل صارخ وباستمرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701.
يجب أن يكون العمل السياسي مستنفداً -ولكن محدوداً بوقت-، والحصول على اعتراف دولي ودعم دولي لموقفها ومطالبها بتفكيك الخيام المقامة على أراضيها؛ وإرساء الشرعية لاحتمال قيام "إسرائيل" بعملية لإزالة الخيام.

3. على افتراض أنه بعد الكشف عن الحدث، فإن فرص نجاح التحرك الدبلوماسي منخفضة للغاية، يجب تنفيذ عملية "إسرائيلية" لإزالة الخيام، حتى لو كان ذلك على حساب التدهور إلى مواجهة محدودة على الأرض.

يستحسن أن تجمع طريقة إزالة الخيام وطريقة التنفيذ بين الخداع من جهة، والعزيمة وإظهار القوة التي تفوق توقعات حزب الله من جهة أخرى.

* * *

معاريف : تغيير بمفهوم الدفاع الجوي لدى "حزب الله" يقلق كيان العدو

بقلم تال ليف رام

في السنوات الخمس الماضية، حدث تغيير جذري في كل ما يتعلق بمفهوم الدفاع الجوي لدى "حزب الله" في لبنان. وبحسب التقديرات، ضاعف تقريبًا الأمين العام للمنظمة حسن نصرالله، عدد منظومات الدفاع الجوي التي بحوزته، برعاية "إيران" طبعاً، وذلك في محاولة للحد من حرية عمل سلاح جو العدو في لبنان.

يشكل قرار العمل ضد سلاح الجو "الإسرائيلي" باستخدام أنظمة الدفاع الجوي الروسية الموجودة، بما في ذلك منظومات SA8 وSA22 ، تغييرًا استراتيجيًا أساسيًا في المفهوم من جانب حزب الله، وفي إطاره تُبذل محاولات لتقييد حرية عمل سلاح جو العدو حتى خلال الأوقات الروتينية. وبحسب تقديرات مختلفة، فقد ضاعف حزب الله كما ذُكر عدد أنظمة دفاعه الجوي تقريبًا، وذلك في فترة 5 سنوات، بالاعتماد بشكل أساسي على أنظمة إيرانية جديدة.

التحسن في القدرات ثابت، وفي "إسرائيل" يُقدرون أنه ينعكس أيضًا في توفر هذه الأنظمة للتفعيل السريع وفقًا لقرار من نصرالله. ويتابع جيش العدو "الإسرائيلي" الاتجاه المثير للقلق، والذي ينعكس في كل من العدد

وكذلك في تحسين القدرات وفي تغيير الاستراتيجية لجعلها متاحة للتشغيل حتى أثناء الروتين من أجل الإضرار بحرية عمل سلاح الجو "الإسرائيلي" في لبنان.

نقطة التغيير في الاستراتيجية لاحظوها في المنظومة الأمنية من خلال نشاط منسوب إلى "إسرائيل" من خلال هجوم بطائرة بدون طيار على منشأة للصواريخ الدقيقة تابعة لحزب الله في مبنى في قلب مدينة الضاحية في بيروت، في آب / أغسطس 2019، وهدد نصر الله حينها بـ بإسقاط طائرة بدون طيار "إسرائيلية"، وبعد شهرين فقط نفذ التهديد.

في خطوة غير مسبوقة، تم إطلاق صاروخ من نوع SA8 على الطائرة "الإسرائيلية" بدون طيار "هيرمز 450"، والتي كانت في مهمة جمع معلومات استخباراتية، وقد أخطأ الصاروخ هدفه، وعلى الرغم من تحديد جيش العدو "الإسرائيلي" للمركبة التي انطلق منها الصاروخ، لم يتم الحصول على موافقة القيادة السياسية (برئاسة بنيامين نتنياهو) على مهاجمة مركبة الاطلاق، خوفا من التصعيد.

يرى جيش العدو "الإسرائيلي"، أن هذه النقطة مهمة للغاية لما بعد ذلك، وهي النقطة التي حثت نصر الله لإظهار قدرات إضافية في الميدان، منذ ذلك الحدث، حيث كانت هناك وفقًا للتقارير في لبنان، ثلاث محاولات أخرى على الأقل من قبل حزب الله لمهاجمة طائرات "إسرائيلية" بدون طيار.

أدرك جيش العدو "الإسرائيلي" التغيير والتوجه المقلق، وبعد أكثر من عام على محاولة الاعتراض، طرحت أيضًا إمكانية إلحاق الضرر بهذه القدرات من قبل "إسرائيل"، وفي نهاية المطاف تم التخلي عن الفكرة، وسارع حزب الله إلى تكثيف قدراته أكثر وأكثر في مجال الدفاع الجوي. وفي السنوات الأخيرة، هاجمت "إسرائيل" هذه القدرات عدة مرات وألحقت أضرارًا جسيمة فيها، لكن الاتجاه نحو تحسين عدد وجودة أنظمة الأسلحة يظهر عناد وإصرار إيران وحزب الله في بناء القدرات العسكرية للتنظيم في لبنان.

* * *

معهد السياسات واستراتيجية IPS: النظام الفلسطيني: نجاح استخباراتي عملياتي في مواجهة استراتيجية خطيرة

أصبحت الأحداث التي تجري في الضفة الغربية تهديداً كبيراً للأمن القومي العام لـ "إسرائيل" في الدائرة العملياتية، حيث تنجح المنظومة الأمنية في إحباط معظم الهجمات القاتلة، لكن بالدائرة السياسية تتبنى "الحكومة الإسرائيلية" سياسة خطيرة تجاه النظام الفلسطيني، ما يسرع من خطوات زوال السلطة وتمركز

إيران وحماس في مناطق الضفة الغربية. **يجب أن يضاف ذلك إلى أعمال "الإرهاب" القومي التي يقوم بها المستوطنون اليهود ضد الفلسطينيين**، وهذا يقوض "سلطة الحكم الإسرائيلية" في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه يضر بمكانة "إسرائيل" الدولية وعلاقاتها مع دول المنطقة.

هذه التهديدات تم التعبير عنها في البيان الاستثنائي الذي نشره رئيس الأركان ورئيس الشاباك ومفوض الشرطة، والذي أوضحوا فيه أن هذا "إرهاب قومي" وأنه يجب العمل على القضاء عليه.

في الجانب الاستراتيجي الواسع، تؤدي سياسة "إسرائيل" تجاه **القضية الفلسطينية** إلى اتساع التصدعات في العلاقات الاستراتيجية مع الإدارة الأمريكية وتقويض العلاقات الحيوية مع العالم العربي، بطريقة تضر بشكل أساسي بقدرة "الحكومة" على صياغة رد شامل للتعامل مع التهديدات المتصاعدة من **إيران** وحلفائها في المنطقة، ولتعزيز التطبيع مع السعودية.

إن تقويض الواقع الأمني والتصعيد الأمني في الضفة الغربية وخاصة في جنين ونابلس، هو نتيجة لعدد من الخطوات العميقة، التي تتطور تدريجياً إلى تهديد ملموس للأمن القومي لـ "إسرائيل."

أولاً وقبل كل شيء، يتعلق الأمر بضعف **السلطة الفلسطينية** والمكانة الضعيفة لأبو مازن الذي يقترب من عامه الـ 90، بالرغم من أن **السلطة الفلسطينية** لا تزال تسيطر على مناطق الضفة الغربية، إلا أنها فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها على الحكم شمال الضفة الغربية، وتمتنع الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن العمل في المنطقة.

في الخلفية يقبع الركود السياسي المستمر والصورة السلبية للسلطة الفلسطينية في نظر الجمهور الفلسطيني، وخاصة جيل الشباب، هذا إلى جانب "تحركات إسرائيلية" غيرت واقع الحال في الضفة الغربية، وعلى رأسها توسع الاستيطان، بشكل يقلل تدريجياً من إمكانية تعزيز الفصل بين الشعبين في المستقبل. وعلى المدى الطويل، فإن إهمال المسار السياسي تجاه الفلسطينيين بالرغم من النجاحات العملياتية لقوات الأمن في إحباط أعمال المقاومة، يمكن أن يجر "إسرائيل" إلى واقع الدولة الواحدة ويجرها إلى مشاركة أكبر على الأرض.

من ناحية أوسع، خلال العام الماضي وللمفارقة، حدث تحسن في المستوى الاقتصادي بالضفة الغربية، وهذا ينعكس في عدد من الجوانب، بالمقام الأول تراجع معدل البطالة واستقرار القوة الشرائية في جميع أنحاء الضفة الغربية، كل هذا يتناقض مع الضعف العام الذي تظهره السلطة. ربما يتجسد تفسير هذا الوضع

المعقد في تعمق "التأثير الإسرائيلي" على الاقتصاد الفلسطيني. يأتي ذلك نتيجة الأجور التي يكسبها العمال الفلسطينيون جراء العمل داخل "إسرائيل"، والتي تزيد بضعفين إلى ثلاثة أضعاف عن رواتب الموظفين في مناطق السلطة الفلسطينية، على المدى الطويل، يمكن أن يشكل تعميق "النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي" أساساً للانصهار السياسي الاستراتيجي في المستقبل.

إلى جانب كل هذا، فإن موجة الإرهاب القومي من قبل المستوطنين اليهود ضد السكان الفلسطينيين تشكل ضرراً للأمن القومي لـ "إسرائيل"، وذلك لأن هذه الأعمال الإرهابية تهدف إلى تشجيع ردود الفعل المضادة من قبل السكان الفلسطينيين، وإثارة الانتقادات الدولية والإقليمية، والإضرار بشرعية قوات الجيش للعمل في الميدان.

في بيان مشترك حاد وغير معتاد نشره ممثلون عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية، وُجهت انتقادات لاذعة لـ "إسرائيل" ومطالبتها باعتبارها القوة المُحتلة في المنطقة العمل على الحفاظ على أمن السكان الفلسطينيين ومعاقبة مرتكبي أعمال العنف من المستوطنين، بالإضافة إلى ذلك، تضطر المنظومة الأمنية إلى تحريك القوات للتعامل مع الإرهاب اليهودي بشكل يضر بالقدرة على التعامل مع "الإرهاب الفلسطيني." علاوة على ذلك، فإن قرارات الحكومة لتشجيع بناء أكثر من 5000 وحدة سكنية استيطانية، وإنشاء وشرعنه بؤراً استيطانية جديدة ونقل مدرسة" **حومش** "الدينية إلى موقع جديد، تجسد تغييراً مستمراً في الواقع بالضفة الغربية، حتى بدون بيانات وتصريحات عامة أو اعتماد استراتيجية منتظمة، بطريقة يمكن أن تحول فكرة الدولة الواحدة إلى واقع قائم وتقليل إمكانية الفصل بين المجتمعين. يضاف إلى ذلك انتهاك الالتزامات التي قطعها رؤساء وزراء "إسرائيل" في السنوات الـ 20 الماضية للحكومة الأمريكية، وذلك بطريقة تؤدي إلى زيادة استياء **واشنطن** من سياسة الحكومة والخوف من أنها تحاول تغيير الواقع على الأرض وتعزيز عمليات **الضم** التدريجية. وهذه الخطوات من قبل الحكومة، إذا تم تنفيذها فعلياً، سيكون لها تأثير سلبي على جهود الترويج للتطبيع مع السعودية وتعميق التعاون بشكل علني بالتأكيد مع الدول العربية السنية.

قرار المغرب بتأجيل اجتماع "منتدى النقب" المزمع عقده في تموز / يوليو القادم، والإدانات الشديدة من قبل السعودية والدول العربية الأخرى لهذه الإجراءات ستكون بمثابة عنوان لما هو متوقع من أضرار محتملة على علاقة "إسرائيل" مع الدول العربية.

حماس كمولد لتصعيد متعدد الساحات

في السنوات الأخيرة، كانت **حماس** تروج لسياسة التفريق أو التمايز العكسي أمام "إسرائيل"، من ناحية هي تحافظ بشكل عام على الهدوء في **قطاع غزة** مقابل الحصول على مزايا اقتصادية كبيرة بما في ذلك خروج 17000 عامل دخول البضائع، بطريقة تسمح لها بتعزيز حكمها في القطاع، ومن ناحية أخرى تعمل حماس على الترويج لسياسة إشعال المنطقة من خلال القيام بأعمال "إرهابية" ضد المستوطنين من **الضفة الغربية** ومن **لبنان**، هذا إلى جانب تعزيز قبضتها على الأرض، كما تجلى في فوزها في أيار (مايو) الماضي في الانتخابات التي أجريت في جامعتي النجاح وبير زيت اللتين كانتا معاقل لفتح. كما تعمل **إيران** على تأجيج الاضطرابات في **الضفة الغربية**، بشكل رئيسي من خلال توفير الأموال التي تغذي البنى التحتية لـ "الإرهاب" المختلفة، حسب مفهوم **طهران** تشكل كل من **الضفة الغربية وقطاع غزة** ساحة عمق أخرى في الحملة الواسعة ضد "إسرائيل."

في ضوء ذلك، تعمل **إيران** باستمرار على تعميق علاقاتها مع **حماس والجهاد الإسلامي**، كما يتضح من الزيارات الأخيرة إلى **طهران** التي قام بها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس **إسماعيل هنية**، وزعيم الجهاد الإسلامي **زياد النخالة**.

على هذه الخلفية، فإن عمليات التعزيز العسكري الإيراني، وتقوية المحور الاستراتيجي مع روسيا والصين، وتجديد العلاقات مع العالم العربي وإمكانية التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة حول الملف النووي إلى جانب صورة ضعف "إسرائيل" يعزز من الثقة بالنفس المتزايدة لدى **إيران** وحلفاءها في المنطقة، ويعكس الهجوم على مفترق" **مجدو** "وإنشاء معسكر متقدم **لحزب الله** في منطقة **مزارع شبعا** هذا الاتجاه.

توصيات

- من الواضح تماماً اليوم أن التعديلات القضائية تشكل تهديداً ملموساً لأمن "إسرائيل" القومي وقوتها الاستراتيجية، لذلك يجب على الحكومة أن تتصرف بوضوح للتخلي التام عن التحركات أحادية الجانب لتغيير النظام القضائي.
- في الوقت نفسه، يجب على "إسرائيل" تغيير سياستها تجاه النظام الفلسطيني، والعمل على استقرار **السلطة الفلسطينية**، في هذا السياق من الضروري تجنب العقوبات المالية التي من شأنها تقويض مكانة الحكومة الفلسطينية بشكل أكبر والعمل على مواصلة التعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية.

- إلى جانب ذلك، يجب على الحكومة كبح السياسة الأحادية الجانب للتوسع الاستيطاني، والعمل بجد وحيادية للقضاء على أعمال الإرهاب التي يمارسها المستوطنون اليهود ضد السكان الفلسطينيين.
- **في الدائرة العملياتية**، من المهم مواصلة النشاطات الناجحة، فقط وفقاً للاعتبارات المهنية التي توجهها.
- من ناحية أخرى، من الضروري الحرص على عدم الانجرار خلف الشعارات الشعبوية التي تكون فوائدها العملياتية منخفضة مخاطرها عالية، خاصة فيما يتعلق بانتشار التوتر في جميع أنحاء الضفة الغربية ومناطق أخرى.
- **في مواجهة حماس**، على "إسرائيل" أن تمنع الحركة من إحكام قبضتها على **الضفة الغربية** وأن تتوخى الحذر وألا تعطي أسباباً لإشعال حرب دينية حول **المسجد الأقصى**.
- أخيراً، تستند القوة الاستراتيجية الشاملة على القوة العسكرية الاستخباراتية وعلى استراتيجية سياسية واسعة، وعليه، يوصى بأن تعمل الحكومة، أولاً وقبل كل شيء، على إعادة العلاقات مع الإدارة الأمريكية إلى مسارها الصحيح، والحفاظ على التعاون الاستراتيجي مع الدول العربية، ومنع انهيار **السلطة الفلسطينية**، أي خيار آخر سيضر بشكل أساسي بقدرة رئيس الوزراء على تعزيز الهدفين الفائقين اللذين حددهما في بداية فترة ولاية حكومته، التعامل مع القضية النووية الإيرانية وتعزيز التطبيع مع المملكة العربية السعودية.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: "إسرائيل" وتقوية السلطة الفلسطينية- جوهر المعضلة

بقلم كوبي ميخائيل وتامير هايمان وأوري فيرتمان

في الواقع القائم بين حماس والسلطة الفلسطينية، تجري لعبة "محصلتها صفر". هذا يعني أنه من غير الممكن أن تكون هناك سلطة فلسطينية قوية في الوقت نفسه مع وجود حماس قوية لأن إضعاف حماس يعني مهاجمة أصولها العسكرية وبنيتها التحتية.

إن ضعف السلطة الفلسطينية أمام مكانة حماس الآخذة في التعزز في هذه المرحلة الزمنية، ونظراً لتآكل الردع ضد حزب الله وإيران وزيادة احتمالية نشوب صراع متعدد الجبهات، يضع "إسرائيل" على أعتاب معضلة استراتيجية، ووفقاً لذلك يتطلب قرار بخصوص الهدف الاستراتيجي الذي تسعى "إسرائيل" للوصول

إليه مع الساحة الفلسطينية، ويجب فحص ما إذا كان هناك أي مغزى أو أهمية لتحرك عسكري استراتيجي ضد حماس ليس ضمن خطة سياسية شاملة. على أي حال، فإن الإضرار بالقدرات العسكرية لحركة حماس سيقلل بشكل كبير من التحدي الذي يواجه السلطة الفلسطينية والذي يسرع من عملية إضعافها، ويزيل عقبة أمام التحركات الفعالة لتقويتها، ويحل الربط المعقد بين الساحات المختلفة، وهو ما تسعى حماس إلى فرضه على "إسرائيل"، ومن المرجح أن يكون في ذلك أيضًا تعزيزا للردع"الإسرائيلي" في المنطقة.

في ظل الظروف السياسية القائمة، من غير المحتمل أن تتوصل حكومة "نتنياهو" إلى اعتراف داخلي واتفاق بشأن الحاجة إلى تقوية السلطة الفلسطينية، أو على الأقل التوقف عن العمل لإضعافها، وبالتالي فإن الحكومة الحالية لا تقف على أساس.

معضلة استراتيجية في كل يتعلق باتخاذ خطوات استباقية لتقويتها، رغم أن ضعف السلطة الفلسطينية يضر بالمصالح "الإسرائيلية"، خطوة بهذا الحجم لا يمكن أن تقودها إلا حكومة وحدة وطنية تحظى بدعم شعبي واسع، من ناحية أخرى، فإن موقف السلطة ضعيف وإشكالي للغاية لدرجة أنه من المشكوك فيه أنه يمكن إعادة تأهيلها في ظل الظروف الحالية.

على مدى ثلاثة عقود والسلطة الفلسطينية تمثل تحديًا سياسيًا وأمنيًا لدولة "إسرائيل"، في نظر "الإسرائيليين"، كان إنشاء السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقات أوسلو، يهدف إلى ضمان الفصل السياسي بين "إسرائيل" والفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية من أجل كبح تهديد الدولة ثنائية القومية، وتحسين الواقع الأمني، والتخلص من عبء إدارة الحياة اليومية للسكان وتحسين موقع "إسرائيل" الإقليمي كمنصة لاتفاقيات السلام والتطبيع الأخرى، في الوقت نفسه، رأى التيار السائد في المجتمع "الإسرائيلي" على مر السنين أنها كيان مستقل أقل من دولة، من ناحية أخرى، شكلت السلطة الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين خطوة أخرى على طريق الدولة المستقلة.

وهكذا، بينما كانوا يأملون في الجانب "الإسرائيلي" أن تعمل السلطة الفلسطينية على تحسين أمن "مواطني إسرائيل" وضمان مستقبل"إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية" ضمن حدود معترف بها يمكن الدفاع عنها، وفي الوقت نفسه وإن كانت تطلعات الفلسطينيين إلى الاستقلال، في الجانب الفلسطيني كانوا يرون أن السلطة الفلسطينية مرحلة وسيطة يتم في نهايتها إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرقي القدس، مع تقديم القيادة الفلسطينية لهذه الخطوة على أنها تنازل تاريخي للفلسطينيين واكتفاء بـ 22٪ من أراضي فلسطين التاريخية، إلا أن تصريحات ياسر عرفات وفيصل الحسيني وآخرين، مثل الإصرار على الحفاظ على

الرواية التاريخية والتحريض المؤسسي الرسمي ونزع الشرعية عن وجود دولة قومية يهودية، تلقي بظلال من الشك على تصريحاتهم فيما يتعلق بالتنازل التاريخي.

على الرغم من الأمل لدى الإسرائيليين والفلسطينيين، اعتبارًا من أبريل 2023، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من إنشائها وبعد سلسلة من المفاوضات والمبادرات السياسية الفاشلة، وصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود، مع اعتقاد كل من قيادات الطرفين أن الوقت يعمل لمصلحته، ولا يوجد حافز حقيقي "للمضي قدمًا" في اتجاه التسوية، تمت تسوية دائمة واكبت القدرة السياسية على قيادة تحركات سياسية مهمة على أساس التنازلات التاريخية، في الوقت نفسه، ولأسباب يمكن أن تعزى إلى المأزق السياسي، والانقسام بين حماس وفتح، فإن اختيار "إسرائيل" للحفاظ على التفريق بين الكيانين الفلسطينيين، مع احتواء حماس، السلطة الفلسطينية المكلفة بإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية تفقد من قوتها، مكانتها العامة تتآكل وتفتقر إلى شرعية عامة حقيقية، وتواجه تحديات من حماس التي فرضت سيطرتها على قطاع غزة وتسعى جاهدة "لتقويض" الاستقرار الأمني في الضفة الغربية، والتي تعمل على السيطرة على السلطة الفلسطينية وإخراج فتح من مواقع النفوذ.

من دون الخوض في الأسباب والتفسيرات التاريخية بشأن الواقع الناشئ، والذي ينبغي أن يكون نقطة انطلاق "لإسرائيل" لإعادة حساب المسار، يبدو أن السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن في أصعب الأوضاع منذ أيام الانتفاضة الثانية وهي الآن في مسار متواصل من التدهور الذي قد ينتهي بانهيارها.

أولاً. لا تسيطر السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية على أجزاء من الأراضي الواقعة تحت مسؤوليتها، حيث تنجح المنظمات المحلية إلى جانب التنظيمات "الإرهابية" المعروفة في توسيع الصفوف والبنى التحتية المسلحة في تلك المناطق أو الأراضي لغرض تنفيذ الهجمات ضد "الجيش الإسرائيلي" والمستوطنين في أراضي الضفة الغربية والداخل.

إن محاولة ربط أسباب ذلك بالعمليات العسكرية "الإسرائيلية" في المنطقة (أ) وتشكيل الحكومة الحالية غير مقنعة أو كافية لأن ضعف السلطة الفلسطينية في المناطق الشمالية مع التركيز على محافظة جنين حقيقة منذ عامين على الأقل، الأصح هو ربط الأسباب بتركيبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي لا تزال قائمة على الولاءات الإقليمية والعشائرية، ما يضر بقدرة العديد من عناصر الأجهزة على أداء مهامهم، عندما يضطرون في أنشطتهم إلى العمل ضد أفراد الأسرة وضد سكان المنطقة التي أتوا منها.

إضافة إلى ذلك، تُظهر التجربة التاريخية أن "الإرهاب" الفلسطيني لا ينفجر لأسباب اقتصادية، وأن تفجر موجات "الإرهاب" أو المعارك "الإرهابية" فقط يتسم بأسباب قومية ودينية وتلك المتعلقة بفقدان الثقة في القيادة القائمة.

إن الفراغ الأمني الحكومي الذي أوجدته السلطة الفلسطينية في المناطق الشمالية من الضفة الغربية، مع التركيز على منطقة جنين، التي عرفت الرفاهية الاقتصادية والازدهار، سمح للمنظمات "الإرهابية" والمنظمات المحلية بمواصلة عملها، كل هذا يعزز الادعاء بأن الواقع فيمناطق السلطة الفلسطينية يشير إلى أعراض واضحة لفشل الدولة، مثل بعض الأعراض في الدول الفاشلة والمنهارة في الشرق الأوسط بعد الاضطرابات العربية.

ثانيًا. إن شرعية السلطة الفلسطينية بقيادة أبي مازن هي في أدنى مستوياتها في الرأي العام الفلسطيني، حيث يُنظر إلى تمسكها بالعمل ضد المقاومة والتعاون الأمني المستمر على أنهما غير مجديان ولا يخدمان أو يعززان المصلحة الفلسطينية، كما أن نتائج استطلاع خليل الشقاقي الربعي والذي يشير إلى حزيران (يونيو) 2023، تشير إلى أن غالبية الجمهور الفلسطيني تعتقد أن السلطة الفلسطينية عبء على الشعب الفلسطيني (63٪ مقابل 33٪)، ويعرب عن عدم رضاه عن أداء أبي مازن (80٪ مقابل 17٪) ، من ناحية أخرى، لم يتم تحديد أو ملاحظة قيام أي منظمة شعبية أو سياسية للإطاحة به فعليًا.

علاوة على ذلك، تعتقد غالبية الجمهور أنه من مصلحة الشعب الفلسطيني حل السلطة الفلسطينية (50٪ مقابل 46٪)، وأن بقاءها في مصلحة "إسرائيل" (63٪ مقابل 34٪). إضافة إلى ذلك، يؤيد الجمهور الفلسطيني قيام منظمات مثل "عرين الاسود، غير المنصاعين للسلطة الفلسطينية (71٪ مقابل 23٪) ويعارض دعوة السلطة الفلسطينية لتلك المنظمات لنزع سلاحها (80٪ مقابل 16٪). وتدل هذه المعطيات بوضوح على أن الجمهور الفلسطيني سئم من السلطة الفلسطينية ويعتبرها أداة "إسرائيلية" لإدامة الاحتلال، وأنه يرى التنظيمات المسلحة والكفاح المسلح وليس السلطة الفلسطينية وعملية المفاوضات كأداة وطريقة لمواصلة النضال ضد الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية (يمكن أيضًا التعرف على تأثير انعكاس ذلك على الجانب "الإسرائيلي"، عندما يعتقد غالبية الجمهور أن السلطة الفلسطينية لم تعد شريكًا و أنه إذا أقيمت دولة فلسطينية فإنها ستصبح دولة "إرهابية" معادية لإسرائيل).

في الواقع، فإن انعدام الثقة بالسلطة الفلسطينية عميق جدًا لدرجة أن الجمهور الفلسطيني، الذي يقدر في الغالب أن انتفاضة ثالثة ستندلع(51٪ مقابل 45٪)، بل ويعتقد أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية

لن تشارك فيه (62٪ مقابل 33٪)، كما أن الجمهور الفلسطيني لا يثق بالمساعدات الخارجية، وبالتالي يعتقد أن الخلاص لن يأتي من السلطة الفلسطينية، ولا من الدول العربية، وبالتأكيد ليس من إدارة بايدن. ويبدو أن الجمهور الفلسطيني يدرك أنه هو من يحدد مصيره بذاته.

ثالثًا. في حين أن العملية السياسية ليست في الأفق، فإن الجمهور الفلسطيني يشدد من مواقفه ويبتعد عن المفاهيم المتعلقة بفكرة الدولتين والعملية السياسية مع "إسرائيل" و أكثر من أي وقت مضى (وهنا أيضًا، يمكن رؤية انعكاس ذلك بين الجمهور الإسرائيلي).

وفقًا لاستطلاع الشقاقي في حزيران (يونيو) 2023، فإن غالبية الجمهور الفلسطيني يعارضون فكرة الدولتين (70٪ مقابل 28٪) ويعتقدون أنها غير قابلة للتحقيق (71٪ مقابل 28٪). كذلك، فإن 52٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن المقاومة المسلحة هي الأسلوب المفضل لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية، مقارنة بـ 21٪ فقط يعتقدون أنه يجب التحرك من خلال المفاوضات السياسية، لذلك فليس من المستغرب أن غالبية الجمهور الفلسطيني يؤيد العمليات المسلحة داخل إسرائيل ضد المستوطنين (57٪ مقابل 38٪)، كما أن رواية المقاومة المسلحة تغذيها عمليات التلقين والتنشئة الاجتماعية التي تقودها السلطة الفلسطينية كجزء من المناهج الدراسية، في التحريض الممنهج من قبل القادة الفلسطينيين في وسائل الإعلام، وفي الخطب في المساجد، وفي دفع الأموال للأسرى الأمنيين وأهالي الشهداء ورموز وطنية فلسطينية.

وفي الوقت نفسه، فإن معركة "الإرهاب" التي تتعرض لها إسرائيل منذ آذار / مارس 2022 واستمرار عملية "كاسر الأمواج" التي بدأت في أيار / مايو 2022 يغذيان أيضًا رواية المقاومة المسلحة ويخلقان واقعاً من الاحتكاك المستمر والمتزايد، الأمر الذي أدى بدوره إلى سقوط عدد كبير من الضحايا في الجانب الفلسطيني. وتحفز هذه المعركة المزيد من العمليات وتتوسع وتضم العديد من الشباب الذين فقدوا ثقتهم بالسلطة الفلسطينية منذ فترة طويلة، وسئموا النظام القائم ويعملون على تغييره من خلال المقاومة المسلحة القائمة على المنظمات المحلية، التي لا ترتبط بالضرورة بالمنظمات "الإرهابية" الفلسطينية المشهورة، لكنها بالتأكيد مدعومة من قبلها.

ينتج عن الاحتكاك اليومي أبطال فلسطينيون جدد، يتحولون إلى رموز وطنية، مما يزيد من مستوى الدافعية لدى الشباب للانضمام إلى دائرة المقاومة. في اختبار النتيجة، بعد عام تعيش فيه "إسرائيل" معركة إرهابية، ازداد عدد الفلسطينيين المشاركين فيها، وازداد مستوى الدافعية لديهم، واتسع نطاق العمليات ونطاق

نشاط الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية"، وأصبح الواقع الأمني أكثر تعقيدًا وخطورة، كما أن فرصة اندلاع تصعيد واسع النطاق ازدادت أكثر.

تداعيات ضعف السلطة الفلسطينية

الاستنتاج الواضح من المعطيات، خاصة عند تحليل نتائج الاستطلاع على خلفية التصعيد الخطير خلال عطلة عيد الفصح (أبريل 2023) والشعور السائد لدى حماس وحزب الله وإيران بأن إسرائيل تعيش حال انقسام وضعف وأنه من الممكن العمل ضدها من عدة جبهات في الوقت نفسه هو أن احتمالية اندلاع العنف على نطاق واسع ومتعدد الساحات قد ازدادت، الأمر الذي سيشكل تحديًا كبيرًا لأمن إسرائيل القومي.

يثير اتجاه الضعف المستمر للسلطة الفلسطينية وقدرتها المحدودة للغاية على الحد منة التصعيد الميداني تساؤلاً حول درجة النفوذ الذي يمكن أن تتمتع به السلطة الفلسطينية الأقوى، حيث ان المتفق عليه في المنظومة الأمنية هو أن السلطة القوية تخدم المصلحة الإسرائيلية وتساهم في التهدئة والاستقرار الأمني إذا افترضنا أن الإجابة على السؤال إيجابية، بمعنى أن سلطة قوية يمكن أن تساعد في الحد من العنف وتدهور الوضع، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تعزيز أو تقوية السلطة الفلسطينية وما هي مساهمة "إسرائيل" التي يمكن أو ينبغي أن تقدمها لتحقيق هذه الغاية أو بدلاً من ذلك، إذا لم يكن تقويتها خيارًا واقعيًا في الواقع الحالي، سواء لأسباب سياسية داخلية "إسرائيلية" أو لأسباب تتعلق بالساحة الفلسطينية وقيادتها، وعلى افتراض أن استمرار إضعاف السلطة الفلسطينية سيعجل بالتدهور الأمني، من الضروري دراسة سبل منع إضعاف السلطة الفلسطينية أو اختيار القيام بخطوة أحادية الجانب بالتنسيق مع الولايات المتحدة.

كما ذُكر، في المنظومة الأمنية وكذلك حسب رأي التيار الرئيسي في المستوى السياسي، بقيادة "نتنياهو" لدى "إسرائيل" مصلحة واضحة في وجود سلطة فلسطينية قوية وعاملة، سلطة يمكنها الحكم بفعالية، وتلبية احتياجات السكان المحليين، والعمل على استئصال"الإرهاب"، وتعميق التعاون الأمني والالتزام بالحوار والسعي للتوصل إلى تسوية سياسية.

من ناحية أخرى، هناك عناصر في الحكومة والائتلاف الحاليين ليس فقط أنهم لا يرون وجود سلطة فلسطينية عاملة وقوية حاجة إستراتيجيةلـ"إسرائيل"، بل يتصرفون بشكل متعمد لممارسة الضغط السياسي جنبًا إلى جنب مع تشجيع المبادرات على المستوى الميداني، وتعميقا لقبضة "الإسرائيلية" على

المنطقة (ج) ولتغيير الوضع الراهن في القدس وإلى جانب المطالبة بنشاط أقوى وأكثر شدة ضد "الإرهاب" الفلسطيني والسلطة الفلسطينية التي ينظرون إليها على أنها داعمة "للإرهاب".

ووفقاً لهؤلاء فإن تصعيد التوتر وتفاقمه سيؤديان إلى تعميق الفوضى في أراضي السلطة الفلسطينية وإضعافها، بما يؤسس لتبرير التوسع الاستيطاني "الإسرائيلي"، ويؤدي إلى بل ويتطلب احتلال "إسرائيل" لأراضي الضفة الغربية من جديد بطريقة من شأنها أن تدفع بأي فرصة للتسوية إلى مساحة عدم الجدوى من أجل منع انهيار السلطة الفلسطينية، غالبًا ما يُسمع القول بأن "دولة إسرائيل" يجب أن تعمل على تقوية السلطة الفلسطينية، واتخاذ خطوات تساعد على استعادة أجهزتها الأمنية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن "إسرائيل" والقيادة الفلسطينية لا تريان بعين واحدة.

معنى وجود سلطة فلسطينية قوية

بينما ينصب التركيز الإسرائيلي على عمل السلطة والتزامها بعملية سياسية قائمة على مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، تطلب القيادة الفلسطينية سلطة قوية ليس فقط لأغراض تحسين الأداء، ولكن لغرض تشديد السيطرة السياسة والمدنية في ظل ظروف انعدام الشرعية – الحفاظ على هيكل السلطة الحالي مع تفضيل واضح للقيادة الحالية ومقربيها، ولغرض تحسين القدرات والتأثير على الساحة الدولية بطريقة تزيد من فاعلية استراتيجية التدويل، وهذا في تناقض تام مع تصور "إسرائيل" ويعتبرونها على أنها استراتيجية شرعية ومفضلة ليستعنيفة أو تُفسَّر على أنها دعم "للإرهاب".

في الوقت الحالي، عندما تتحدى حماس المدعومة من حزب الله وإيران ، السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وتعمل على تحسين قدراتها الإرهابية، وتعمق قبضتها على أراضي السلطة الفلسطينية، وتشجع استخدام المسجد الأقصى كصاعق تفجير يولد تصعيدًا متعددالساحات، يصبح موضوع تعزيز قوة السلطة الفلسطينية أكثر تعقيدًا ومشروطًا بالضرورة في سياسة "إسرائيل" تجاه حماس من الواضح الآن أن أي تحرك "إسرائيلي" لتقوية السلطة الفلسطينية يجب أن يبدأ بإضعاف كبير لحماس لأن فكرة تقوية السلطة الفلسطينية، والتي ستؤدي بدورها إلى إضعاف حماس، لم تعد صالحة في ظل الظروف الصعبة القائمة.

مثل هذه الخطوة هي خطوة عسكرية تكوينية يجب أن تخدم هدفا سياسيًا أوسع، هدفًا يؤدي إلى عودة السلطة الفلسطينية للسيطرة الفعالة في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، من بين أمور أخرى، من خلال تعزيز الأجهزة الأمنية في عمليات تدريب في الأردن بروح الاتفاقيات في مؤتمري العقبة وشرم الشيخ، وعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وإعادة إعمار القطاع كعنصر آخر لاتفاقات إبراهام وتوسيعها مع تجنيد

أهم الشركاء في العالم العربي، إعادة ربط قطاع غزة بالضفة الغربية من جديد وتغيير اتفاقيات باريس بما يحسن القدرات الماليةللسلطة الفلسطينية وكل ذلك في إطار تجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين.

القوة السياسية لحماس لا تعتمد فقط على العنصر الأيديولوجي، ولا فقط على المشاعر السلبية تجاه السلطة الفلسطينية، إن مصدر قوة حماس هو قدراتها العسكرية وسيطرتها الكاملة على قطاع غزة بفضل قوتها العسكرية وبنيتها التحتية التعاونية مع إيران وحزب الله، ما يتيح لها دفع جهود تعزيز قوتها العسكرية في الضفة الغربية وتحريك وتشغيل البنى التحتية للإرهاب وهناك تشغيلها، وتقويض الواقع الأمني وتقويض مكانة السلطة الفلسطينية. تظهر قيادة حماس في قطاع غزة وخارجه ثقة بالنفس تقترب من الغطرسة وتعمل على تنفيذ استراتيجيتها التنظيمية دون تدخل إسرائيلي حقيقي.

تواصل "إسرائيل" العمل ضد قطاع غزة بمنطق التسوية الذي ينبثق منه الاحتواء، وتمتنع عن التحركات وردود الفعل القاسية جدا حتى لا تزعزع الواقع الأمني مع قطاع غزة، وتمتنع عن مطاردة قادة حماس العاملين في الخارج في الخارج مع التركيز على صالح العاروري، وتحركاتها ضد حماس تتميز بالاحتواء وردود الفعل المعتدلة.

حافة المعضلة الإسرائيلية..

إن ضعف السلطة الفلسطينية أمام مكانة حماس الأخذة في التعزز في هذه المرحلة من الزمن ، وفي ضوء تآكل معين في الردع ضد حزب الله وإيران وزيادة احتمالية نشوب صراع متعدد الساحات يضع إسرائيل على حافة المعضلة الاستراتيجية، في الواقع القائم بين حماس والسلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح، تجري لعبة "محصلتها صفر"، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك سلطة فلسطينية قوية في الوقت نفسه مع وجود حماس قوية.

إن إضعاف حماس يعني الإضرار بأصولها العسكرية وبنيتها التحتية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب إعادة صياغة الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي أمام الساحة الفلسطينية ونتيجة من ذلك إعادة صياغة استراتيجية العمل ضد حماس، والتي غايتها إلحاق أضرار جسيمة ومستمرة بقدرتها العسكرية ومنع جهود إعادة بناءها ومراكمتها من جديد، وهذا يعني مواجهة عسكرية ضد حماس على شكل نشاط مكثف وواسع في قطاع غزة وضد قيادة حماس في الخارج التي يجب أن تشعر بالملاحقة وعدم الأمان.

من الواضح أن مثل هذا الخيار الاستراتيجي له ثمن، وأن الاستعداد المبكر لذلك مطلوب في كل من الجبهة الداخلية "الإسرائيلية"، وعلى الساحات الأخرى، في حالة التصعيد وانضمام جهات لاعبة أخرى ستسعى لإظهار التضامن مع حماس أو الاستفادة من الفرصة وكذلك على الساحتين الإقليمية والدولية كما ذكرنا، قبل صياغة الإستراتيجية.

يتطلب القرار المتعلق بالهدف الاستراتيجي الذي تسعى "إسرائيل" للوصول إليه في مواجهة الساحة الفلسطينية، ويجب فحص ما إذا كان هناك أي جدوى من تحرك عسكري استراتيجي ضد حماس، ليس ضمن خطة سياسية أوسع وأكثر شمولاً.

على أي حال، فإن إلحاق الضرر بالقدرات العسكرية لحركة حماس سيكون من أجل التخفيف بشكل كبير من التحدي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية والذي يسرع من عملية إضعافها، وإزالة عقبة أمام التحركات الفعالة لتقويتها والسماح بحل الربط المعقد بين مختلف الساحات الذي تسعى حماس إلى فرضه على "إسرائيل"، ومن المرجح أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تعزيز الردع الإسرائيلي في المنطقة. وأبعد من ذلك، وحتى إذا نجح رئيس وزراء "إسرائيل" في قمع معارضة العناصر الأكثر تطرفاً في حكومته وفي الائتلاف وقاد الحكومة الإسرائيلية إلى استنتاج مفاده أن تحقيق المصلحة "الإسرائيلية" بسلطة قوية وعاملة يتطلب تحركات نشطة داعمة، سيُطلب من الحكومة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- كيف يمكن إعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة الكاملة على قطاع غزة "هل على حراب الجيش الإسرائيلي"؟

2-كيف يمكن توسيع إطار اتفاق إبراهام وإقامة شراكة مع دول عربية رائدة لقيادة مشروع إعادة إعمار كبير لقطاع غزة؟

3-هل من الصحيح جعل الخطوة مشروطة بصفقة أسرى ومفقودين (عندما يكون ذلك مستحيلاً لأن حماس تحتجزهم وبالتالي يجب اتخاذقرار صعب – إعادة إعمار بدون أسرى ومفقودين)؟

4-ألن يجعل تقوية السلطة الفلسطينية منها خصمًا أكثر خطورة بسبب الدعم الإسرائيلي والعربي والدولي، الذي سيكون بمثابة رافعة لتقوية استراتيجية التدويل الفلسطينية وتعميق المأزق السياسي، عندما تُلقى المسؤولية على "إسرائيل "؟

5-ألا يمكن تفسير الإجراء الإسرائيلي لتقوية السلطة الفلسطينية على أنه عمل "هندسة سياسية"، وتدخل في السياسة الداخلية الفلسطينية وفي الصراعات على الخلافة، ما سيؤدي إلى إضعاف السلطة الفلسطينية التي سينظر إليها الجمهور الفلسطيني على أنها متعاونة مع إسرائيل وتديم الاحتلال بشكل أكثر خطورة من صورتها السائدة اليوم، وكيف يمكن الحد من ذلك؟

على افتراض أن "إسرائيل" ستنجح في التأثير على السلطة الفلسطينية مقابل محاولة تعزيز قوتها والعودة إلى العملية السياسية، ما هو الهدف الاستراتيجي لإسرائيل والأهداف المحددة للعملية السياسية وماذا ستكون التداعيات في حالة فشل آخر؟ هل ستكون "إسرائيل" قادرة على حشد دعم إقليمي ودولي (أميركي بالأساس) لأهداف العملية السياسية بحد ذاتها أم وفقا لأسلوبها؟

ألن يكون من الأنسب "لإسرائيل" في ظل عدم وجود فرصة لتحقيق اختراق سياسي من شأنه أن يعزز الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل وفي ضوء تقييم الفرص المنخفضة لتحسين وضع السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ أن تستثمر جهدها في مشروع مستقل / أحادي الجانب بروح خطة أو صفقة القرن.

في ظل الظروف السياسية القائمة، من غير المحتمل أن تتوصل حكومة "نتنياهو" إلى اعتراف داخلي واتفاق بشأن الحاجة إلى تقوية السلطة الفلسطينية، أو على الأقل التوقف عن العمل لإضعافها، وبالتالي فإن الحكومة الحالية لا تواجه معضلة استراتيجية في كل ما يتعلق باتخاذ خطوات استباقية لتقويتها، رغم أن ضعف السلطة الفلسطينية يضر بالمصالح "الإسرائيلية"، خطوة بهذا الحجم لا يمكن أن يقودها إلا حكومة وحدة وطنية تحظى بدعم شعبي واسع، من ناحية أخرى، فإن موقف السلطة ضعيف وإشكالي للغاية لدرجة أنه من المشكوك فيه أنه يمكن اعادة تأهيلها في ظل الظروف الحالية.

بالنظر إلى ظروف الصراع متعدد الساحات الذي يتطور، حتى لو كان فلسطينيًا في جوهره في هذه المرحلة، وإيران لا توفر سوى الإلهام والإذن (كلما تعلق ذلك بالعمل من جنوب لبنان كجبهة أخرى ضد إسرائيل) وعندما يكون واضحًا أن حماس تزداد قوة بينما يضعف الردع"الإسرائيلي" تجاهها، فإن أي تحرك لتقوية السلطة الفلسطينية كجزء من هدف استراتيجي واسع الغاية منه تجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين يجب أن يبدأ بإضعاف حماس، وتغيير قواعد اللعبة ومعادلة الردع ضدها، بالإضافة إلى ذلك، من أجل ضمان نجاح التحركات لتعزيز قوة السلطة الفلسطينية، يجب على إسرائيل إعادة الساحة الفلسطينية إلى واقع ما قبل عملية كاسر الأمواج، وقمعا لمنظومة "الإرهابية" وتفكيك بنيتها التحتية.

لهذا الغرض، يلزم إعادة التفكير من جديد في استراتيجية العمل، لأن الاستراتيجية التي التزمت بها إسرائيل منذ مايو 2022 لم تكنقادرة على إحداث الأثر الاستراتيجي المطلوب؛ لم تضعف المنظومة "الإرهابية" ضد "إسرائيل"، واتسعت دوائر الإرهاب من حيث نطاق النشاط وعدد المشاركين النشطين، ومستوى الدافعية لم ينخفض، وتحظى رواية المقاومة المسلحة بدعم متزايد من عامة الفلسطينيين.

إن احتمال نشوء مواجهة متعددة الساحات يكون سببه إيران يعزز الحاجة "الإسرائيلية" لساحة فلسطينية هادئة وأقل حماسًا للانضمام إلى المواجهة متعددة الساحات. يمكن أن تكون السلطة الفلسطينية الأقوى بالتأكيد عاملاً مهمًا ومفيدًا لهذا الغرض، لكن "إسرائيل" لا تستطيع صياغة استراتيجية فعالة لتقوية السلطة الفلسطينية بمفردها، دون هدف سياسي محدد حيث يُفترض أن يخدم التحرك العسكري القوي والواسع هذا الهدف حيث يُفترض أن تخدم الخطوة العسكرية الموسعة الغرض نفسه وبدون إنتاج رد فعل ذي صلة لتعزيز الردع ضد حزب الله وإضعاف الإلهام والدعم الإيرانيين، حالة عدم يقين عالية.

من أجل تقليل المخاطر، يجب على "إسرائيل" أن تجد طريقة لحشد الدول العربية المهمة والمجتمع الدولي إلى جانبها وبذل جهد، مع التركيزعلى الولايات المتحدة، فقط حكومة وحدة وطنية يمكنها أن تقوم بخطوة شاملة من هذا النوع، في حالة لم تنجح "إسرائيل" في استنفاد مثل هذا الجهد، فسيكون من الصواب لها أن تفكر في تحرك مستقل / أحادي استراتيجي (عملية موسعة ضد حماس في قطاع غزة تغير الوضع جذريا)، يتطلب تحقيقه إجماعًا شعبيًا واسعًا، والذي لا يمكن تحقيقه أيضًا إلا من خلال حكومة وحدة وطنية، وحدها حكومة الوحدة الوطنية هي القادرة على اتخاذ قرارات صعبة وحاسمة وتنفيذها بنجاح.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: التطبيع بين مصرو إيران وعو اقبه على كيان العدو

بقلم أوفير فينتر وراز تسميت

انتشرت أخبار وتقديرات في الأشهر الأخيرة بشأن تطبيع وشيك بين إيران ومصر بعد عقود من القطيعة، ففي يونيو 2023، أفادت الأنباء أن البلدين توصلا إلى اتفاق مبدئي بشأن تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة تجديد العلاقات والتنسيق الأمني بينهما، ومن المتوقع أن يشمل التطبيع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة ورفع مستوى مكتب المصالح في البلدين إلى سفارات وعقد اجتماع قمة على مستوى وزراء الخارجية أو الرؤساء.

أعرب الزعيم الإيراني علي خامنئي وعدد من كبار المسؤولين في حكومته صراحة عن أملهم في تجديد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بينما بقيت مصر صامتة نسبيًا حتى الآن، وفي تطرق نادر للتقارير صرح وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أن هذه "تكهنات"، لكنه أضاف أن مصر تتابع عمليات التطبيع بين إيران ودول الخليج، ولا يستبعد حدوث تغيير في الخط التقليدي تجاهها متى وجدت ذلك مفيدًا.

تأتي الاستكشافات الإيرانية المصرية خلال فترة "انفراج إقليمي" أبرزها تجديد العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران في نيسان/ أبريل الماضي، رحبت القاهرة بالتطبيع السعودي الإيراني، لكنها لا تزال تدرس ما إذا كانت هذه الخطوة ستؤثر على سياسة إيران في مجموعة متنوعة من القضايا الإقليمية وكيف ستؤثر.

خلفية تاريخية..

تعود القطيعة الدبلوماسية بين مصر وإيران إلى بداية الثورة الإسلامية عام 1979، عندما استضاف الرئيس أنور السادات الشاه المخلوع في بلاده، إضافة إلى ذلك، فإن جذور التوتر بين الدولتين تكمن في معارضة الجمهورية الإسلامية لاتفاقية السلام بين "إسرائيل" ومصر، وبعد اغتيال السادات عام 1981، أصبح القاتل خالد الإسلامبولي بطلاً في إيران، وأطلق النظام الثوري على أحد شوارع طهران اسمه وأصدر طابعًا بريديًا تخليدًا لذكراه.

خلال رئاسة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي (1997-2004)، كان هناك بعض التحسن في العلاقات بين البلدين، لكن إيران استمرت في دعم أنشطة الجماعات الإسلامية الراديكالية التي عملت ضد نظام الرئيس حسني مبارك، تم تسجيل تحسن آخر بعد صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر(2012) ، لكن هذا لم يدم طويلًا، ويرجع ذلك أساسًا إلى دعم النظام الجديد في مصر الانتفاضة ضد نظام الأسد في سوريا.

اتسم عقد حكم عبد الفتاح السيسي حتى الآن بعلاقات باردة لكن دون أزمات عميقة بين البلدين، وعلى عكس حلفائها في الخليج، رأت مصر أن إيران تشكل تهديدًا ثانويًا بعيدًا عن أمنها القومي، وأن المنظمات الإسلامية المتطرفة تمثل تهديدًا مركزيًا وأكثر واقعية.

على الرغم من أن القاهرة تمقت تعزيز إيران لقوتها النووية، ونفوذها المتزايد في المنطقة العربية، إلا أنها لا تزال تعتبر جماعة الإخوان المسلمين هي الخصم الرئيسي والمباشر من ناحيتها.

الانفراجة التي تتضح الآن، هي نتيجة المحادثات التي جرت في العامين الماضيين وتضمنت محادثة بين السيسي ووزير الخارجية الإيراني على هامش مؤتمر دولي عقد في بغداد في آب / أغسطس 2021، ولقاء بين وزير

المخابرات المصري ونائب الرئيس الإيراني في نوفمبر 2022، ومحادثات بين وفود استخباراتية من البلدين. وتسارعت وتيرة الحوار بين الطرفين منذ أبريل الماضي عقب تجديد العلاقات بين إيران والسعودية، ويجري بوساطة عمان والعراق الذي يستضيف المحادثات بين الطرفين.

المصالح المتبادلة..

بالنسبة لإيران ومصر، فإن التطبيع لا يعني إلغاء أو تسوية جميع خلافاتهما، بل يعني تعاونًا عمليًا في تعزيز المصالح المشتركة – الثنائية والإقليمية، وترى إيران أن تحسين العلاقات مع مصر جزء من جهد مستمر، خاصة من جانب الحكومة الحالية في طهران، لتعزيز العلاقات بينها وبين الدول العربية السنية، وخاصة دول الخليج، وينظر إلى هذا الاتجاه في إيران على أنه فرصة لتحسين موقعها الإقليمي وتعزيز الردع ضد "إسرائيل."

لا شك أن تجديد العلاقات مع لاعب رئيسي في العالم العربي مثل مصر، سيقدم من قبل طهران على أنه إنجاز سياسي مهم، وكتعبير آخر، عن تغيير ميزان القوى الإقليمي لصالحها واعتراف متزايد بمكانتها من قبل الدول العربية، بما في ذلك المعسكر الموالي للغرب.

يعتبر تحسين العلاقات مع العالم العربي في نظر إيران فرصة لموازنة الخطوات الإشكالية في المنطقة، وعلى رأسها التطبيع بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية وجهود "إسرائيل" لتعزيز تحالف إقليمي مناهض لإيران.

لإيران أيضًا مصلحة مادية في تحسين العلاقات مع مصر، ما قد يوفر لها فرصة لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، بما في ذلك عبر قناة السويس وزيادة صادراتها إلى مصر، وهذا تعبير عن استراتيجية "اقتصاد المقاومة" التي تبنتها طهران لتحسين مواجهتها لنظام العقوبات الدولي من خلال زيادة التجارة مع الأسواق الإقليمية.

من جانبها، تعطي مصر أيضًا أولوية عالية للاعتبارات الاقتصادية في صياغة سياستها تجاه إيران، وتوجد إمكانية الربح في عدة مجالات:

التجارة: زيادة بيع البضائع المصرية في السوق الإيرانية.

السياحة: وتوسيع السياحة الدينية الإيرانية لتشمل المواقع الشيعية في البلاد وجنوب سيناء، حيث أعلنت مصر في مارس / آذار تسهيلات في منح تأشيرات الدخول للسياح الإيرانيين.

إعادة الإعمار: مشاركة مصرية في مشاريع إعادة إعمار العراق وسوريا، والتي تشكل مجال نفوذ إيراني، ربما بتمويل خليجي.

الطاقة: المساعدة الإيرانية في تسخير لبنان وسوريا للتعاون في مجال الغاز في شرق البحر المتوسط، أو في تحييد الجهات التي يمكن أن تنسفه وعلى رأسها حزب الله، بالإضافة إلى ذلك، قد تشتري مصر النفط من إيران عبر العراق رهناً برفع العقوبات الأمريكية.

على الصعيد الأمني: تهتم مصر بمساعدة إيران في منع النشاط العدائي للحوثيين في باب المندب، وفي الحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر على طريق قناة السويس، وهو مصدر دخل رئيسي للعملة الأجنبية (بلغت عائدات القناة في 2022-2023 9.4 مليارات دولار)، وتخشى مصر أيضًا من أنشطة تخريبية إيرانية في شبه جزيرة سيناء، والتي تم الكشف عنها في الماضي، في يونيو 2022، حيث أفادت الأنباء أن مصر حذرت إيران من التخطيط لهجمات ضد السياح "الإسرائيليين" في سيناء انتقامًا لعمليات الاغتيال المنسوبة إلى "إسرائيل"، بالإضافة إلى ذلك ترغب القاهرة في منع غزة من أن تصبح قاعدة عمليات إيرانية ضد "إسرائيل"، وتسعى جاهدة للتعاون الإيراني مع جهود مصر للتوسط بين فصائل المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل"، والدفع قدما بترتيبات المصالحة الفلسطينية الداخلية ومنع التعاون بين العناصر الفلسطينية في غزة وشمال سيناء.

تحديات في طريق التطبيع..

نهج مصر الأساسي للتطبيع مع إيران لا يزال متشككا ومتحفظًا، ونقطة الانطلاق في القاهرة هي أن تقارب طهران مع الدول العربية لا يعكس تغييراً استراتيجياً في طموحاتها الإقليمية، بل لاعتبارات المنفعة، التي تحد من نوع ونطاق الاتفاقات التي هي جادة في التوصل إليها مع جيرانها، وستتأثر مواصلة خطوات التطبيع بمتغيرين رئيسيين:

أولاً. نجاح التجربة السعودية الإيرانية:

في العقد الماضي، تجنبت مصر تقاربًا كبيرًا مع إيران بسبب مجموعة من تحالفاتها السياسية والاقتصادية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والحاجة إلى أخذ مواقفهما في عين الاعتبار، على الرغم من أن التطبيع السعودي الإيراني يهيئ على ما يبدو لخطوة مصرية إيرانية مماثلة، يرى البعض أنه اختبار لطبيعة التغيير الذي حدث في سياسة إيران الإقليمية، والتي ستحدد نتائجها ما إذا كان سيحدث هناك توسع عربي – إيراني أوسع وأعمق.

ثانيًا. ضوء أخضر أمريكي:

في مصر يسود انطباع على نطاق واسع بأن واشنطن تفضل التركيز في الوقت الحالي على الحرب في أوكرانيا والقتال ضد الصين، ولا تستبعد تقاربًا عربيًا إيرانيًا من شأنه أن يسهم في الاستقرار والهدوء في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يمكن الافتراض أن مصر لن تطبع علاقاتها مع إيران إلا بعد التأكد من أن ذلك لن يؤدي إلى أزمة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولا سيما في فترة الضائقة الاقتصادية، حيث تحتاج إلى استمرار المساعدات الاقتصادية الأمريكية السنوية ودعم واشنطن لها في المؤسسات المالية الدولية التي تمنحها قروضًا مثل صندوق النقد.

توصيات لـ"إسرائيل.."

من وجهة نظر "إسرائيلية"، مسألة التطبيع بين مصر وإيران ليست لعبة محصلتها صفر، حيث أن تحسين العلاقات بين البلدين لن يأتي بالضرورة على حساب العلاقات بين مصر و"إسرائيل" أو يضر بالمصالح "الإسرائيلية" الحيوية، وبالتالي يجب على "تل أبيب" أن تدرس العملية بموضوعية بحسب محتوياتها، على غرار مصر، لـ"إسرائيل" مصلحة أيضًا في تخفيف التوترات في المنطقة، وتعزيز أمن الممرات الملاحية في البحر الأحمر، وزيادة التعاون في شرق البحر الأبيض المتوسط في مجال الغاز، وكبح الجهاد الإسلامي وحماس في غزة، والحد من التهديدات القادمة من إيران ووكلائها الإقليميين، وعلاوة على ذلك، لـ"إسرائيل" مصلحة في تحسين الوضع الاقتصادي في مصر وزيادة استقرارها الداخلي.

من ناحية أخرى، فإن توطيد العلاقة العربية الإيرانية – وداخلها العلاقة المصرية الإيرانية – يحتوي أيضًا على تحديات لـ"إسرائيل" فهذا سيساعد إيران في تحركاتها للخروج العزلة الإقليمية، وتعزيز نفوذها في المنطقة وإضعاف المعسكر الإقليمي الذي تشكل على إثر "اتفاقات إبراهام" ومن بين أمور أخرى على خلفية التعامل مع تهديد الأمن الإيراني المشترك.

إن تضييق الخلاف العربي الإيراني مع استمرار التصعيد الحالي بين "إسرائيل" والفلسطينيين قد يؤدي إلى مزيد من تأجيل "منتدى النقب"، الذي تشارك فيه مصر أيضًا، ويسرع بعودة الصراع (الإسرائيلي – الفلسطيني) لمركز جدول الأعمال الإقليمي.

تتضمن سيناريوهات التهديد الإضافية التي قد تنشأ عن التقارب المصري الإيراني، على الرغم من أنها أقل احتمالًا، مرور السفن الإيرانية عبر قناة السويس لتهريب النفط أو الأسوأ من ذلك السلاح، وهو تعزيز متفق

عليه لموطئ قدم إيراني في قطاع غزة، والحاق ضرر بالتقارب المسجل في السنوات الأخيرة بين "إسرائيل" ومصر و دق إسفين في التنسيق الأمني بين تل ابيب والقاهرة.

في الختام، تُنصح "إسرائيل" بعدم معارضة أي تطبيع مصري – إيراني تلقائيًا، بل السعي لجعل مضمونه يتماشى مع المصالح "الإسرائيلية"، ولهذه الغاية، يجب على "إسرائيل" إجراء حوار مع القاهرة، وكذلك مع واشنطن وأصدقائها الخليجيين في محاولة لتشكيل اتجاهات الانفراجة الإقليمية، وحتى الاندماج فيها قدر الإمكان. وتحسن العلاقات "الإسرائيلية" المصرية في السنوات الأخيرة في مجالات الأمن والطاقة والسياحة يمنح "تل أبيب" وسائل للتأثير على القاهرة، حتى لو كانت التوترات الأخيرة في الساحة الفلسطينية تقلل من جدواها.

* * *

إسرائيل اليوم: المعطيات الكامنة وراء تصاعد العمليات في الضفة الغربية

بقلم ليلاخ شوفال

على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته "إسرائيل" في الأيام الأخيرة، فإن بيانات المنظومة الأمنية من النصف الأول من عام 2023 تشير إلى زيادة غير عادية في الهجمات وعدد القتلى "الإسرائيليين". مثل أحداث الأسابيع القليلة الماضية قد تشير المعطيات إلى قرب حدوث عملية في شمال الضفة الغربية. وتشير البيانات التي حصلت عليها "إسرائيل اليوم" إلى أنه منذ بداية العام، تم تنفيذ 132 هجوماً في الضفة الغربية، منها 111 عملية إطلاق نار، و 13 عملية طعن، و 6 عمليات دهس، وهجومان بالعبوات، في النصف الأول من العام، قُتل 28 "إسرائيليًا."

ومن بين "النجاحات" التي حققتها المنظومة الأمنية، وخاصة "الشاباك"، نذكر إحباط 362 هجومًا منذ بداية العام الجاري، منها أكثر من 300 عملية إطلاق نار وحوالي 30 عملية تفجير عبوة ناسفة، ومع ذلك تشير المعلومات الاستخباراتية إلى وجود تحذيرات "ساخنة" في كل لحظة، علاوة على ذلك، كما نعلم، تنجح بعض الهجمات حتى عندما لا يكون لدى أحد أي تحذير مسبق عنها. وتضاف هذه المعطيات الصعبة إلى التوترات الأمنية في الآونة الأخيرة، خاصة في شمال الضفة الغربية قي محيط جنين. وسُجلت الأسبوع الماضي محاولة لإطلاق صاروخين من المنطقة، على ما يبدو باتجاه مستوطنة "إسرائيلية"، لم تحتوِ الصواريخ على متفجرات، وسقطت على بُعد عشرات الأمتار فقط من منصة إطلاقها، لكن المنظومة الأمنية ذكرت أن العناصر المسلحة في الضفة الغربية كانت تحاول منذ فترة طويلة إنتاج صواريخ، وأن السبيل الوحيد لمنع هذا هو

القضاء على البنية التحتية. قبل أيام قليلة، قامت طائرة بدون طيار بمهاجمة وتصفية خلية مسلحة في منطقة جنين.

إن تسلسل هذه الأحداث، وضعف السلطة الفلسطينية، والضغط السياسي من اليمين، وإدراك أن موجة العمليات لن تهدأ من تلقاء نفسها، قد تدفع "إسرائيل" إلى عملية عسكرية في الضفة الغربية، أمس فقط جرت مناقشة أمنية في مكتب "نتنياهو" مع وزير الجيش "يوآف غالانت" ومسؤولين كبار آخرين. وكان على جدول الأعمال الوضع المتوتر في جنين. كما نشرنا في "إسرائيل اليوم" قبل أسابيع قليلة، الموضوع مطروح على مكتب "غالانت" منذ عدة أسابيع.

"الشاباك"، الذي يتعامل مع عشرات الإنذارات حول هجمات كل يوم، كرر في الأسابيع الأخيرة موقفه الثابت، والذي يعتبر أن العملية العسكرية في شمال الضفة أمرا لا مفر منه وحبذا لو كانت مبكرة، لأنه في الوقت الحالي من غير الواضح أن "الإرهاب" آخذ في التراجع – والطريقة لتقليل الخسائر "الإسرائيلية" هي جمع الأسلحة واعتقال المطلوبين.

من ناحية أخرى، لم تقدم قيادة "الجيش الإسرائيلي" جبهة موحدة حول هذا الموضوع في الأسابيع الأخيرة، ومن يتخذ القرار في نهاية المطاف في هذه القضايا هو المستوى السياسي – وخاصة رئيس الوزراء ووزير الجيش، الذين تعرضوا مؤخرًا لضغوط سياسية شديدة من اليمين، وفي الواقع من كبار الأعضاء في ائتلافهم، الذين يعكسون شعور جمهورهم الذين شعروا بأن أمن سكان المستوطنات قد تم إهماله.

هذا الشعور بالإحباط يترجم أحيانًا نحو أعمال انتقامية ضد الفلسطينيين وجنود "الجيش الإسرائيلي" وقادتهم الذين يخدمون في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المقارنات المتكررة لعملية "السور الواقي" تعبر عن عدم فهم للواقع.

اليوم، على عكس عام 2002، لا توجد بنى تحتية "إرهابية" منظمة من الحجم نفسه تعمل في الضفة الغربية، علاوة على ذلك، يدخل "الجيش الإسرائيلي" اليوم المنطقة "أ" دون أي مشكلة.

قد يبرر الوضع الأمني في المنطقة استخدام إجراءات أمنية مشددة، ولكن حتى الآن لا أحد في الجيش يتحدث عن احتلال كامل للمنطقة، ولكن بشكل أساسي عن عملية محددة المكان والزمان، في إطارها سيتم اعتقال مطلوبين وجمع الأسلحة. لست بحاجة لأن تكون خبيراً أمنياً لكي تفهم أنه إذا تم تنفيذ مثل هذه الخطوة بالفعل فسوف تركز على شمال الضفةالغربية، وخاصة على جنين أو نابلس ومحيطهما، حيث أصبحت هذه

المناطق جنة للمسلحين، في الأشهر الأخيرة، لم يكن هناك اقتحام واحد للقوات العسكرية إلى المنطقة دون تبادل إطلاق النار والاضطرابات، ومن المتوقع أيضًا أن تواجه عملية عسكرية هذا النوع من المقاومة.

ماذا ينتظرون؟"

وصل وزير الثقافة "الإسرائيلي" "ميكي زوهر" الأسبوع الماضي في جولة في شمالي الضفة. وقام بجولة في منطقة مستوطنة "حرميش"، حيث وقع الهجوم الخطير الذي قتل فيه مستوطن، وألمح إلى احتمال القيام بعملية قريبا، إن أي عمل يتخذه "الجيش الإسرائيلي" في المستقبل وقال أنا متأكد من أنه سيتم تنفيذه، سيتم تنفيذه بطريقة تفاجئ العدو.

* * *

ماكو: العدو يكشف عن الجيل القادم من أنظمة دفاعه

بقلم شاي ليفي

استغلت "الصناعات الأمنية الإسرائيلية" المعرض الجوي في العاصمة الفرنسية باريس الذي أغلق أبوابه هذا الأسبوع، كفرصة تجارية غير عادية لعرض أنظمة جديدة ومناقشة مفاهيم التشغيل العملياتي لأنظمة الدفاع بمشاركة 17 شركة كبيرة، في واحد من أكبر وأهم المعارض في العالم في مجالي الطيران والدفاع الجوي.

وكانت الحرب في أوكرانيا والتحديات المتوقعة "للجيش الإسرائيلي" ملموسة في المعرض، وقد عقد "الوفد الإسرائيلي" برئاسة وزير الجيش "يوآف جالانت" والمدير العام للوزارة االواء احتياط "إيال زامير"، عشرات اللقاءات خلال المعرض مع الوفود الدولية ووزراء الدفاع والمدراء العامين لوزارات الدفاع من جميع أنحاء العالم، وكان هدف وزارة الجيش تعزيز العلاقات الأمنية "لإسرائيل"، ومواصلة الاتجاه الإيجابي للصادرات الأمنية في عام 2022 التي وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث بلغت الصادرات 12.5 مليار دولار.

الجيل القادم من القبة الحديدية..

وقدمت شركة "رافائيل" في المعرض نمط القبة الحديدية "الشاملة": اليوم، تتكون بطارية القبة الحديدية من قاذفات ورادار) تم تصنيعه بواسطة قسم Elta في شركة الصناعات الجوية(، ومركز تحكم وقيادة، وأجزاء أخرى، الجيل القادم من القبة الحديدية، I-DOME، سيتم نصبه كله على شاحنة واحدة، مما سيسمح بالتشغيل السريع – وقبل كل شيء التنقل والنشر السريع للنظام أينما دعت الحاجة. وقدمت شركة "رافائيل" أيضًا صاروخ الجو-جو الجديد Sky Spear الجيل السادس، بمدى قصير إلى طويل جدًا يصل إلى

150 كم، والذي يتضمن من بين أمور أخرى قفزة كبيرة إلى الأمام في الحصانة ضد "الحرب الإلكترونية"، وتوضح الشركة المصنعة أنها ترى في الصواريخ من هذا النوع جزءا من نظام الدفاع الجوي، أي الرد على طائرات العدو، وأيضًا باعتبارها صواريخ اعتراضية لنظام دفاع جوي شامل ضد الطائرات بدون طيار والصواريخ المعادية.

مفهوم آخر مثير للاهتمام تم تقديمه في المعرض في باريس وهو مفهوم NMT لتشغيل قوات جمع المعلومات والإطلاق، والذي يتيح حماية مساحة معينة في ظروف تضاريس مختلفة (برية أو بحرية أو مناطق ساحلية). عمليًا الحديث يدور عن مركبتين رباعيتي الدفع على إحداهما يوجد طائرة أوربيتر الغير مأهولة والأخرى عليها صواريخSpike ، والتي تعمل معًا وتوفر لكل سرية حلاً لجمع المعلومات الاستخباراتية وإغلاق دائرة سريعة من النار بشكل مستقل.

النظام الذي سيتم إطلاقه من الطائرة – وحمايتها

وكشفت شركة Elbit Systems في المعرض عن حل مبتكر للكشف عن التهديدات في بيئة القتال يعرف باسم Nano SPEAR، وهو في الواقع نظام حرب إلكتروني يطلق من الطائرات عبر قاذف البالونات الحرارية، ويتمثل دوره كوسيلة دفاع ضد صواريخ الجو جو وصواريخ الأرض – جو الموجهة ضد الطائرات. كما قدمت Elbit طائرتها بدون طيار من عائلة"Hermes" ، وفي الوقت نفسه، أفادت الشركة بأنها فازت بعطاء لتزويد وزارة الجيش الرومانية بثلاث مجموعات من الطائرات المسيرة التكتيكية بقيمة تقارب 180 مليون دولار.

المزيد من مهام الطائرات بدون طيار ولفترة أطول

وكشفٌ آخر مثير للاهتمام هو من شركة إيروناوتيكس"Aeronautics" ، التي قدمت طائرة "Orbiter 5" بدون طيار، والتي تتمتع بقدرة البقاء لأكثر من 25 ساعة في الجو والقدرة على أداء عدة مهام في نفس الوقت، وذلك بفضل قدرتها على حمل وزن (حمولات مخصصة) يزيد عن 25 كجم منها كاميرتي توثيق في نفس الوقت وتنفيذ قدرات الذكاء الاصطناعي.

تمتلك الطائرة رادارًا مصغرًا متطورًا، والذي يتيح أيضًا تنفيذ المهام البحرية وتسمح سهولة التشغيل في الميدان بإطلاق العديد من طائرات الاوربيتر غير المأهولة في غضون بضع دقائق، وأداء مهام المراقبة والتعقب على مساحة كبيرة بشكل خاص. وبحسب المنشورات الاجنبية تخدم الأور بيتر في سلاح الجو "الإسرائيلي."

هذه وسيلة تتيح المجال الجوي نسبيا للقوات البرية، بحيث يمكنها تنفيذ العديد من المهام بشكل مستقل، دون الاعتماد على القوة الجوية، التي ستكون مشغولة بمهامها. يمكن حمل طائرة اوربيتر Orbiter 5 على مركبة وتشغيلها من أي مكان، بنفس القدر من الأهمية تعتبر تكلفة الاوربيتر منخفضة.

* * *

بمدى يصل لـ400 كيلومتر: تعرّف على الصاروخ الذي أطلق من سوريا على كيان العدو

أطلقت الدفاعات الجوية السورية، الليلة، صاروخًا مضادًا باتجاه طائرات العدو "الإسرائيلي"، التي شنّت غارات على مدن حمص وطرطوس، وتم العثور على بقايا صاروخ من طراز) سام-5 (S-200 / في بلدة رهط شمال النقب المحتل. وبحسب القناة الـ12 العبرية، فالصاروخ هو مضاد للطائرات من طراز) سام-5-S / (200، وأُطلق مرتين على طائرات العدو وسقط في داخل الكيان، وهو صاروخ قديم نسبيا، يبلغ مداه حوالي 400 كيلومتر بآلية تدمير ذاتي يتم تنشيطها على علو شاهق. وسمع انفجار قويّ في سماء رهط ناتج عن آلية التدمير الذاتي للصاروخ، والتي تكشف أنه لن يصيب الهدف، وينفجر في ذروة الطيران.

وفي فبراير 2022، وقع حادث مماثل، عندما انفجر صاروخ مضاد للطائرات أطلق من سوريا في الجو دون اعتراضه ودوت صفارات الإنذار في مستوطنات للعدو في شمال الضفة الغربية ووادي عارة. وفي نيسان/أبريل 2021 أيضا، أطلق صاروخ من سوريا وسقط في النقب. ويصنّف صاروخ) سام-5) (S-200 / يطلق عليه الناتو اسم (SA-5 ضمن منظومة الدفاع الجوي الروسية بعيدة المدى، والتي دخلت الخدمة في 1967، وتتصدى للأهداف متوسطة وعالية الارتفاع، وصممت بالأساس للدفاع عن مساحات واسعة من الأرض ضد المقاتلات المهاجمة والطائرات الاستراتيجية، وهي متوفرة لدى الجيش السوري. ويتمتع الصاروخ S-200 بمواصفات فنية عديدة، أهمها: طوله 10 أمتار، قطره 100سم مع معززات الدفع، و80 سم بدونها، ويحمل رأسًا متفجرًا بوزن 200 كغم، بهدف تدمير الطائرة المعادية بشكل كامل، ويمكنه الوصول لارتفاع 40 ألف قدم.

وحصل الجيش السوري على نسخة مطورة من هذا النوع من الصواريخ عام 1983، فيما تمتلك سوريا فوجين دفاعيين فيهما عدة أنواع من منظومات أس-200، منها ما هو موجود في الخدمة منذ عام 2010، و2012.

* * *

مسؤول أمني "إسرائيلي": العملية في جنين فاشلة واستعادة الردع ليس هدفًا

اعتبر مسؤول استخبارات العدو "أمان" سابقًا، اللواء "تامير هايمان"، أن العملية في جنين فاشلة بدون إطار سياسي يقنع المجتمع الدولي بجدواها. وفي سلسلة تغريدات على توتير كتب "هايمان" بأن العملية في جنين ليس "سور واقي 2"، وأقترح أيضًا التوقف عن استخدام عبارات مثل "عملية لاستعادة الردع" – استعادة الردع ليس هدفًا عمليًا لأنه غير قابل للقياس. وأكد أن الأهداف الصحيحة هي القضاء على "العدو" وضرب معامل المتفجرات والمسلحين، فجنين ليست عاصمة المقاومة لأن المقاومة ليست لها عاصمة، فهي موجودة في قلوب الناس ودوافعهم، الأمر لا يتعلق بنقطة واحدة إننا إذا قمنا بتفكيكها، فعندئذ نكون قد حللنا المشكلة.وأضاف "الواقع أكثر تعقيدًا، كما أن هذه ليست عملية ضد السلطة الفلسطينية لأنه من مصلحة "إسرائيل" الحفاظ على وجودها، على الرغم من التصريحات التحريضية من قبل بعض الأطراف، والسلطة الفلسطينية بكل عيوبها جزء من الحل وليست جزءا من المشكلة."

ووصف "هايمان" العملية في جنين بـ"التكتيكية" ولن تغير الواقع بمرور الوقت بدون بنية تحتية استراتيجية سياسية شاملة، ويمكن أن يؤدي العمل العسكري إلى إحباط الهجمات "الإرهابية" والمسلحين، مما يتيح واقعًا عملياتيا أفضل، لكن العمل السياسي وحده هو الذي يضمن الاستقرار على المدى الطويل.

واعتبر "هايمان" بأن المرحلة الأولى من العملية والتي بدأت بضربة جوية مفاجئة على ضوء استخبارات دقيقة سيحدد مسارها مستوى الاشتباك مع المسلحين في الميدان، وهذا لم يحدث بعد، والذي سيحدده هو أعداد الشهداء والضحايا في صفوف الفلسطينيين. واعتبر بأن المرحلة المهمة في هذه العملية يمكن أن تكون طويلة جدًا، وسيكون لدى "إسرائيل" الوقت لتقرير متى تكون، قد استنفدت أهدافها من العملية ومعرفة كيفية اتخاذ هذا القرار في الوقت المناسب قبل الوقوع في مشكلة.

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان سيتم تطبيق هذا الحدث على قطاع جنين أم أنه سيتم توسيعه، قال "هايمان" إن هذه مسألة فعلية مرتبطة لعدد الضحايا في صفوف الفلسطينيين، فوقوع عدد كبير جدا من الضحايا يمكن أن يشعل النار في ساحات أخرى أيضا، وفي مثل هذه الحالة، كما رأينا في الماضي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار إطلاق الصواريخ من غزة أو لبنان. وحذر "هايمان" بأنه على المستوى الاستراتيجي – لقد انقلبت الساعة الرملية للشرعية الدولية. طالما أنه عمل عسكري بحت دون إطار سياسي – سيكون الصبر الدولي أقصر.

السؤال هو، ما هو هدف "إسرائيل" السياسي؟ هل الأفضل تهيئة الظروف لعودة قوات الأمن الفلسطينية إلى شمال الضفة (وليس بواسطة الجيش الإسرائيلي) ولكن من خلال تهيئة الظروف) أو إزالة السلطة

الفلسطينية وتحمل المسؤولية بدلا و"إعادة السيطرة" الأمنية على الأرض إلى "إسرائيل"؟ طالما ظل هذا غامضًا وغير مقرر – فإن هذه العملية ستؤدي إلى تحسين أمني على المستوى التكتيكي، ولكن ليس من المؤكد أنها ستستمر لفترة طويلة.

* * *

معاريف : إيران .. فرع جنين

بقلم آفي يسسخروف

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

ثمة شك في أن عملية واسعة النطاق في جنين مثل هذه التي خرج إليها الجيش الإسرائيلي و"الشاباك"، الليلة، ستوفر استجابة حقيقية للمشكلة المتشكّلة في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، ربما تكون استجابة مؤقتة لا أكثر. تطهير بقعة ميدانية من "المخربين" يُمكن أن يصمد عدة أسابيع أو عدة أشهر في أفضل الأحوال، لكن دون هيئة حقيقية مثل السلطة الفلسطينية، والتي تتولى المسؤولية على المنطقة؛ فإن إسرائيل ستجد نفسها بعد مرور بضعة أسابيع في عملية عسكرية موسعة أخرى في المدينة.

هذه هي في الحقيقة المشكلة المركزية التي تكتسب زخمًا كل يوم، السلطة الفلسطينية لا تعمل على المستوى الأمني في هذه المناطق، إنها لا تستطيع أن تتحمل المسؤولية في هذه المرحلة، كما أنها لا تريد ذلك. لكن انعكاسات هذا الواقع تخلق مشكلة لا تقل حجمًا، فإيران تدخل إلى الفراغ ومعها وكلائها.

لم يعد هذا نمط التحرك الإيراني الذي عهدناه طول سنوات، والذي يكتفي بتمويل التنظيمات أو النشطاء. إيران تمول التنظيمات الفلسطينية بطريقة أو بأخرى منذ قيام الجهاد الإسلامي، ومن بعده حماس. عرفت طهران كيف تحشو هذه التنظيمات بكم كبير من المال، وأحيانًا دربت النشطاء لكي تعزز نشاطاتهم ضد إسرائيل.

لكن شيئًا ما تغير في الأشهر الأخيرة؛ طهران اتخذت قرارًا واضحًا بزيادة الضغط على إسرائيل، كردٍ ربما على سلسلة العمليات الإسرائيلية على الأراضي الإيرانية، وعلى العمليات الإسرائيلية في سوريا. استنتاج الإيرانيين هو أن تركيز الجهد على العمليات ضد إسرائيل فقط في الضفة الغربية وداخل إسرائيل هو ما يُمكن أن يوجِد تأثيرًا، أي إن عملية في الخارج ربما تخلق بعض العناوين الرئيسية لكنها لن تزعج الإسرائيليين مقارنة بالمزيد من العمليات "القريبة من البيت"؛ من هنا تأتي حقيقة قرار إيران بالخروج للهجوم.

منذ بضعة أشهر، نرى على الأرض مجهودًا إيرانيًا كبيرًا لتنفيذ عمليات في منطقة الضفة الغربية أو في إسرائيل بهدف قلقلة الاستقرار الأمني، ليس هناك جهة واحدة أو شخص بعينه مسؤول عن هذا المجهود. إذا كنا في الماضي شهدنا تدخل "جيش القدس" في الساحة الفلسطينية، فإن الحديث اليوم يدور عن الكثير من الخلايا الإيرانية، التي تنتسب إلى هيئات مختلفة لا تنسق فيما بينها، وفي بعض الأحيان ينافس بعضها البعض. يحولون الأموال، لكن عدا عن ذلك أيضًا فهم يحولون الوسائل القتالية إلى المنطقة، سواء الأسلحة الحديثة والبنادق والمسدسات أو حتى المواد المتفجرة والعلم والتقنيات.

أساليب التهريب معلومة ومعروفة، على الأغلب يهرب هؤلاء على الحدود بين إسرائيل ولبنان. مناطق مثل الغجر أو عرب العرامشة على الحدود، والتي كانت وما تزال عرضة لحدوث الكوارث من ناحية التهريب. يُمكن أن يتم ذلك من خلال مهرب مخدرات يخفي عبوة داخل شحنة مخدرات أو عمليات أكبر، حيث يتدخل مهربو سلاح أكبر بهذا الأمر. جبهة أخرى للتهريب، كما حدث مؤخرًا، كانت عبر الحدود مع الأردن، وسيما المثلث الحدودي بين الأردن وسوريا وإسرائيل، والمعنى أنه إذا ما حاول مشغل إيراني نقل السلاح أو الذخيرة من أيّ نوع عن طريق لبنان ففشل في ذلك، يُمكنه أن يحاول عبر سوريا، وإذا ما واجه التهريب مصاعب، فإنه سيحاول عبر الأردن على ما يبدو.

أحد المخاوف في إسرائيل، والتي تحاول الاستعداد لها حاليًا، هو أن يحاول المهربون (وسيما وكلاء إيران) أن يدخلوا الأسلحة إلى إسرائيل باستخدام المسيّرات، والمقصود أداة بسيطة نسبيًا، رخيصة، تستطيع أن تحمل اوزانًا محدودة لكنها تكفي لتحدث ضررًا. حالة العملية في مجدو كانت مختلفة، فالحديث كان يدور عن عملية تمت بمعرفة تامة من قِبل قادة حزب الله. في الحقيقة، ووفق التقدير الموجود، فإن أمين عام حزب الله حسن نصر الله، هو من صادق على العملية، التي كانت على ما يبدو تغييرًا في قواعد اللعب، لكن ليس من جانب نصر الله بالضرورة، فهو من يرى في نفسه أنه يفهم إسرائيل جيدًا، ولا يريد حقًا حربًا شاملة معها. افتراضه العملي كان أن مثل هذه العملية لن تؤدي بالضرورة إلى حرب شاملة، ولن تؤدي حتى إلى تصعيد محدود. حتى وإن وصل الطرفان إلى التصعيد، فسيكون من المُمكن إنهاؤه خلال بضعة أيام بسبب الصواريخ الدقيقة التي بحوزته، والتي يُمكنها أن تصيب بشكل دقيق الأهداف الإسرائيلية في جبهتها الداخلية.

إذا كان الأمر كذلك، فالسؤال هو لماذا كان على نصر الله الذي لا يريد بحاجة إلى هذه العملية؟ والجواب هو أن نصر الله - على ما يبدو - خنع للضغوطات الإيرانية وضغط خامنئي بـ"الدخول تحت المظلة"، أي المساعدة في مجهود إيران العام لضرب الأهداف داخل إسرائيل أو في الضفة الغربية. ما كان ما يرجوه نصر الله، وبما أن المنفذ الفلسطيني الذي أرسل للعملية في مجدو، ألا تنجح المخابرات الإسرائيلية في اكتشاف من يقف من وراء العملية. لقد أملوا في حزب الله أن ينجح المنفذ بالعودة راكبًا دراجة كهربائية إلى الحدود مع لبنان، ومن هناك يتسلل عائدًا. لكن من هنا فإن رهان نصر الله كان كبيرًا للغاية: العملية فشلت والمنفذ ألقي القبض

عليه وتم اكتشاف بصمات الحزب. وما تزال الأخبار المشجعة نسبيًا هي أنه ورغم نغمة حزب الله الأكثر حماسة ضد إسرائيل ورغم المناورات العسكرية التي تقوم بها قوة الرضوان بالقرب من الحدود؛ فإن الحزب لا يريد حربًا شاملة.

حتى قصة خيام حزب الله في الأراضي الإسرائيلية، يتضح أنها إخفاق تشغيلي، أي أن الحديث لا يدور عن نشاط مخطط من قِبل الحزب بمباركة نصر الله أو أحد رجاله؛ وإنما خطأ يحاول الطرفان الآن الفهم كيف يُمكن حله دون مواجهة عسكرية.

هكذا، فإن المحيط الفلسطيني القريب جدًا منا يتحول إلى ساحة اللعب المفضلة لدى إيران. طالما أنه ليس هناك سلطة فلسطينية عاملة تستطيع أن تسيطر على بقعة أرض مثل جنين أو نابلس، وطالما أن إسرائيل لا تريد العودة واحتلال بقع الأرض هذه وأن تتمركز هناك بشكل دائم؛ فإنه من المشكوك فيه أن يلوح في الأفق حل أمني لهذه المعضلة.

* * *

معاريف : في الجيش الإسرائيلي يستعدون للانتقام: هل ستكون للعملية في جنين انعكاسات خطيرة؟

بقلم تل ليف رام

إشارة بدء العملية في مخيم جنين أعطيت بعد الساعة الواحدة وعشر دقائق. في عملية مشتركة بين الجيش الإسرائيلي و"الشاباك"، هوجم من الجو مقر قيادة وغرفة العمليات الموحدة لجميع الفصائل الفلسطينية في مخيم اللاجئين الواقع في شمالي الضفة. شكل هذا التحرك، في الواقع، قلب المفاجأة لبدء العملية في المخيم، والتي كانت قد صودقت مبدئيًا قبل حوالي أسبوع ونصف من قِبل المستوى السياسي.

خلال الـ 24 ساعة الأخيرة، كان هناك تخوف من تسريب المعلومات حول نية الجيش الإسرائيلي الخروج في عملية في مخيم اللاجئين، غير أن العملية انطلقت من بين من أطلِقت بسببه إثر التقدير الإسرائيلي بأن الضربة الافتتاحية ستفاجئ التنظيمات الفلسطينية إلى حد كبير في المخيم، وستجعل من الصعب عليها في المراحل الأولى تنسيق القتال والاشراف والسيطرة على المسلحين داخل المخيم.

بعد ذلك مباشرة، بدأت قوات كبيرة من الجيش بالدخول بريًا من مشارف مخيمات اللاجئين، حيث هاجمت الطائرات في عدد من الحالات الأخرى بهدف مساعدة القوات المقاتلة على الأرض. في الجيش الإسرائيلي يقدرون بأن ستة من المقاومين على الأقل قتِلوا، وفي عدد من التقارير الواردة من جنين تظهر أعداد أكبر من ذلك.

حجم القوات والوحدات التي دخلت إلى جنين هو الأكبر منذ عملية "السور الواقي"، والجيش الإسرائيلي يقدر بأن تستمر هذه العملية ليوم أو يومين في مخيم اللاجئين، بخصائص الاجتياح وليس الاحتلال، لكنهم يستعدون لإمكانية أن ذلك ربما يتوسع ليشمل ساحات أخرى في الضفة الغربية، حيث يوجد في الجنوب حالة قصوى من التأهب، ويستعد الجيش الإسرائيلي لنشر موسع لبطاريات الدفاع الجوي في الجنوب أيضًا.

جهات أمنية قالت لـ "معاريف": خرجنا في عملية لإحباط "الإرهاب"، سيما في مخيم اللاجئين في جنين، وفي محيطه أيضًا. التنظيمات "الإرهابية" سيطرت على المخيم في الفترة الأخيرة، وحصنوه وحولوه إلى مخيم "إرهاب"؛ ولذلك فقد خرجنا للعملية الأكبر منذ عملية "السور الواقي" في مخيم اللاجئين، الذي تحول إلى مصدر ضجيج التصعيد الأمني في الفترة الأخيرة. وقت استغراق العملية يتحدد وفق إنجازاتها. وأضافت مصادر امنية أخرى أن العملية بدأت بمهاجمة البنى "الإرهابية" من الجو ومستمرة الآن بالعملية البرية المركزة أمام مهمات وأهداف حددت مسبقًا في المصادقات الخاصة بالخطة.

على ما يبدو، فقد كان هناك نقاش في المنظومة الأمنية في الـ 24 ساعة الأخيرة قبل الخروج إلى العملية: هل نؤجل أم نخرج كما هو مخطط إلى العملية؟ مع الخوف من تسريب المعلومات بسبب الثرثرة المبالغ فيها من جانبنا حول العملية التي توشك أن تنطلق، لكن تقرر في نهاية المطاف الاستمرار كما هو مخطط، بسبب هيمنة استخدام الطائرات في الضربة الافتتاحية التي أعِدت لضرب مركز قيادة وسيطرة التنظيمات "الإرهابية"، وبالتالي خلق عنصر المفاجأة التي لم يتوقعوها، والتي تجعل من الصعب عليهم إجراء الاتصالات داخل المخيم بعد ذلك الهجوم. بموازاة ذلك، وفق تقارير من جنين، أسقط الجيش الإسرائيلي نظام الكهرباء في المخيم وكذلك شبكة الهواتف الخلوية قد أعطِبت؛ الأمر الذي جعل من الصعب على المسلحين أن يتخاطبوا داخل المخيم.

إلى جانب التحركات في جنين، يُتوقع ان يضاعف الجيش الإسرائيلي تحصين الدفاعات في مفترقات الطرق في أنحاء الضفة الغربية، ضمن الاستعدادات لسعى التنظيمات الفلسطينية إلى الانتقام في مناطق أخرى من الضفة الغربية، حيث كانت حماس قد دعت جميع الفصائل الفلسطينية ليلة أمس إلى الخروج وتنفيذ عمليات انتقامية في جميع أنحاء الضفة. خلال العملية في جنين، ووفق التقارير، فقد تلقى نشطاء "الإرهاب" في المخيم المنشور التالي من طرف الجيش الإسرائيلي "المخيم محاصر، ألقِ سلاحك وسلم نفسك من أجل سلامتك وسلامة من حولك."

مسؤول سياسي قال لـ "معاريف": يراد من العملية ترميم الردع الإسرائيلي ووقف تحول مخيم اللاجئين في جنين إلى ملجأ وهدف محصن "للإرهاب". اتخاذ قرار الخروج للعملية تبلور بعد يوم القتال الذي وقع في جنين

بعد تفجير العبوة في مركبة "الفهد" من خلال الفهم أنه في حال لم نتحرك الآن فإن جنين ستصبح جنوب لبنان، وكل عملية لاعتقال مطلوبين ستحتاج إلى عملية خاصة من الجيش الإسرائيلي

* * *

هآرتس : الانقلاب الاستيطاني

بقلم رفيت هيخت

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

الجميع ينشغلون بقوانين الانقلاب النظامي والكثير من الخطط التي تسمى "تسوية من طرف واحد"، والانقلاب على طريقة السلامي من الطرف الثاني، لكن خطاب الاحتجاج نفسه تقريبا لا يتناول الانقلاب الذي حدث في السابق والذي يهدد بدرجة لا تقل عن القوانين المستقبلية لتحويل اسرائيل الى دولة تنزف من الداخلي ومجذومة من الخارج.

الانقلاب الاستيطاني الذي حدث منذ تشكيل الحكومة يغير ميزان القوة في الضفة الغربية. حركة دراماتيكية في منطقة اشكالية ومتفجرة من البداية.

في هذه الكنيست يتم تقديم طوفان من مشاريع القوانين الاستيطانية، من بينها مشروع تم تمريره بالقراءة الثالثة. ولكن الانقلاب الاستيطاني لم يكن يجب تمريره في الكنيست. هو أصبح يوجد على الارض، أو مثلما وصف ذلك مصدر في الجيش الاسرائيلي والمسؤول عن سياسة الجيش في الضفة: "الانقلاب النظامي حدث لدينا."

"بؤرة اعمال الشغب توجد في الاتفاقات الائتلافية التي فيها اعطى نتنياهو لسموتريتش السيطرة على الادارة المدنية في يهودا والسامرة. وبذلك فقد قام بتفكيك الجسم الذي كان يتكون من الجيش والشرطة والشباك والادارة المدنية، وحافظ منذ العام 1967 على الامن هناك"، قال لي في هذا الاسبوع رئيس الاركان السابق وعضو الكنيست الحالي غادي ايزنكوت. "عندما اعتبر غالنت "منقذ" بالنسبة لجهات اخرى في الحكومة، وسموتريتش يأمر بإزالة العقبات في حومش، وفي المقابل لا يخلون على الفور بؤر استيطانية غير قانونية، فانهم يفشلون الجيش الاسرائيلي الذي يقوم بدور السيد وملزم بتوفير الامن وتنفيذ القانون والنظام."

هذا ليس فقط الدعم الذي يمنحه بعض اعضاء الحكومة للمشاغبين اليهود في الضفة، حسب قول مصدر في الجيش. منذ العملية في عيلي فقد حدثت في الضفة 80 حادثة اجرامية قومية متطرفة من قبل اليهود. تأييد الحكومة يساهم كثيرا في الفوضى الامنية في اعقاب التصعيد في الاحتكاك وتفريق موارد الجيش، الذي الآن اضطر ايضا الى مواجهة الارهابيين اليهود. ولكن الانقلاب الاستيطاني ينبع بشكل كبير من الطريقة التي

ينظر فيها المستوطنون الى أنفسهم الآن بفضل الحكومة: اصحاب البيت في الضفة. في الحقيقة في جميع الدولة التفوق على القرارات التي لا تناسبهم.

يمكن رؤية التغيير الحاد ايضا في قضية معالجة البؤر الاستيطانية غير القانونية التي من اجل ضغوط ائتلافية تجد الحكومة صعوبة في اخلائها. مقابل ما سمي باللغة العسكرية "اقتحامات غضة" عولجت بسرعة من قبل الجيش بشكل عام على مستوى قائد اللواء أو قائد الفرقة. الآن غالنت مطلوب منه استخدام كل ثقله امام اعضاء حكومته من اجل اخلاء بؤر استيطانية، أي من اجل انفاذ القانون.

في حالة احدى البؤر، التي بشأنها قدم المستوطنون طلب للمحكمة من اجل اصدار أمر مؤقت يمنع اخلاءها، فان سموتريتش غضب لأن النيابة العامة تتجرأ في الاصل على تقديم رد الدولة بدون مصادقة الادارة المدنية التي يترأسها، وطلب من المستشارة القانونية سحب رد الدولة. مئات الآلاف يخرجون للتظاهر ضد قانون المستشارين القانونيين الذي يمكن السياسيين من العمل ضد الرأي القانوني الذي لا يناسبهم. ولكن في المنطقة الضبابية الاستيطانية فان هذا السد يوجد على شفا الانفجار.

إذا كانت سياسة سموتريتش والروح الداعمة للانقلاب الاستيطاني من اجل الامن العام وأمن المستوطنين بشكل خاص، فانه كان يمكن نسبة اليها بعض الدوافع العقلانية. مع ذلك، البيانات التي قدمها الجيش في هذا الاسبوع للجنة الخارجية والامن تظهر بأن هناك زيادة كبيرة في عدد عمليات إطلاق النار على طرق الضفة الغربية في الربع الاول من السنة الحالية مقارنة مع الفترة الموازية في العام الماضي. هذه السياسة سيئة لأمن الجميع. سموتريتش يأخذ الالهام هو واصدقاءه من مبدأ واحد وهو تحطيم روح المقاومة الفلسطينية من خلال الافعال والتطرف، ولا يوجد أي اختبار عقلاني ومنضبط للمنفعة هنا، لكن توجد فوضى خطيرة يمكن أن تتسبب في تدهور الضفة الى حرب يأجوج ومأجوج، التي فيها الجيش سيقف في الوسط وهو مشوش ومنقسم. إذا كان الامر هكذا فان هذا انقلاب حقيقي.

* * *

يديعوت: ماذا وراء العودة مجدداً للحديث عن تطوير الغاز في غزة؟

بقلم د. بيني شباينر د. عيلي راتيج

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في مطلع الأسبوع الماضي، صدر بيان عن ديوان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، جاء فيه: "في إطار الخطوات التي تجري بين دولة إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، ومع التشديد على تطوير الاقتصاد الفلسطيني والمحافظة على الاستقرار الأمني في المنطقة، تقرر الدفع قدماً بتطوير حقل الغاز مقابل شواطئ غزة". وشدد

البيان على أن الخطوات تضمن المحافظة على المصالح الأمنية والسياسية لإسرائيل. وعلى الرغم من أن محاولة جرت لاحقاً لتقديم ما يحدث على أنه تحرك بين السلطة ومصر فقط، لكن إسرائيل ستتدخل فيما يجري بشأن كل ما له علاقة بتطوير المجال البحري في غزة وكذلك "حماس."

يكشف البيان تغيراً سياسياً مهماً ليس بديهياً. تم اكتشاف حقل الغاز الغربي في غزة في سنة 1999، وهو مخزون صغير نسبياً، وبحسب الخبراء يحتوي على قرابة 30 مليار متر مكعب، ما يساوي عشرات مليارات الدولارات. والمقصود هو عُشر كمية الغاز الطبيعي الموجودة في حقل "تمار" (قرابة 280 مليار متر مكعب). ومع مرور السنوات تبين أن المنطقة تحتوي مخزونات محتملة أُخرى لم تُفحص بعد.

وفقاً لقواعد القانون الدولي فإن وثيقة المياه والاتفاقات السياسية التي وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية في التسعينيات تضمن للسلطة الفلسطينية السيادة على كل ما يتعلق بالتنقيب وبتطوير المخزونات الطبيعية الموجودة في البحر في قطاع غزة. لكن إسرائيل هي التي تسيطر عملياً على المجال البحري، حيث يوجد المخزون وأي أعمال فيه تتطلب موافقتها.

حاول جميع رؤساء الحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين الدفع قدماً بتطوير حقل الغاز وتنظيم طريقة استخدام الأرباح المتوقعة كي لا تُستخدم في "الإرهاب"، وإنما في تأمين رفاهية السكان. لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل أمام الواقع الأمني وتزعزع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وأيضا في ظل عدم اليقين الاقتصادي فيما يتعلق بالقطاع الخاص وحماسته لتطوير حقل صغير نسبياً في بيئة سياسية غير مستقرة. كما أن سيطرة "حماس" على غزة في سنة 2007 وجولات القتال مع إسرائيل جعلا تطوير المخزون أكثر تعقيداً، وبقي الغاز في بطن البحر.

هناك فرضيات متعددة بشأن السبب الذي دفع إسرائيل إلى القيام بهذه الانعطافة وعلى ماذا حصلت في المقابل. تتأرجح هذه التقديرات بين محاولة التخفيف من الغضب الأميركي المتوقع بعد قرار الحكومة الدفع قدماً بالبناء في المستوطنات، ومساعدة مصر على صوغ خطة هدنة بين مختلف الفصائل الفلسطينية في غزة، والدفع قدماً بالمفاوضات في موضوع الأسرى والمفقودين، واتفاق التطبيع مع السعودية، وتشجيع مشروع إقليمي لإقامة بنى تحتية جديدة للغاز مع تركيا. وهناك افتراض آخر هو أن مصر، التي ستستفيد من الغاز الطبيعي مقابل غزة، سترعى الاتفاق الجاري بلورته، لأنه من الناحية الاقتصادية لا مبرر لتطوير الحقل إذا جرى توجيه الغاز إلى أسواق السلطة وقطاع غزة فقط.

من دون تجاهل الفرضيات السابقة، يخيل إلينا أن أحد العوامل التي سمحت بهذه الانعطافة هو اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان الموقع في تشرين الأول 2022 بوساطة أميركية. إذ على الرغم من الانتقادات

القاسية التي وجهها أعضاء الحكومة الحالية للاتفاق، فإن سلسلة التفاهمات التي جرى التوصل إليها مع لبنان و"حزب الله" شكلت سابقة قانونية ودبلوماسية أيضا حيال غزة.

هناك ثلاث نقاط مهمة متشابهة بين الحالتين. أولاً، في الحالتين المقصود سكان بحاجة ماسة إلى مصادر كبيرة للدخل من أجل تحسين مستوى الحياة، وتعتقد إسرائيل أن هذا الأمر يساعد أيضاً في تحقيق الهدوء الأمني. ثانياً، في الحالتين يوجد مخزونات غاز محتملة أُخرى غير تلك التي شملها الاتفاق، والتقدير أن اتفاقاً سياسياً يشجع شركات الطاقة الأجنبية على استثمار مبالغ مالية كبيرة مطلوبة. ثالثاً، السابقة الأكثر أهمية أنه سواء في لبنان أو في قطاع غزة فإن السيطرة الفعلية هي في يدي تنظيمات "إرهابية" تخوض نضالاً شرساً ومستمراً ضد إسرائيل، ولا تعترف بوجودها، ما يجعل من الصعب إجراء مفاوضات. ومع ذلك وعلى الرغم من الخطاب العدائي، تحقق الاتفاق مع لبنان الذي يسمح بمحاولة حقيقية لتطوير المجال البحري اللبناني، ويشجع شركات الطاقة الأجنبية على التنقيب عن مخزونات جديدة.

ويبدو أنه بالاستناد إلى التجربة اللبنانية تطالب دول المنطقة، وخصوصاً مصر والولايات المتحدة، بالدفع قدماً باتفاق الغاز في غزة. والموافقة الإسرائيلية على تطوير مخزون الغاز لا يمكن تفسيرها بأي شيء آخر سوى استعداد إسرائيل للقيام بحوار ولو بصورة غير مباشرة مع "حماس."

وسواء أدى القرار الحالي إلى تطوير حقل الغاز في غزة أم لا، فلا شك في أن المجال البحري والموارد الكامنة فيه تخلق كثيراً من الفرص الدبلوماسية الجديدة بالنسبة إلى إسرائيل. وفي العقد الأخير تحولت إسرائيل دولة غاز عظمى إقليمية بفضل اكتشافات الغاز في (تمار ولفيتان، وكاريش والتنين)، والاكتشافات واعدة. إن امتلاك إسرائيل مخزونات غاز كبيرة وقوة بحرية فعّالة ينعكس على المنطقة كلها ويجعل إسرائيل نقطة ارتكاز مهمة في تطوير المجال والموارد في منطقة شرق البحر المتوسط، وربطها المحتمل بالقارة الأوروبية.

إن الاتفاقات بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل ومصر، وإسرائيل وقبرص، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وربما لاحقاً بين إسرائيل وتركيا، تبعث إلى المجتمع الدولي والقطاع الخاص برسالة من الاستقرار الإقليمي، وتجعل المنطقة منصة مريحة للصفقات التجارية العابرة للحدود بقيادة إسرائيل على الرغم من الصراعات السياسية والداخلية.

وكما ثبت في الحالة اللبنانية فإن المجال البحري يسمح بمرونة خلاقة من أجل بناء تفاهمات وتواصل بين الأطراف المتعادية التي من الصعب أن تتوصل إلى مثل هذه التفاهمات في مجال البر. ويبدو أن عدم وجود حدود مادية في البحر وبُعد المنطقة عن أعين الجمهور هما مفتاح الحلول المحتملة التي ربما ستنعكس مستقبلاً على اليابسة.

من الصعب التنبؤ إلى أي حد تنوي إسرائيل المضي قدماً في تطوير حقل غاز مارين وإلى أي حد ستسمح التوترات الداخلية بالتعامل بمرونة مع مطالب "حماس". ومع ذلك فإنها عملية ضرورية وإيقافها سيضر بمصالح جميع الأطراف في المنطقة. إن أكبر تحدٍ ستواجهه حكومة إسرائيل هو أن تشرح لجمهورها الحاجة إلى اتفاق يشبه في طبيعته الاتفاق الذي عارضته مع لبنان. الأيام كفيلة بأن تخبرنا إذا ما كانت الأطراف ستنجح هذه المرة في القيام بخطوة إضافية مثلما جرى مع لبنان، وتفتح أفقاً جديداً بكل ما له علاقة بالمجال البحري.

* * *

إسرائيل اليوم: فوضى برعاية الدولة ومؤسساتها

بقلم سارة هعتسني كوهن

أغمضوا أعينكم وتخيلوا بيت القاضية استر حايوت في حي ناعس وسط البلاد. تخيلوا انه في الساعة الخامسة والنصف فجرا تأتي حافلات منظمة، وينزل منها عشرات الأشخاص. ويمدون جدارا شائكا، ويغلقون مدخل الكراج. ويشعلون إطارات في الشارع، ويزعجون منطقة مأهولة.

كم من المعتقلين سيوجد في هذا الحدث؟ خلال كم من الوقت تأتي الشرطة؟ وأي صدمة سياسية وإعلامية ستكون؟ الحدث الذي وصفناه لم يحدث لدى الرئيسة حايوت، بل لدى وزير العدل، يريف لفين. بالضبط هكذا، بما في ذلك إحراق إطارات في حيه في موديعين. اعتقل ستة من مثيري الشغب فقط، والباقي اطلق سراحهم في ذلك المساء. تصمت المستشارة القانونية للحكومة مثل البحر الميت في وقت الخماسين، وقد تبخر حراس العتبة ولم يسجل أي صدمة سياسية في أوساط المعارضة، والاستديوهات نسبيا نائمة. حراس الديمقراطية الصامتون واصلوا حملة البلطجة التي بدأت قبل عدة شهور، حيث الذريعة الحالية للغضب هي البند المهمل جدا في الإصلاح – ذريعة المعقولية. يوجد في جعبتهم عدد من الذرائع، والآن جاءت "طريقة السلامي". يبدو أنه حتى إذا تنفس الوزير لفين الصعداء وتراجع فإنهم سيرون في ذلك خطرا فظيعا على الديمقراطية. إن التخلي عن الجمهور الواسع زاد كثيرا العجز القاسي والذي بدأ مؤخرا في تسمية نفسه بصورة هزلية ومرورا بصورة فوضوية "قوة كابلن". لو أن ايتسيك زرقا وزملاءه شكلوا "قوة ما"، لكانت الأرض اهتزت، وكذلك المعايير العامة، ولكن يوجد أشخاص مسموح لهم ذلك.

من المسموح لهم إغلاق الشوارع، والإحراق على شوارع أيالون، وإشعال إطارات في قلب حي سكني وإغلاق محلات باسلاك شائكة. من المسموح الإعلان عن احتجاج في مطار بن غوريون إلى درجة التشويش، ويقولون للمواطنين العاديين، انه "بالإمكان الوصول دون صعوبة في القطار. أجل بالقطار. وإلا فقد أكلتموها. لأنه

يوجد أشخاص مسموح لهم ذلك. لن يأتي احد ليطرق بابهم في الصباح ويأخذهم للتحقيق الذي من شأنه أن يمنع خرق قانون جماعي وتشويش حياة الآلاف. غالي بهرب ميارا تغط في نومها، والمواطنون يتم التخلي عنهم. هذا خرق للقانون وفوضى برعاية الدولة ومؤسساتها. في الجلسة التي عرضت، هذا الأسبوع، في الكنيست حول سياسة الشرطة بشأن إغلاق الشوارع طرح أنه بعد خمسة شهور من الاحتجاج والذي تضمن عددا لا يحصى من الإغلاقات، فإنه نقل للنيابة العامة فقط عن تعرض حياة إنسان للخطر في محور مواصلات. واحد ووحيد وخاص من بين مئات خارقي القانون، في هذا العالم. سياسيون وجنرالات متقاعدون يدعون إلى عصيان مدني وخرق القانون، وفقط بعد عاصفة تبدأ الشرطة بالفحص. وفي هذا العالم يغلقون شارع أيالون، ساعات وترسل الشرطة سيارات تنشر المياه العادمة على عدة عشرات من السكان الذين تظاهروا بسبب عيشهم في منطقة بساغوت.

بعد أعمال الشغب لدى لفين تطور نقاش على التويتر، حيث غرد احد الأعضاء: "كم كنا أغبياء لدى انفصالنا عن المنطقة". حينئذ ظهر رد يقول، "باعتباري كنت شرطيا حينئذ، لو كنتم قد تجرأتم على التصرف حتى بعشر هذا، لكنا سننتزع لكم الأيدي والأرجل وليس فقط اللحية". وكلنا نعرف أن هذا بالضبط هو ما كان سيحدث، لأنه يوجد أشخاص مسموح لهم، والمساواة أمام القانون وهم.

يتم التخلي عنا. من لا يمنع الفوضى التي تقودها قوة كابلن، فإنه سيتسبب بفوضى في الشوارع وحتى برد مضاد من شأنه أن يكون عديم التسامح مع الفوضى. ما هذه المأساة؟

* * *

هآرتس: اعتقال الإرهابيين اليهود وتقديمهم إلى المحكمة

بقلم عمانوئيل غروس

تحول السفر على الشوارع في "يهودا" و"السامرة" أمرا خطيرا. وفي الحقيقة يشتكي السكان اليهود من أنهم تحولوا أكثر فأكثر إلى "بط في ميدان الرماية". "الإرهاب" الفلسطيني شديد، ويتسبب لنا بخسائر كثيرة. الرد على الوضع الأمني يوجد في يد المستوى السياسي، الذي يجب عليه إيجاد التوازن الصحيح بين الوسائل التي لا تضر بالفلسطينيين وبين الوسائل التي يكون فيها ما من شأنه أن يعطي أمنا أكثر للسكان اليهود.

"الإرهاب" القاسي لا يبرر ما شاهدناه مؤخرا. فاليهود يخرجون إلى تنفيذ نشاطات عقابية أو انتقامية في القرى التي خرج منها "الإرهابيون"، بما في ذلك إحراق بيوت وممتلكات أشخاص غير مشاركين. مظاهر المذابح ضد الفلسطينيين الأبرياء أمر لا يغتفر، لكن سلطات القانون في "يهودا" و"السامرة" والمستوى السياسي أيضا لا يسارعون إلى اعتقال المشاغبين. الإدانات، التي تسمع من المستوى السياسي، ضئيلة، وتعطي الإشارة

للمشاغبين بأنه لا توجد أي نية للمس بهم.

أريد التأكيد على أن اليهود منفذي المذابح هم حفنة، ويبدو أنهم من الهوامش المتطرفة في أوساط سكان "يهودا" و"السامرة". غالبيتهم يسمون "شبيبة التلال"، وبعضهم لا يعيشون في المنطقة، بل وصلوا "للمساعدة" في تنفيذ أعمال الشغب من أماكن داخل إسرائيل.

المسؤول عما يحدث في "يهودا" و"السامرة" هو القائد العسكري، الذي حسب القانون الدولي هو صاحب السيادة، وهو الذي يجب عليه أن يحافظ على النظام والأمن. القائد العسكري في "يهودا" و"السامرة" هو قائد المنطقة الوسطى الذي يجب عليه تشغيل جهات الأمن والجيش والشرطة و"الشاباك" من اجل اعتقال المشاغبين وتقديمهم للمحاكمة. للأسف، توجد للقائد العسكري صلاحية إصدار أوامر تقييد تحظر على "شبيبة التلال" التواجد في "يهودا" و"السامرة". وإذا لم يخضعوا للأوامر فيمكن تقديمهم للمحاكمة أو إصدار أوامر اعتقال إدارية ضدهم، لأن أفعالهم تضر بالأمن في المنطقة.

مرة أخرى، يجب التأكيد على أن منع استمرار الإرهاب هو قبل كل شيء يقع على مسؤولية المستوى السياسي الذي يجب عليه إعطاء التعليمات لقائد المنطقة الوسطى حول الطرق التي يجب أن تقيد سكان المنطقة من اجل منع تجول "المخربين" بشكل حر في الشوارع القريبة للمستوطنات اليهودية. إضافة إلى ذلك يجب أن يكون تقييد حياة سكان المنطقة حذرا ومتزنا، وليس له أي صلة برد المشاغبين الذين يصنعون القانون بأنفسهم، ويعرضون حياة الناس والممتلكات للخطر.

الخطورة التي لا تقل عن ذلك تتمثل برد وزراء الحكومة على الأعمال "الإرهابية". مثلا، أحد الوزراء وصل إلى "عيلي" واقترح على "شبيبة التلال" الإسراع في توطين التلال المحيطة بدون صلاحية وبدون فحص لمن تعود الأراضي هناك. كل ما كان يعنيه هو تثبيت الحقائق على الأرض. الوزير، الذي يتصرف بهذا الشكل، يفقد، حسب رأيي، حقه في الجلوس في الحكومة، وكان من الجدير أن تفحص المستشارة القانونية للحكومة إذا كانت أقواله لا تعتبر مخالفة.

خرجت وزيرة أخرى في الحكومة أيضا بتصريح فظيع (بعد ذلك اعتذرت) في الرد على رئيس الأركان والمفتش العام للشرطة ورئيس "الشاباك" الذين قاموا بإدانة أعمال الشغب التي قام بها اليهود وسموها إرهابا قوميا متطرفا يهوديا. "من أنتم، هل أنتم قوة فاغنر؟"، هكذا انتقدتهم. ويجب ألا ننسى الوزير الذي اقترح "محو حوارة". وزراء يقفون ضد قوات الأمن ويحرضون لا يستحقون شغل مناصب وزراء. ولكن يجب عدم التوقع مسبقا من رئيس الحكومة الحالية اتخاذ إجراءات ضدهم.

الضرر الحاصل من أعمال الشغب مزدوج، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. فعلى الصعيد الوطني، تؤثر

الأقلية المتعصبة على صورة الأغلبية العادية وتضر بها. وعلى الصعيد الدولي يثير هذا بدرجة أكبر التشكك حول حقنا في العيش في "ارض إسرائيل."

* * *

هآرتس: بتزعمه للمتطرفين.. هل ينجح سموتريتش بكسر روح المقاومة الفلسطينية في الضفة؟

بقلم رفيت هيخت

ترجمة: صحيفة القدس العربي

الجميع ينشغلون بقوانين الانقلاب النظامي والكثير من الخطط التي تسمى "تسوية من طرف واحد"، والانقلاب على طريقة السلامي من الطرف الثاني، لكن خطاب الاحتجاج نفسه لا يتناول الانقلاب الذي حدث في السابق والذي يهدد بدرجة لا تقل عن القوانين المستقبلية لتحويل إسرائيل إلى دولة تنزف من الداخل ومنبوذة من الخارج. الانقلاب الاستيطاني الذي حدث منذ تشكيل الحكومة، يغير ميزان القوة في الضفة الغربية. حركة دراماتيكية في منطقة إشكالية ومتفجرة من البداية. ويتم في هذه الكنيست تقديم طوفان من مشاريع القوانين الاستيطانية، من بينها مشروع تم تمريره بالقراءة الثالثة. ولكن الانقلاب الاستيطاني لم يكن تمريره واجباً في الكنيست. لقد أصبح واقعاً، أو مثلما وصف ذلك مصدر في الجيش الإسرائيلي والمسؤول عن سياسة الجيش في الضفة: "الانقلاب النظامي حدث وانتهينا".

"بؤرة أعمال الشغب هي في الاتفاقات الائتلافية التي أعطى فيها نتنياهو لسموتريتش السيطرة على الإدارة المدنية في "يهودا والسامرة". وبذلك، فقد فكك الجسم الذي كان يتكون من الجيش والشرطة و"الشاباك "والإدارة المدنية، وحافظ منذ العام 1967 على الأمن هناك"، قال لي رئيس الأركان السابق وعضو الكنيست الحالي غادي آيزنكوت. "عندما اعتبر غالنت "منقذاً" بالنسبة لجهات أخرى في الحكومة، وسموتريتش يأمر بإزالة العقبات في "حومش"، وفي المقابل لا يخلون بؤراً استيطانية غير قانونية، فإنهم يفشلون الجيش الإسرائيلي الذي يقوم بدور السيد وملزم بتوفير الأمن وتنفيذ القانون والنظام".

ليس هذا فقط هو الدعم الذي يمنحه بعض أعضاء الحكومة للمشاغبين اليهود في الضفة، حسب قول مصدر في الجيش. منذ عملية "عيلي"، حدثت في الضفة 80 حادثة إجرامية قومية متطرفة من قبل اليهود. تأييد الحكومة يساهم كثيراً في الفوضى الأمنية عقب التصعيد في الاحتكاك وتفريق موارد الجيش، الذي اضطر الآن أيضاً لمواجهة الإرهابيين اليهود. ولكن الانقلاب الاستيطاني ينبع بشكل كبير من الطريقة التي ينظر

فيها المستوطنون إلى أنفسهم الآن بفضل الحكومة: أصحاب البيت في الضفة. وفي الحقيقة، التفافهم على القرارات التي لا تناسبهم في الدولة.

يمكن رؤية التغيير الحاد أيضاً في قضية معالجة البؤر الاستيطانية غير القانونية التي تجد الحكومة صعوبة في إخلائها بسبب ضغوط ائتلافية. مقابل ما سمي باللغة العسكرية "اقتحامات غضة"، عالجها الجيش بسرعة على مستوى قائد اللواء أو قائد الفرقة. الآن مطلوب من غالنت استخدام كل ثقله أمام أعضاء حكومته لإخلاء بؤر استيطانية، أي من أجل إنفاذ القانون.

في حالة إحدى البؤر، التي قدم المستوطنون بشأنها طلباً للمحكمة من أجل إصدار أمر مؤقت يمنع إخلاءها، فإن سموتريتش غضب لأن النيابة العامة تتجرأ في الأصل على تقديم رد الدولة بدون مصادقة الإدارة المدنية التي يترأسها، وطلب من المستشارة القانونية سحب رد الدولة. مئات الآلاف يخرجون للتظاهر ضد قانون المستشارين القانونيين الذي يمكن السياسيين من العمل ضد الرأي القانوني الذي لا يناسبهم. ولكن في المنطقة الضبابية الاستيطانية، فهذا سد يقف على شفا الانفجار.

إذا كانت سياسة سموتريتش والروح الداعمة للانقلاب الاستيطاني من أجل الأمن العام وأمن المستوطنين بشكل خاص، فيمكن نسبة بعض الدوافع العقلانية إليها. مع ذلك، البيانات التي قدمها الجيش هذا الأسبوع للجنة الخارجية والأمن تظهر بأن هناك زيادة كبيرة في عدد عمليات إطلاق النار على طرق الضفة الغربية في الربع الأول من السنة الحالية مقارنة مع الفترة الموازية في العام الماضي. هذه السياسة سيئة لأمن الجميع. يستلهم سموتريتش هو وأصدقاؤه من مبدأ واحد، وهو تحطيم روح المقاومة الفلسطينية من خلال الأفعال والتطرف، وليس هناك اختبار عقلاني ومنضبط للمنفعة، لكن ثمة فوضى خطيرة قد تتسبب في تدهور الضفة إلى حرب يأجوج ومأجوج، التي سيقف فيها الجيش في الوسط وهو مشوش ومنقسم. إذا كان الأمر هكذا فهذا انقلاب حقيقي.

* * *

إسرائيل اليوم : لحكومة إسرائيل: إلى متى سترخين الحبل لهؤلاء المتظاهرين الفوضويين؟

بقلم سارة هعتسني كوهن

أغمضوا أعينكم وتخيلوا بيت القاضية استر حايوت في حي "ناعس" وسط البلاد. تخيلوا أن تأتي حافلات منظمة في الساعة الخامسة والنصف فجراً، وينزل منها عشرات الأشخاص. ويمدون جداراً شائكاً، ويغلقون مدخل الكراج، ويشعلون إطارات على الشارع ويزعجون منطقة مأهولة.

كم من المعتقلين في هذا الحدث؟ متى تأتي الشرطة؟ وأي صدمة سياسية وإعلامية؟ الحدث الذي وصفناه لم يحدث لدى الرئيسة حايوت، بل لدى وزير العدل يريف لفين. بالضبط هكذا، بما في ذلك إحراق إطارات في حيه في "موديعين". لقد اعتقل ستة من مثيري الشغب الذين أطلق سراحهم في ذلك المساء. المستشارة القانونية للحكومة تصمت مثل البحر الميت، تبخر حراس العتبة ولم يسجل أي صدمة سياسية في أوساط المعارضة، أما الأستوديوهات فنائمة. واصل حراس الديمقراطية الصامتون حملة البلطجة التي بدأت قبل عدة شهور. حيث الذريعة الحالية للغضب هي البند المهمل في الإصلاح – ذريعة المعقولية. في جعبتهم عدد من الذرائع، والآن جاءت "طريقة السلامي". يبدو أن الوزير لفين إذا تنفس الصعداء وتراجع فسيرون في ذلك خطراً فظيعاً على الديمقراطية. إن التخلي عن الجمهور الواسع أزاد العجز القاسي الذي بدأ مؤخراً في تسمية نفسه بصورة هزلية ومروراً بصورة فوضوية "قوة كابلن". لو شكل ايتسيك زرقا وزملاؤه "قوة ما"، لاهتزت الأرض والمعايير العامة، غير أن هناك أشخاصاً مسموحاً لهم ذلك.

مسموح لهم إغلاق الشوارع، وإحراق الرماد على شوارع "ايالون"، وإشعال إطارات في قلب حي سكني وإغلاق محلات. مسموح الإعلان عن احتجاج في مطار بن غوريون إلى درجة التشويش، ويقولون للمواطنين العاديين إنه "بإمكانكم الوصول بالقطار دون صعوبة؛ أجل بالقطار. وإلا فقد "أكلتموها". لأن هناك أشخاصاً مسموحاً لهم ذلك، لن يأتي أحد ليطرق الباب صباحاً ويأخذهم للتحقيق الذي ربما يمنع خرق قانون جماعي وتشويش حياة الآلاف. غالي بهرب ميارا تغط في نومها، والمواطنون يتم التخلي عنهم. هذا خرق للقانون وفوضى برعاية الدولة ومؤسساتها. في الجلسة التي عرضت في الكنيست هذا الأسبوع عن سياسة الشرطة بشأن إغلاق الشوارع، طرح بأنه بعد خمسة أشهر من الاحتجاج الذي تضمن عدداً لا يحصى من الإغلاقات، فقد تم نقل للنيابة العامة تعرض حياة إنسان للخطر في محور مواصلات. واحد ووحيد وخاص من بين مئات خارقي القانون في هذا العالم، وسياسيون وجنرالات متقاعدون يدعون إلى عصيان مدني وخرق القانون، وبعد عاصفة تبدأ الشرطة بالفحص. وفي هذا العالم يغلقون شارع "ايالون" لساعات، وترسل الشرطة سيارات تنشر المياه العادمة على عدة عشرات من السكان الذين تظاهروا بسبب عيشهم في منطقة "بساغوت".

بعد أعمال الشغب، تطور لدى لفين نقاش على "تويتر"؛ حيث غرد أحد الأعضاء "كم كنا أغبياء لدى انفصالنا عن المنطقة". حينئذ ظهر رد يقول: "باعتباري كنت شرطياً حينئذ، لو أنكم تجرأتم على التصرف حتى بعشر هذا، لانتزعنا أيديكم وأرجلكم، ولما اكتفينا اللحية". وكلنا نعرف أن هذا هو ما كان سيحدث. ويتم التخلي عنا. من لا يمنع الفوضى التي تقودها قوة "كابلن"، فإنه سيسبب فوضى في الشوارع وحتى إلى رد مضاد ربما يكون عديم التسامح مع الفوضى. ما هذه المأساة؟

* * *

هآرتس: الدفاع عن النفس في شرع إسرائيل.. حق للمستوطنين ومحرم على الفلسطينيين

بقلم يهودا بلغوفيتش

"نحو 200 مستوطن، بعضهم مسلحون، أشعلوا النار في البيوت والسيارات في قرية ترمسعيا الفلسطينية. قدر جهاز الأمن أن نحو 15 بيتاً تضرر بسبب الحرائق ورشق الحجارة، و30 سيارة تقريباً تم إحراقها. قال سكان القرية للصحيفة بأن الجيش لم يفعل أي شيء لوقف أعمال العنف، وأنه لم يدخل إلى القرية إلا بعد مغادرة المستوطنين"، كتبت هاجر شيزاف وجاكي خوري في "هآرتس" في 6/22. "لم تقدم الدولة أي شخص للمحاكمة من المتورطين في أعمال الشغب في حوارة في شباط الماضي، التي تم فيها إحراق بيوت والإضرار بمحلات تجارية في القرية. أثناء أعمال الشغب، أطلقت النار وقتلت سماح أقطش، لكن لم يتم التحقيق مع أحد بتهمة التسبب بموتها"، (كتبت شيزاف في "هآرتس" في 6/28).

"كيف يحدث أن يقف الجنود عاجزين أمام الإرهابيين اليهودي ولا يمنعون المذابح ضد الفلسطينيين"، كتبت وتساءلت فريدة فيشني ("هآرتس"، 6/28). متى سينفجر وعاء الضغط هذا؟ هل سيتفاجأ أحد إذا دافع الفلسطينيون عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم من اعتداءات قادمة سينفذها المستوطنون ضد بيوت السكان الفلسطينيين، وماذا لو كان دفاعهم بالرصاص الحي؟ هل سيتفاجأ أحد بمجيء الجيش الإسرائيلي فوراً للتشخيص والاعتقال (أو قتل) الذين تجرأوا على الدفاع عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم؟

هل تذكرون شاي درومي، الذي تم تقديمه للمحاكمة في العام 2007 بسبب المس بأحد المعتدين الذي توفي متأثراً بجروحه، ولكن تمت تبرئته في النهاية من هذه التهمة، لأن المحكمة قررت أنه حاول الدفاع عن نفسه وعن ممتلكاته. لذلك، اعتبر سلوكه دفاعاً عن النفس. في أعقاب قضية درومي، قامت الكنيست بتعديل القانون، وأضافت البند 34 إلى قانون العقوبات الذي ينص على أنه "لن يتحمل أي شخص المسؤولية الجنائية عن أفعال كان يجب القيام بها بصورة فورية لصد من انقض أو دخل إلى بيته أو محله التجاري أو

مزرعته التي يحيطها سور أو ما شابه، بنية ارتكاب مخالفة. أو من يحاول الانقضاض والدخول كما قلنا". هل سيصمد هذا القانون أيضاً وسيكون متاحاً للفلسطيني الذي سيحاول الدفاع عن بيته من إشعال النار فيه؟ الجواب واضح.

المستوطنون قبل لحظة من انفجار وعاء الضغط عليهم لم يبق لهم سوى القول: لقد حذرناكم.

* * *

هآرتس: معالجة الجريمة بـ"الاعتقال الإداري".. الوسط العربي في إسرائيل: أتوا بالكحل فأعموها

بقلم رولا داود

علموني أن أصمت وألا أتحدث عن السياسة. جدي أنهى النقاشات على وجبات العيد، وأمي تتصل بي الآن وتطلب مني إزالة منشورات في "فيسبوك" تنتقد الحكومة. أنا وأخوتي، مثل كل أبناء جيلي، تربينا في الوعي بأننا مواطنون من الدرجة "ب". وأي صوت للاحتجاج نسمعه قد يضر بنا. علينا عدم اتهام أبناء الأجيال السابقة لأنه لا يمكن إخفاء الخوف الذي أصابهم عندما تظاهر أصدقاؤهم ونظموا مظاهرات سياسية واعتقلوا في الليلة نفسها في فترة الحكم العسكري.

العيش في تلك الفترة ترك الندب على جدي وجدتي، وأثر على والدي. الآن بعد 100 قتيل في نصف سنة، ها هي الحكومة تحاول إعادة الاضطهاد السياسي إلى روتين الحياة. الأحد، يتوقع أن تصادق اللجنة الوزارية للتشريع على اقتراح قانون لعضو الكنيست تسفيكا فوغل، يسمح بالاعتقالات الإدارية. تخوفات جدي وجدتي وأبي وأمي ستتحقق. فمثلما كانت الحال في السابق، كانت الاعتقالات والتصفية السياسية من نصيب كل من يطالب بالعيش في دولة فيها مساواة في الحقوق.

يمكن اعتقال شخص إداريًا بدون لائحة اتهام ودون القدرة على النضال على براءته في إجراءات قانونية. هكذا تستطيع الحكومة سلب حريتنا فقط لأننا تظاهرنا ضدها لأنها تنصلت من المئة قتيل في مجتمعنا، يمكن لجهات الأمن استخدام الضغط على الأبرياء الذين لا يعرفون كيف تجري الإجراءات القضائية بدون قدرة على التشاور مع جهات قضائية. عندما نشاهد أصدقاءنا يعتقلون بدون سبب، من اليسار واليمين، سيزداد عدم ثقتنا بالمؤسسة.

لو أرادت الحكومة استئصال الجريمة لزار وزير الأمن اليهودي، ولو لمرة واحدة، قسم إحباط الجريمة في المجتمع العربي، لكن إيتمار بن غفير هذا لم يكلف نفسه عناء فعله. ليس للحكومة أي نية للنضال من أجل

حياتنا. بالنسبة لها، يجب علينا مواصلة النزف في الشوارع، الأساس هو ألا نعارض الحكم، حيث لدى قوات الأمن الوسائل لاعتقال جهات تعرض سلامة المواطنين للخطر. نرى ذلك في الاعتقالات الوقائية لليهود الذين يعرضون للخطر الذين يسيرون في مظاهرات الفخار للمثليين في القدس والاعتقالات الوقائية للفلسطينيين المشبوهين بالتعاون مع تنظيمات إرهابية.

بدلاً من مطاردتنا، يجب على الشرطة تغيير أسلوبها تجاه المواطنين العرب في إسرائيل. رجال الشرطة هم الآن سبب خوف. فكل عربي يرى رجل شرطة في الشارع فإنه قبل أي شيء آخر يخاف من الاعتقال العبثي ومن التفتيش بدون سبب أو من استخدام العنف الزائد. من جهة أخرى، نعرف جميعاً أننا حين نتصل بالرقم 100 ونبلغ عن جريمة، سيمر وقت طويل إلى أن تصل سيارة الشرطة. جميعنا نعرف عن عمليات القتل التي لا يحققون فيها وبحق ولا يحلون لغزها. جميعنا نعرف أنه عندما يتعلق الأمر بالجرائم ضدنا، فلا يتم تقديم أي لوائح اتهام تقريباً. باختصار، عندما نكون بحاجة وبحق للشرطة لا تكون هناك. ولتغيير هذا الوضع، على الشرطة الدفع قدماً ببناء الثقة في أوساط العرب، مثل إقامة مراكز للشرطة تطلب من الجمهور الدخول إليها وتقديم الشكاوى، وليس مراكز بنيت مثل القلعة العسكرية المحصنة. هي يمكنها إعطاء الأولوية للتحقيق في عمليات القتل والقيام بعمليات لجمع السلاح بدون تقديم لوائح اتهام وتقليص وقت الرد على الشكاوى التي يتم تقديمها في مركز الشرطة. للأسف، هي لا تعرف الآن سوى منظومتين للتشغيل عندما يتعلق الأمر بنا، وهما: أعمال عنيفة، أو غض النظر.

"الشاباك" والاعتقالات الإدارية لن تسكتنا ولن تسكت رغبتنا في العيش في دولة ديمقراطية تكون لنا مساواة في الحقوق. رغم الخطوات التي تنوي الحكومة دفعها قدماً، سنستمر في النضال من أجل حياتنا والمساواة في ميزانية التعليم والصحة والرفاه، ومن أجل رخص البناء والسكن، أيضاً من أجل الأمن. نحن مواطنون بالضبط مثل اليهود، ولا نحتاج إلى الاعتقالات الإدارية من أجل اجتثاث العنف. نحن بحاجة إلى شرطة قوية تقوم بعملها مثلما كانت الحال هنا في التسعينيات من أجل اليهود، شرطة تعمل من أجل اجتثاث الجريمة، وأكثر من ذلك، نحن بحاجة إلى سياسيين يعتبروننا مواطنين متساوين ويؤمنون بأن حياتنا ليست مشاعاً.

* * *

"تنوع الدعم".. تحذير إسرائيلي من تطبيق النموذج السعودي مع الصين

ترجمة: عدنان أبو عامر. عربي21

في الوقت الذي يتعثر فيه مسار العلاقة الإسرائيلية الأمريكية، تزداد التحذيرات الموجهة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بألا يدير ظهره للرئيس جو بايدن والتوجه نحو الصين وفق نموذج "تنوع الدعم" السعودي، لأنه قد يلحق ضررا هائلا بدولة الاحتلال، ولأن الوضع مختلف بين الرياض وتل أبيب، صحيح أن نتنياهو يريد استعادة مكانة "الزعيم القوي"، لكن البيت الأبيض لا يزال المكان الوحيد الذي يمكن أن يروج لمصالحه.
ويتزامن التوتر الإسرائيلي الأمريكي مع دعوة بايدن للرئيس يتسحاق هرتسوغ لزيارة واشنطن، لكن دعوة نتنياهو لا تزال خجولة، وعلى هذه الخلفية أعلنت مصادر سياسية رفيعة أن نتنياهو يعتزم زيارة الصين، في إشارة لإدارة بايدن بأن لديه بدائل سياسية إضافية، في محاكاة واضحة لسياسة "تنويع الركائز "السعودية، التي تقترب من الصين، حين استضافت زيارة كبيرة لرئيسها مقارنة بزيارة متواضعة لبايدن، ووقعا لاحقًا اتفاقية مع إيران برعاية الصين، تمنحها مكانة لاعب ووسيط استراتيجي جديد في الشرق الأوسط.

عاموس يادلين، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، ذكر أن "التوجه السعودي نحو الصين يأتي للضغط على الولايات المتحدة لتغيير نهجها تجاهها، والاستجابة لمطالبها، لكن محاولة نتنياهو تقليد نهج ابن سلمان إزاء بايدن سيضر بالمصلحة الإسرائيلية، وليس دفعها للأمام، خاصة في ظل حكومتها الفاشلة، ما يعني أن المصالح العميقة للدولة ستتضرر بشكل خطير، فإسرائيل ليست السعودية، ولا تتلقى مساعدات عسكرية سنوية بالمليارات من الولايات المتحدة، ولا تعتمد على الفيتو بمجلس الأمن الدولي، ولا تحوز الدعم لأي مبادرة ضدها، كما إسرائيل، على الساحة الدولية، ولا تعتمد على الضمانات المالية، ولا تحصل على أفضل أسلحتها." وأضاف في مقال نشره موقع" ويللا "العبري، أنه "رغم توتر الحكومة الإسرائيلية الحالية والديمقراطيين، لكن نتنياهو يحتاج إدارة بايدن لتعزيز حكومته، لتحقيق هدفين استراتيجيين: أولهما منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وثانيهما إضافة السعودية لدائرة التطبيع، مع أن العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل مباشر تعكس قوة الردع الإسرائيلي ضد إيران وحزب الله في حالة نشوب صراع عسكري في الشمال أو مع إيران، وسيكون الدعم الأمريكي لإسرائيل حاسمًا بالنسبة لها: عسكريًا وأمنيًا وسياسيًا."
وأشار إلى أن "السعودية قوة رائدة في العالم الإسلامي والعربي، لذلك عملت إيران على الترويج لاتفاق لتيسير العلاقات معها، كي يسهل عليها استعادة علاقاتها مع دول العالم العربي، وربما تجتذب الاستثمارات، لأن ولي العهد السعودي ذو رؤية تسعى لوضع المملكة في موقع قوة ذات علاقات اقتصادية قوية في جميع أنحاء العالم، بالتزامن مع وصول علاقتها بإدارة بايدن والكونغرس لنقطة منخفضة بعد مقتل الصحفي خاشقجي، وإشارة بايدن العلنية للمملكة بأنها "دولة مجذومة."
وأكد أنه "رغم جهود بايدن في إصلاح العلاقات مع المملكة خلال زيارته في 2022، لكنها شهدت تدهورا بعد تجاهل طلبه، وخفضت إنتاج النفط، ورفعت الأسعار، وهي خطوة يُنظر إليها بأنها محاولة للتأثير على

انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، لكن ما نجح للسعودية لن ينجح مع إسرائيل، فالصين تصوت بانتظام ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، وهي داعم تقليدي للمواقف العربية والفلسطينية، وتعترف بفلسطين كدولة، وتحتضن المواقف الفلسطينية لدولة داخل حدود 1967 مع القدس عاصمة لها، ولها شراكة استراتيجية مع إيران، وفي نفس الوقت مع السعودية، ولا تحافظ على الأمن والتعاون الاستخباراتي والعملياتي كما تحتفظ إسرائيل بالولايات المتحدة." وأوضح أن "العلاقة بين إسرائيل والصين تقوم أساسا على العلاقات التجارية والاقتصادية، لكن محاولة إسرائيل اللعب بالورقة الصينية أمر خطير، وقد يعرض للخطر العلاقات مع رئيس ديمقراطي يتعاطف مع إسرائيل، وملتزم بأمنها، لأن المنافسة مع الصين قضية حساسة وحاسمة في السياسة الخارجية الأمريكية، لكلا الحزبين: الديمقراطي والجمهوري."

وختم بالقول إن "نتنياهو يمتلك أوراقًا أقوى بكثير لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة لمسارها الصحيح، أولها الوقوف بوضوح مع الغرب في حرب أوكرانيا، وتوسيع المساعدة العسكرية لها بحصولها على أسلحة دفاعية، وثانيها تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في التقنيات الحساسة، وترسيخ إسرائيل كشريك تقني رائد للحفاظ على التفوق التكنولوجي الأمريكي، وثالثها وضع حدود لتحالفه اليميني الحاكم، ورابعها خوض مسار التطبيع مع السعودية، لردع إيران، واستغلال امتيازات إسرائيل في مجال التكنولوجيا والابتكار، ورابعها العضوية في نادي الدول الحرة الذي يمر عبر واشنطن، وليس بكين."

من الواضح أن زيارة نتنياهو المزمعة إلى الصين تضع "إصبعًا في عين" إدارة بايدن، التي ستنظر إليها بأنها استفزاز، وتلحق الضرر بجميع الأهداف الاستراتيجية، فيما سيفعل نتنياهو الشيء الصحيح إذا فتح الباب لواشنطن، وليس اللعب بالنار مع مصلحة أمريكية عميقة، من خلال التخلي عن الانقلاب القانوني، وكبح العناصر المسيحانية في حكومته، لأنها ستقود نحو سحق السلطة الفلسطينية، والسيطرة الكاملة على جيش الاحتلال، وجرّه إلى "الوحل الفلسطيني" الذي يعيق اندماج دولة الاحتلال في المنطقة، ويضر بمكانتها الدولية، وبعلاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا.

* * *

مسؤولون سابقون في الشاباك يتهمون نتنياهو بـ"الكذب والترويج لنظرية المؤامرة"

ترجمة: محمود مجادلة . موقع عرب48

الشاباك يتهم نتنياهو بالترويج لأكاذيب ونشر "نظرية المؤامرة" حول تورط الشاباك باغتيال رابين؛ وطالبوه بالتراجع عما أورده في كتابه "بيبي ، قصة حياتي"، والاعتراف بـ"ارتكابه خطأ."

اتهم مئات العناصر السابقين في جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء الأحد، بالترويج لـ"نظرية المؤامرة" التي انتشرت عقب اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية

الأسبق، يتسحاق رابين، في كتاب صدر مؤخرا حول سيرته الذاتية، ودعم الفرضية التي تشير إلى أن الشاباك يتحمل مسؤولية تحريض عناصر يمينية متطرفة، الأمر الذي مهّد لاغتيال رابين. جاء ذلك في رسالة شديدة اللهجة بعث بها المئات من أعضاء الشاباك السابقين، بما في ذلك خمسة رؤساء سابقين للجهاز، لنتنياهو، الذي أشار في في كتابه "بيبي ، قصة حياتي"، إلى مظاهرة جرت قبل شهر من مقتل رابين، حيث وزعت منشورات تحمل صورة رابين في زي ضابط في قوات الأمن النازية الخاصة") إس إس.("SS - " وفي أكثر من موقع في الكتاب، روّج نتنياهو للفرضيات التي تتهم الشاباك بالتورط في اغتيال رابين، وعلى حد تعبير القناة 12 "صب نتنياهو قدرًا كبيرًا من الوقود على نظرية المؤامرة."

وحول العميل السابق في الشاباك، أفيشاي رفيف، الملقب بـ"شمبانيا"، قال نتنياهو في كتابه إنه "تم تكليفه بتحريض المتظاهرين من اليمين الديني على التطرف السياسي... لتمكين الشاباك من التعرف على المتطرفين العنيفين"، وتابع "يا لها

من عبثية؛ اتهمت بالتحريض ضد رئيس حكومة من خلال ملصق محلي الصنع طبعه الشاباك التابع لرئيس الحكومة."

وفي مواجهة هذه المزاعم من قبل نتنياهو، بعث مسؤولو الشاباك رسالة شديدة اللهجة إلى نتنياهو، موقعة من المئات من أعضاء الشاباك السابقين، بما في ذلك رؤساء الجهاز: يعقوب بيري، ويورام كوهين، يوفال ديسكين، نداف أرغمان وعامي أيالون.

واعتبر مسؤولو الشاباك أن مزاعم نتنياهو المنشورة في كتابه "تقوض شرعية الشاباك وتشوه التاريخ"، وطالبوه بالتراجع عن "التصريحات الكاذبة"، وجاء في الرسالة أنه "لقد اتهمت الشاباك بتوجيه العميل رفيف عن علم وعن قصد لتحريض جمهور ضد آخر." وتابعوا "لقد ذكرت أن الشاباك طبع ملصق رابين بزي القوات النازية الخاصة وأرسله إلى رفيف لتوزيعه بهدف إلحاق الضرر بالمعسكر اليميني. أنت لست مواطنا عاديا، أنت رئيس حكومة إسرائيل. إن قرارك بنشر مثل هذا الكذب يشجع على نظريات المؤامرة الوهمية ويضر بشرعية الجهاز."

واعتبر الضابط السابق في جهاز الشاباك، دفير كريف، والذي شغل منصب منسق المخابرات في الشاباك في فترة اغتيال رابين، أن مزاعم نتنياهو حول طباعة الشاباك لملصق لرابين بالزي الأمن النازي الخاص "لا يوجد لها أساس من الصحة"، وأضاف أن "الشخص الذي أعد هذا الإعلان شاب اسمه ش. وقد تم التحقيق معه في هذه الحالة، واعترف بذلك وأدين."

وأضافت الرسالة الموقعة باسم 339 مسؤولا سابقا في الجهاز أنه "لقد ظللنا صامتين لمدة 28 عامًا ولن نصمت بعد الآن. يجب أن يتراجع نتنياهو عن هذه الكلمات ويقول: 'كنت مخطئا.'"

وكانت محكمة الصلح في القدس قد برّأت ساحة عميل الشاباك المكنى "شمبانيا" من تهمة إخفاء معلومات تتعلق بمخطط اغتيال رابين. وكان الادعاء قد ادعى بأن رفيف فهم عندما سمع القاتل يغئال عمير وهو يتحدث عن نيته قتل رابين، أن المقصود نوايا جدية، لكنه قرر عدم التبليغ عن ذلك. وكان "شمبانيا" - رفيف - قد كشف أنه رش على الجدران رسمة غرافيتي كتب فيها "رابين خائن" بعلم مسؤوليه في الجهاز، لكنه نفى أن يكون الجهاز مسؤولا عن طباعة الإعلانات واللافتات التي حملت صورة رابين بالزي الرسمي للأمن النازي الخاص، أو نشر شعارات من هذا القبيل في احتجاجات اليمين المتطرف.

* * *

بن غفير يدرس تعيين ضابط متطرف مفتشا عاما للشرطة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يدرس وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، ترشيح الضابط في الجيش الإسرائيلي برتبة عميد، عوفِر فينتر، الذي اشتهر بمواقفه الغيبية والعنصرية المتطرفة، لمنصب المفتش العام للشرطة، وفق ما نقلت صحيفة "هآرتس" اليوم، الإثنين، عن مصادر في جهاز الأمن.

وقالت المصادر ذاتها إن اسم فينتر طُلاح أيضا كمرشح لقيادة "الحرس القومي" والذي يسعى بن غفير إلى إقامته، ويوصف بأنه "ميليشيا خاصة" لبن غفير. ولفتت الصحيفة إلى أنه ليس لدى فينتر أي خبرة في محاربة الجريمة، ولم يتلق توجها من بن غفير ولم يلتقيا حول موضوع التعيين المحتمل. وتنتهي ولاية المفتش العام الحالي للشرطة، يعقوب شبتاي، مطلع العام المقبل، ويتوقع أن يعلن بن غفير عن المرشح للمنصب في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وكان فينتر مرشحا للترقية إلى رتبة لواء مرتين، لكن تم رفض ترقيته. وهو ينتظر في هذه الأثناء ترقيته إلى رتبة لواء من خلال تعيينه سكرتيرا عسكريا لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. إلا أن مصادر عسكرية أفادت بأنه لم يتوجد أحد إليه بهذا الخصوص، وفقا للصحيفة. وقبيل تجنيده للجيش، تخرج فينتر من الكلية العسكرية في مستوطنة "عيلي" للمجندين من الصهيونية الدينية الاستيطانية. وتولى فينتر قيادة الفرقة العسكرية 98، المعروفة باسم "فيلق النار"، وتضم قوات احتياط في لواء المظليين والكوماندوز.

وبرز اسم فينتر، كقائد للواء "غفعاتي" خلال العدوان على غزة في العام 2014، عندما كتب في رسالة لضباط لوائه أن "رجاء أيها الرب إله إسرائيل، كُن عونا لنا، بذهابنا إلى القتال من أجل شعبك إسرائيل ضد عدو يكره اسمك. واختارنا التاريخ كي نكون رأس الحربة في القتال ضد العدو الإرهابي الغزيّ."

ووبخ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، أفيف كوخافي، في حزيران/يونيو 2021، فينتر في أعقاب محادثة أجراها الأخير مع عضو الكنيست في حينه، نفتالي بينيت، من دون إذن قادته في الجيش. إلا أن ماضيه وأفكاره العنصرية لم تمنع حصول فينتر على أوسمة عسكرية.

ويدرس بن غفير تعيين ضباط متطرفين آخرين في الجيش الإسرائيلي في مناصب رفيعة في الشرطة، على خلفية خيبة أمله من ضباط في الشرطة لم يتعاونوا مع قراراته، خاصة المتعلقة بقمع المتظاهرين ضد خطة إضعاف جهاز القضاء. والتقى بن غفير مع قائد لواء جبل الشيخ، أفينوعام إمونا، واقترح عليه الانضمام إلى الشرطة، وتولي قيادة "الحرس القومي". وفي أعقاب ذلك تعرض إمونا للتوبيخ من الجيش. وبعد لقائه مع بن غفير، وفقا للصحيفة، التقى إمونا مع شبتاي، الشهر الماضي. ويتوقع أن يتسرح من الجيش بسبب عدم تعيينه قائدا للواء المظليين.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل : أكثر من 1100 فلسطيني معتقل في إسرائيل دون محاكمة في أعلى عدد منذ عام 2003

الزيادة الحادة في الاعتقالات الإدارية، التي أوردتها منظمة "هموكيد" الحقوقية، تأتي مع استمرار الجيش في عمليات الاعتقال في الضفة الغربية في خضم سلسة من الهجمات الفلسطينية

بقلم إيمانويل فابيان

اعلنت منظمة حقوقية اسرائيلية يوم الأحد أن إسرائيل تحتجز حاليا أكثر من 1100 فلسطيني بدون محاكمة أو تهمة وهو أعلى رقم منذ عام 2003. وقالت مجموعة "هموكيد"، التي تجمع بانتظام أرقاما من سلطات السجون الإسرائيلية، إن 1132 شخصا محتجزون إداريا، وهي ممارسة يمكن من خلالها عمليا احتجاز السجناء دون تهمة إلى أجل غير مسمى وعدم السماح لهم بالاطلاع على الأدلة ضدهم. والغالبية العظمى من المحتجزين من الفلسطينيين، وأربعة منهم فقط يهود إسرائيليون.

المرة الأخيرة التي احتجزت فيها إسرائيل هذا العدد من المعتقلين كانت في مايو 2003، عندما احتُجز ما لا يقل عن 1140 شخصا دون تهمة في خضم الانتفاضة الثانية. ولقد ارتفع عدد المحتجزين إداريا بشكل مطرد خلال العام والنصف الأخيرين، بينما تنفذ إسرائيل مداهمات اعتقال ليلية شبه يومية في الضفة الغربية ردا على سلسلة من الهجمات الفلسطينية الدامية ضد إسرائيليين.

وتقول إسرائيل إن الاعتقال الإداري أداة تساعد في إبعاد إرهابيين خطرين مزعومين عن الشوارع وتسمح للحكومة باحتجاز المشتبه بهم دون الكشف عن معلومات استخبارية حساسة، في حين يقول منتقدو هذه السياسة إنها تحرم السجناء من الإجراءات القانونية الواجبة. وينبغي أن تقوم محكمة عسكرية بتجديد فترة الاعتقال كل ستة أشهر، ويمكن أن يبقى المحتجزون رهن الاعتقال لسنوات بموجب هذه الآلية.

يلجأ البعض منهم إلى إضرابات عن الطعام قد تهدد حياتهم بهدف لفت الانتباه إلى احتجازهم، وهو ما يؤدي غالبا إلى توترات بين إسرائيل والفلسطينيين. كما تم استخدام هذه الممارسة مع عدد قليل من اليهود الإسرائيليين المشتبهين بالإرهاب في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن قادة اليمين المتطرف يعارضون توظيف الأداة في مثل هذه الحالات، بما في ذلك في الأسبوع الماضي، عندما تم وضع أربعة مستوطنين رهن الاعتقال الإداري بسبب تورطهم المزعوم في سلسلة من الاعتداءات على قرى الفلسطينية. وهم حاليا المشتبه بهم اليهود الإسرائيليون الوحيدون المحتجزون بموجب الأداة المثيرة للجدل.

وقالت جسيكا مونتل، المديرة التنفيذية لمنظمة هموكيد: "ضد الفلسطينيين، تستخدم إسرائيل بالجملة ما يجب أن يكون إجراء نادرا واستثنائيا. إن الحكومة توسع الآن استخدام الاعتقال الإداري ضد اليهود الإسرائيليين"، مضيفة "ينبغي محاكمة جميع المعتقلين الإداريين أو الإفراج عنهم."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الاستثمار في شركات التكنولوجيا الإسرائيلية يتراجع بنسبة 65% في الربع الثاني – تقرير

بقلم شارون روبل

انخفضت الأموال التي جمعتها الشركات الناشئة والشركات التكنولوجية الإسرائيلية بنسبة 65% في الربع الثاني من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقا لتقرير أعده مركز الأبحاث IVC وLeumiTech، وهو تابع لبنك لئومي متخصص في الخدمات المصرفية لشركات التكنولوجيا.

وجمعت شركات التكنولوجيا الإسرائيلية ما مجموعه 1.78 مليار دولار من المستثمرين في الأشهر من أبريل إلى يونيو من هذا العام، بارتفاع طفيف عن 1.7 مليار دولار تم جمعها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023، ولكن بانخفاض 65% عن الـ 5 مليار دولار التي تم جمعها خلال الربع الثاني من العام الماضي، حسبما أظهرت البيانات الأولية المقدمة في تقرير مراجعة IVC-LeumiTech للتكنولوجيا الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يتم إصدار البيانات الكاملة لقطاع التكنولوجيا الإسرائيلي في يوليو.

وجمعت شركات التكنولوجيا الإسرائيلية ما يقارب من 15 مليار دولار من الاستثمارات العام الماضي، وخلال ازدهار التمويل في عام 2021، جمعت ما مجموعه 25.6 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة، مما أدى إلى تقييمات عالية للشركات. لكن تباطأت الاستثمارات في الشركات الخاصة في النصف الثاني من عام 2022 وسط ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع سوق الأسهم العالمية، وتسريح عمال قطاع التكنولوجيا. إضافة إلى ذلك، هناك حالة عدم اليقين السياسي في البلاد بسبب الإصلاح القضائي المثير للجدل الذي تم الإعلان عنه في وقت سابق من هذا العام، والذي دفع المستثمرين الأجانب إلى تبني موقف الانتظار والترقب قبل إبرام الصفقات.

وكان جمع الأموال أكثر صعوبة في سوق متوترة تفاقمت بسبب عدم اليقين السياسي المحلي، والشركات تأمل في زيادة السيولة النقدية التي لديها لفترة أطول لضمان بقائها. في عامي 2021 و2022، تم جمع حوالي 80% من الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا من أموال أجنبية، وفقا لهيئة الابتكار الإسرائيلية.

وتأثر التداول في بورصة تل أبيب في النصف الأول من عام 2023 بشكل رئيسي بعدم اليقين بشأن الإصلاح القضائي، الذي تم تعليقه في مارس في محاولة لإجراء محادثات بين الائتلاف وأحزاب المعارضة من أجل التوصل إلى اتفاق واسع، حسبما قالت بورصة تل أبيب في تقرير صدر في وقت سابق هذا الأسبوع. وخلال الأشهر الستة الأولى من العام، انخفض مؤشرا الأسهم TA-35 و TA-90بنحو 1-3%. وفي المقابل، قفز مؤشر MSCIالعالمي بنسبة 12% خلال نفس الفترة، مما يشير إلى أولى بوادر الانتعاش في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من استمرار تراجع الاستثمارات في الربع الثاني من عام 2023، فقد أظهرت البيانات الواردة في تقرير IVC-LeumiTech أن الانخفاض في جمع الأموال مقابل الربع الأول قد توقف مؤقتا، "على الأقل في الوقت الحالي." وقالت الرئيسة التنفيذية لشركة LeumiTech تيمور أربل-سادراس: "ما زلنا نشهد انخفاضا في المستوى السنوي لجولات التمويل، سواء من حيث المبالغ أو في عدد الشركات. في الوقت نفسه، نرى العلامات الأولى للاستقرار في أرقام جمع رأس المال بفضل استثمارات المتابعة، مقارنة بوقف الاستثمارات الأولية."

وانخفض عدد الصفقات في الربع الثاني بنسبة 48%، حيث تم تسجيل 100 صفقة خلال الفترة مقارنة بـ 192 صفقة في العام الماضي. وكان عدد الصفقات خلال الربع الثاني هو الأدنى منذ عام 2017، وفقا لبيانات IVC-LeumiTech. وأظهر التقرير أن الصفقات الضخمة التي تزيد كل منها عن 100 مليون دولار أصبحت

نادرة في الأرباع الماضية، حيث تم تسجيل صفقة واحدة فقط فوق 200 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2023.

وقالت أربل-سادراس أنه "سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف ستمر الأشهر القادمة، وكيف ستقوم الشركات بتكييف جولات تمويلها مع المناخ الاقتصادي الحالي، مما سيمكن من صفقات وعمليات استحواذ جديدة في قطاع التكنولوجيا."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: هدم البناء الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية تراجع بشكل كبير تحت سموتريتش – تقرير

تقرير يخلص إلى أن الوزير اليميني المتطرف منع تقريبا جميع المحاولات لإزالة مبان إسرائيلية غير مرخصة منذ منحه سلطة واسعة على القضايا المدنية في الضفة الغربية وتراجعت عمليات هدم المباني غير القانونية التي يبنيها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية منذ أن مُنح زعيم حزب "الصهيونية المتدينة"، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، سلطة واسعة على القضايا المدنية في المنطقة، بحسب تقرير الأحد.

وفقا لتقرير في صحيفة "هآرتس" فإن السلطات الإسرائيلية هدمت ما معدله 25 مبنى شهريا في العام الماضي في المستوطنات والبؤر الاستيطانية. لكن منذ أن تولى سموتريتش السيطرة على المسألة في شهر فبراير، انخفض هذا العدد إلى عمليتي هدم تتم المصادقة عليهما في كل شهر. ونقلت هآرتس عن مسؤول في وزارة الدفاع قوله: "لفترة الآن، لا يوجد هناك عمليا أي تطبيق إسرائيلي للقانون"، مضيفا "في السابق، كان تطبيق القانون مسألة داخلية للجيش الإسرائيلي. الآن يتم إرسال كل شيء تقريبا إلى إدارة المستوطنات."

تأسست إدارة المستوطنات في فبراير عندما تم تعيين سموتريش وزيرا إضافيا في وزارة الدفاع ومنحه السلطة على بعض مسؤوليات منسق أعمال الحكومة في المناطق والإدارة المدنية، وهما هيئتان في وزارة الدفاع مسؤولتان عن الشؤون المدنية في المنطقة (C) من الضفة الغربية، حيث تتمتع إسرائيل بالسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة. وكجزء من هذا الترتيب ، تم إنشاء إدارة المستوطنات داخل وزارة الدفاع تحت سلطة سموتريتش بهدف "إدارة وتوجيه" مثل هذه الأنشطة من قبل الإدارة المدنية والمنسق. ووفقا للتقرير، لم يرفض سموتريتش منح تصاريح لهدم المباني فحسب، بل عمل أيضا على إحباط عمليات الهدم والإخلاء التي كانت جارية بالفعل.

شهدت الأسابيع الأخيرة إنشاء عدد من البؤر الاستيطانية الجديدة غير القانونية في أنحاء الضفة الغربية في أعقاب هجوم فلسطيني دام قُتل فيه أربعة إسرائيليين بالقرب من مستوطنة عيلي في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وقد أقيمت هذه البؤر الاستيطانية بموافقة صريحة من أعضاء الحكومة، على الرغم من ضغط كبير مارسه المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، لتقييد بناء المستوطنات.

قام وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير بزيارة بؤرة إفياتار الاستيطانية، وحض المستوطنين اليهود الإسرائيليين على "الركض إلى قمم التلال" – وهي دعوة إلى إقامة بؤر استيطانية. وتم إنشاء إفياتار في الأصل بشكل غير قانوني وبدون ترخيص في عام 2013 بعد هجوم وقع في بالقرب من تقاطع تبواح، والذي قُتل فيه إفياتار بوروفسكي. تم هدم البؤرة الاستيطانية في وقت لاحق، ولكن في عام 2021 رتبت منظمة "نحالاه" الاستيطانية عودة العديد من العائلات والناشطين إلى الموقع. ووعدت حكومة نتنياهو السابقة بإيجاد حل لسكان إفياتار مقابل تركهم البؤرة الاستيطانية طواعية دون هدم المباني في الموقع.

وتعهدت حكومة نتنياهو الجديدة، التي تولت السلطة في ديسمبر، في اتفاقياتها الائتلافية مع حزب "الصهيونية المتدينة" بزعامة بتسلئيل سموتريتش بشرعنة إفياتار، التي قد تكون مبنية على أراض مملوكة لسكان القرى الفلسطينية المجاورة، إلا أن هذه المسألة لم يتم تسويتها بالكامل. كما أشار تقرير هآرتس إلى أنه حتى قبل أن يصبح سموتريتش مسؤولا، فإن تنفيذ عمليات هدم البناء الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية كان بالفعل أقل بكثير من البناء الفلسطيني غير القانوني. وأشارت هآرتس إلى أنه في عام 2019، من أصل 187 أمر هدم لمباني جديدة تم بناؤها في الضفة الغربية، صدر 159 أمر لهدم مبان فلسطينية مقابل 28 فقط للمستوطنين.

* * *

"دوريات ليلية".. تخوف إسرائيلي من نشاطات جديدة لحزب الله على الحدود

ترجمة: عدنان أبو عامر . **موقع** عربي21

ترصد قوات الاحتلال في المنطقة الشمالية على الحدود مع لبنان ما وصفته بنشاطات عسكرية جديدة لحزب الله على الحدود، دون أن يكون لدى جيش الاحتلال أي تحذير استخباراتي حول نية إنشاء بؤرة عسكرية للحزب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتزامن مع إعلان الحزب قبل نحو عام عن مشروع جديد أسماه "التصميم الداخلي"، وفي إطاره بدأ الحزب بزيادة نشاطه في منطقة الحدود على مرحلتين: نقل قوات للمنطقة الحدودية، وإقامة نقاط مراقبة بالقرب منها.

أمير بوخبوط، المراسل العسكري لموقع" ويللا "العبري، زعم أنه "بعد إنشاء النقطة العسكرية للحزب داخل إسرائيل، تم الكشف عن انكشاف جديد حول نشاطه على الحدود، المتمثل بنقل مقاتلين من قوة الرضوان من النخبة من عمق الجنوب اللبناني إلى قواعد ومواقع جديدة في المنطقة الحدودية لتشكيل قوة قتالية قادرة على اختراق الأراضي الإسرائيلية في عدة مراكز في نفس الوقت، وفي المرحلة الثانية أقام الحزب نقاط مراقبة، وخلق تواجدًا على طول الحدود على بعد عشرات الأمتار من خط الحدود الإسرائيلي، بحيث تكون قريبة جدًا من الخط الأزرق." وأضاف في تقريره أنه "وفقًا لمصادر في الجهاز الأمني الإسرائيلي، فإن حزب الله ينشئ كل أسبوعين مواقع مؤقتة تحت ستار جمعية حماية البيئة، التي تضم خيامًا أو مباني مؤقتة على الحدود، وبعد ذلك تبدأ عملية ترسيخ نفسها في الميدان عن طريق تعيين الأفراد وبناء البنية التحتية، واستجابة لهذا النشاط، فإن جيش الاحتلال شرع في حملة هندسية تشمل إقامة عقبة في عدة تشكيلات على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، بالتنسيق مع قوات اليونيفيل، ويقود المشروع قائد المنطقة الشمالية أوري غوردين."

وكشف أن "الحكومة خصصت مئات ملايين الشواقل لتمويل حفر القنوات، وبناء الجدران والسور، ووضع تقنيات متطورة في الأماكن التي توجد بها فجوات في الجمع والمراقبة، وذهبت معظم الميزانية لجيش الاحتلال، وعبروا عن ارتياحهم لمعدل تقدم البناء في المنطقة في عدة مواقع، وفي نفس الوقت، ولكن قبل شهر ونصف، ودون تحذير استخباراتي مسبق، لاحظت قوات الاحتلال نشاطًا غير عادي من قبل الحزب في منطقة جبل دوف قرب الخط الأزرق، وفق ما أكده مسؤول أمني كبير."

وأشار إلى أنه "في إطار العمليات، نصب الحزب خيمتين، وأقام فيهما عناصر مسلحين منه، وتم بناء الموقع الجديد في الأراضي الإسرائيلية، ولكن على بعد مئات الأمتار فقط من مجمع عسكري للحزب في الأراضي اللبنانية، حيث توجد قوة أكبر، كما أن الدوريات الليلية التي يقوم بها عناصر الحزب على طول الحدود خرجت مؤخرًا من هذا المجمع العسكري، وصولا للدوريات المرئية خلال النهار، بما يخالف اتفاقية 1701 الموقعة بين إسرائيل ولبنان من خلال وساطة الأمم المتحدة بعد حرب لبنان الثانية 2006." وزعم أن "إقامة الخيام على الأراضي الإسرائيلية تمت نتيجة لسوء التقدير من قبل الحزب، ومن المعلومات المقدمة في وزارة الحرب، ورغم الإحباط الإسرائيلي، فإن النشاط في الموقع الجديد لا يشكل تهديدًا للمستوطنات الإسرائيلية البعيدة جدًا عن المكان، وعلى أي حال، فإن جيش الاحتلال يراقب بانتظام النشاط في موقع يديره مسلحو الحزب، الذي يرفض في الوقت الحالي إخلاء الخيام، وعلى ما يبدو بسبب الدعاية في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وإصرار جيش الاحتلال على إجلائها فورًا، وإعادتها للأراضي اللبنانية."

استكمالا لهذه التطورات المتلاحقة، فإن دولة الاحتلال قدمت بالفعل شكوى للأمم المتحدة حول نشاطات حزب الله، فيما أصدر وزير الحرب يوآف غالانت تعليمات للقيادة الشمالية بالاستعداد لإزالة البنية التحتية للحزب من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبحسب التقديرات، فإن الحزب سيخلي الخيام والمسلحين

أخيرًا، دون وقوع إصابات لبنانية، بزعم أن هذه ليست استراتيجية الحزب، بل خطأ من قبل عناصره الميدانية. مع العلم أنه قبل أسبوع نقل ممثلون عن وحدة العلاقات الخارجية في الجيش الإسرائيلي لليونيفيل شكوى من توسّع موقع الحزب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفيما زعم الجيش اللبناني أنها أراض لبنانية، فقد تم إرسال رسائل عبر القنوات الدبلوماسية والعسكرية، مفادها أنه إذا لم يخلوا المواقع التي أقيمت على الحدود، فستكون عملية هندسية لجيش الاحتلال لتنظيف المكان.

* * *

جهود إسرائيلية في الجامعات الأمريكية للتغلب على فشل رواية الاحتلال

فيما تواجه دولة الاحتلال تحدياً جديدا يتمثل في تراجع سرديتها الإعلامية في العديد من دول العالم أمام تقدم الرواية الفلسطينية على مجريات الصراع في الاراضي المحتلة، فقد شرعت وزارة خارجية الاحتلال بإجراء العديد من الأنشطة الميدانية التي تشمل مسيرات وبنوك معلومات ومظاهرات، تشرف عليها الوفود الإسرائيلية في المؤسسات الأكاديمية في أمريكا الشمالية، في ضوء زيادة حالات التضامن مع الفلسطينيين.
إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، زعم أن "الحملة الاسرائيلية تأتي بهدف العودة للسيطرة على السردية الإعلامية، حيث شهدت الأشهر الأخيرة زيادة بأنشطتها المتكررة في الولايات المتحدة من أجل إظهار وجود اسرائيلي هائل في حرم الجامعات المرموقة، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات بتوجيه من وزير الخارجية إيلي كوهين بعد الإعلان في يناير عن ارتفاع معاداة السامية في مقار الحرم الجامعي الأمريكي بنسبة 50٪." وأضاف في تقريره أنه "منذ بداية العام الجاري نظمت السفارة الإسرائيلية في واشنطن العاصمة، والقنصليات الإسرائيلية المنتشرة في الولايات المتحدة، خاصة في نيويورك وبوسطن وميامي وأتلانتا وشيكاغو وهيوستن وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس، أنشطة مختلفة لتقوية الرسائل الدعائية الإسرائيلية، وتمت الأنشطة بحضور آلاف الأمريكيين، وبشكل رئيسي أمام الطلاب في المؤسسات التعليمية الرئيسية في أمريكا الشمالية، ممن يعتبرون جيل المستقبل للقيادة الأمريكية."
وأوضح أنه "في جامعة إلينوي، التي تعتبر واحدة من معاقل حركة BDS في الولايات المتحدة، روجت القنصلية الإسرائيلية في شيكاغو لمظاهرة دعم لإسرائيل بالتعاون مع منظمة (الاحتياطيات على الجبهة)، وفي سان فرانسيسكو، روجت القنصلية لمظاهرة مؤيدة لإسرائيل هذه المرة في حرم جامعة بيركلي بقيادة منظمة (تيكفا)، ردًا على معارضة التصويت في مجلس الشيوخ لتبني تعريف معاداة السامية حسب التحالف الدولي للحفاظ على إحياء ذكرى المحرقة."(IHRA) وأشار إلى أنه "خلال مناسبة إحياء ذكرى النكبة في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/ مايو، حدث نشاط آخر هذه المرة بمبادرة من القنصلية الإسرائيلية وبالتعاون مع منظمةEnd Jew Hatred ، كما نُظمت أحداث دعم إضافية في حرم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو كجزء من (أسبوع إسرائيل)، وشملت هذه الأحداث مظاهرات داعمة وأكشاك إعلامية ومحاضرات ومعرضًا لعرض

الرواية الإسرائيلية، وفي جامعة تكساس، واحدة من أكبر المؤسسات في الولايات المتحدة، شهدت نشاطا داعما لإسرائيل بالتعاون مع منظمة (هيليل) ومنظمة الجالية الإسرائيلية الأمريكيةIAC ، بمشاركة 500 طالب."

وزير الخارجية كوهين زعم أن "إسرائيل تعود للسيطرة على السردية، ومن المهم أن يعرف الكثير من الشباب الأمريكي حقيقة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، خاصة في الجامعات المهمة في أمريكا الشمالية التي تنمي جيل المستقبل من القيادة، حيث بدأت سفاراتنا في جميع ولاياتها عملية دراماتيكية من النشاط المتزايد أمام هذا الجمهور المهم للتغلب على الرواية الفلسطينية، وسنكون هناك حيثما دعت الحاجة، بزعم أن دولة الاحتلال ليبرالية تشترك في قيم متطابقة مع الولايات المتحدة، حليفنا الأكبر والأهم، ويجب على الجميع معرفة ذلك."

آساف سيغيف مدير إدارة القنصليات الأمريكية بوزارة الخارجية، قال إن "الجامعات في الولايات المتحدة ساحة تحدٍ لدولة الاحتلال وللطلاب الإسرائيليين واليهود الذين يتعاملون مع زيادة حالات معاداة السامية ونزع الشرعية عنهم، وتعمل الوزارة في الأشهر الأخيرة من خلال ممثلياتها في جميع أنحاء الولايات المتحدة وبالتعاون مع السلطات المحلية من أجل إنشاء رسائلنا، وتوسيع دائرة الدعم لإسرائيل، كجزء من خطة العمل السنوية."

تأتي هذه الفعاليات الإسرائيلية في ضوء اعترافها بقدرة الفلسطينيين على تسويق روايتهم الإعلامية على مستوى الرأي العام العالمي، في الوقت الذي ظهر فيه ضعف سردية الاحتلال، وفشله بترويجها، رغم امتلاكه قدرات وإمكانات دعائية كبيرة، واكتفائه بتوجيه اتهامات قاسية لوسائل الإعلام العالمية بزعم أنها خضعت لرواية الفلسطينيين، ما جعل أوساط الاحتلال السياسية والإعلامية تنشغل بالحديث عن شكل جديد من المواجهة الدائرة مع الفلسطينيين، تتمثل بجبهة لم تكن مدرجة ضمن أجندة الجيش والأجهزة الأمنية في سنوات سابقة بذات الكثافة والدسامة الحاصلة حاليا، وهي جبهة الحرب على الرواية، أو ما يسميها الاحتلال معركة الوعي.

* * *